

الإمامة والولاية

في الكتاب والسنة

تأليف محمد علي خراساني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الامامه و الولايه فى الكتاب و السنه

كاتب:

محمد خزائلى

نشرت فى الطباعة:

زائر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	الامامه و الولايه فى الكتاب و السنه
١٠	مشخصات كتاب
١٠	اشاره
١٩	كلمه دار التحقيق
٢٣	الفصل الاول: فى معنى الإمام والإمامه
٢٣	الإمام و الإمامه فى اللغة
٢٥	الإمامه فى الاصطلاح
٢٧	الإمامه عند الشيعة الإماميه
٣٠	الإمامه ولاية
٣٨	الكلمات التى صارت منشأً لإمامه إبراهيم عليه السلام
٤٥	الفصل الثانى: استعمالات الإمام والأئمة فى القرآن
٤٥	اشاره
٤٩	الأئمة فى القرآن
٥٠	الأئمة فى نهج البلاغه
٥٥	الفصل الثالث: الإمامه من الأصول أو الفروع؟
٥٥	اشاره
٥٧	رأى الإماميه أن الإمامه من الأصول
٥٩	منشأ النزاع فى الإمامه
٦٣	طهاره منكر الإمامه وإسلامه
٦٧	اصطلاحات الإمام والإمامه
٦٧	ضروره الإمام والوالى وآثارهما
٦٩	ضروره الإمامه عند الفريقين وموقعها

٧٢	الفرق بين الإمامه والخلافه
٧٧	تالفصل الرابع: فى الإمامه والخلافه
٧٧	الفرق بين الإمامه والولاية
٨٣	الفصل الخامس: فى الولاية
٨٣	تحقق الولاية لها مراتب ثلاثه
٨٦	الخلافه الإلهيه التكوينيّه والخلافه الظاهريّه
٨٨	جعل الإمامه والولاية والخلافه الظاهريّه
٩٠	أقسام الأحكام الوضعيه
٩١	أقسام الولاية
٩١	اشاره
٩٣	الإمامه والولاية التشريعيّه
٩٤	مراتب الولاية التشريعيّه
٩٥	عقد الإمامه واجب عقلى أو شرعى؟
٩٧	رأى الإمام الفخر الرازى فى نصب الإمام بدليل العقل والعقلاء
٩٩	رأى الفقهاء والمتكلمين من الإماميه فى نصب الإمام
١٠٠	الترشيح للإمامه وشُعبها
١٠٣	شرائط التأخين للإمام
١٠٦	مشروعيه البيعه وسابقتها فى الإسلام وسائر الأمم
١١٠	ماهيه البيعه لغه
١١١	ماهيه البيعه اصطلاحاً
١١٢	البيعه إنشاء الولاية أو تأكيدها
١١٥	الدليل على انعقاد الإمامه بانتخاب الأمة
١٢٢	الانتخاب أو البيعه عقد جائز أم لازم؟
١٢٢	الوكاله و مشروعيتها

- ١٢٦ وجوب إطاعة أولى الأمر
- ١٣١ أولوا الأمر
- ١٣٢ وجوب إطاعة عمال الوالى
- ١٣٣ شرائط الإمام والوالى
- ١٣٣ كلمات الفقهاء والعلماء فى شرائط الإمام والوالى
- ١٣٨ رأى المذاهب الأربعة فى شرائط الإمامه
- ١٤٠ شرائط الإمامه المتفق عليها عند الفريقين
- ١٥٨ عدم اشتراط البلوغ فى الأنبياء والأئمة المعصومين
- ١٧٥ هل تثبت الامامه بغير النص؟
- ١٧٨ رأى الإماميه فى انعقاد الإمامه
- ١٨٢ طرق انعقاد الإمامه
- ١٨٤ ترجيح الأكثرية على الأقلية
- ١٨٦ انتخاب أهل الحل والعقد
- ١٩٣ عدد أهل الحل والعقد
- ١٩٧ هل تنعقد الإمامه بدون الشرائط المعبره؟
- ٢٠٤ وجوب إطاعة إمام العادل الواجد للشرائط
- ٢٠٥ الخروج على الإمام وعصيانه
- ٢٠٦ مفردات
- ٢٠٨ الخروج على الإمام الجائر والكفاح معه
- ٢١٤ وأما الروايات الدالة على القتال مع السلطان الجائر
- ٢٢٠ وظائف الإمام وواجباته
- ٢٢٣ وظائف الإمام فى كلام أمير المؤمنين على عليه السلام
- ٢٢٤ الوظائف الفردية والأخلاقية للإمام
- ٢٢٥ وظائف الإمام وسيرته مع الرعية

وظائف الإمام بالنسبه إلى الجنود	٢٢٧
وظائف الإمام فى القضاء	٢٢٨
وظائف الإمام فى انتخاب العاملين	٢٢٩
وظيفه الإمام فى أمر الخراج	٢٣٠
وظيفه الإمام فى أمر كتاب الدوله	٢٣٠
وظائف الإمام بالنسبه إلى التجار وذوى الصناعات	٢٣١
واجبات الإمام ووظائفه فى أمر الضعفاء	٢٣٢
تعاهد الإمام لذوى الحاجات	٢٣٣
من وظائف الإمام المباشره فى بعض الأمور	٢٣٤
ما يجب على الإمام من التكاليف العباديه	٢٣٤
وظيفه الإمام فى صلاه الجماعه	٢٣٦
النهى عن احتجاب الإمام	٢٣٧
وظيفه الولي والإمام فى قبال عشيرته وبطانته	٢٣٧
الصلح مع الأعداء وفوائده	٢٣٩
وظيفه الإمام فى حفظ الدماء	٢٤٠
إرشادات أمير المؤمنين للمالك ودعاءه عليه السلام له	٢٤١
واجبات الإمام وتكاليفه فى الآيات والروايات	٢٤٢
تنبيه	٢٤٦
خلاصته	٢٤٦
حقوق الإمام على الأمه	٢٤٧
الإمام هو المسؤول فى الحكومه الإسلاميه	٢٥٠
السلطات الثلاثه للحكومہ	٢٥١
القوه المقننه	٢٥١
القوه التنفيذيه	٢٥٤

٢٥٧	و أما وزاره التنفيذ
٢٦٢	السلطه القضائيه
٢٦٣	شرائط القاضى
٢٦٥	حكم الاجتهاد فى الإمام القاضى
٢٦٦	ثبوت الهلال بحكم الإمام
٢٦٩	فهرس المصادر
٢٨٠	تعريف مركز

الامامه و الولاية في الكتاب و السنة

مشخصات كتاب

پژوهشكده علوم و معارف قرآنی علامه طباطبائی.

خزائلی، محمد علی.

الامامه والولاية في الكتاب والسنة - تأليف محمد علی خزائلی.

قم؛ زائر، ۱۳۸۹.

۱۹۱ص. ۷-۱۳۳-۱۸۰-۹۶۴-۹۷۸

کتابنامه ص [۱۸۸]-۱۹۱؛ همچنین بصورت زیرنویس.

۱. امامت. ۲. ولایت. ۳. امامت-جنبه‌های قرآنی.

الف. عنوان. ۸ الف ۴ خ ۲۲۳ BP

ص: ۱

اشاره

ص: ١٠

كلمه دار التقيق

«إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ».

القرآن الكريم الإنسانيه، وأعظم معجزه خالده، ان حارت عقول نوع البشر تجاه المعجزات الفعلية كشق القمر و تسبيح الحصى وشفاء المرضى وإحياء الموتى، و يقرّون بعجزهم ويعترفون بعدم قدرتهم، فأكابر المتفكرين و العلماء المتضلّعين يعكفون على عتبه القرآن الذى هو معجزه قوليه لخاتم الأنبياء صلى الله عليه و آله و يعبدون و يخضعون لإله القرآن و يسجدون له: و عبرات الأشواق حاريه من قلوبهم و ضمائرهم أمام عظمه القرآن، و يترنّمون بقولهم: «الخواص للقوليه والعوام للفعليه أطوع».

وجه اعجاز القرآن وإن كان بالنسيه إلى الفصاحه والبلاغه ظاهراً، إلا ان أهمّ نظر اعجاز القرآن ليس اعجازه العلمى و... البحت، بل القرآن خالق الانسانيه، و التريه القرآنيه ربّت شخصيه كالإمام اميرالمومنين عليه السلام الذى هو فخر الكائنات وقطب اولياء الله و رئيسهم،

ص: ١١

لابد وان نفحص اعجاز القرآن في معارفه السّاميه، و في معرفه الله ومعرفه اسمائه وصفاته تعالى.

ولا- يصل كتاب ولن يصل، قطّ في معرفه التوحيد التي هي الغايه القصوى، وكعبه آمال أولياء الله الى مرتبه القرآن، هؤلاء الفلاسفه والمتكلمون والعرفاء مدى التاريخ جاؤا وكلهم تغذّوا ويتغذون من فتات مائده القرآن، وكلهم خاضعون تجاه القرآن الكريم ويضعون جبهه التواضع والخضوع على تراب عتبه المقدسه.

لهذا الغرض دار تحقيق العلّامه الطباطبائي رحمه الله للعلوم والمعارف القرآنيه بفضل الله و عنايته و بالاستعانه من حضره وليّ العصر عج وعلى ضوء كرامات السيده فاطمه المعصومه عليها السلام يهدف مطالبه المؤلفين والمترجمين واصحاب الآراء والنظريات حول مختلف العلوم والمعارف القرآنيه، لاجل الاستفاده من امكانيات وقدرات الثوره الجباره للجمهوريه الاسلاميه يهدف التحقيق والتنقيب في العلوم القرآنيه، واشاعه وتبيين المعارف العاليه للقرآن الكريم، وتأليف الكتب والبحث والتنقيب العلمى والتحقيق، وتربيّه المحققين والمدرسين في الحوزات المختلفه للعلوم القرآنى، بوساطه الروضه المقدسه للسيده فاطمه المعصومه عليها السلام أُسست في سنه ١٣٨٨ الشمسيه، وجعل التنقيبات والتحقيقات العصريه وجهه النظر وموضع اهتمام كبير.

ص: ١٢

تأسيس هذه الدار كان من اهداف حضره آيه الله المسعودي الخميني المتولي المعظم للروضه المقدسه منذ زمن بعيد، وبسعيه و عنايته و جدّه المستمر تمّ انجاز هذه الدار ونحن الآن نغمز بحفاوه و حراره أيدي المحققين الاعزاء للمساهمه في هذا المجال.

من الواجب علينا هنا ان نقدّم من صميم القلب شكرنا الجزيل المتواصل الى مؤلف هذا الأثر الحاضر الذي سعى في انجازه سعياً بليغاً.

احمد العابدي

ص: ١٤

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على رسول الله و على آله آل الله، و اللعن الدائم على أعدائهم أعداء الله من الآن إلى يوم لقاء الله.

الفصل الاول: فى معنى الإمام والإمامه

الإمام و الإمامه فى اللغة

قاموس اللغة: الإمام ما اتُّمَّ به من رئيس و غيره... و الخيط على البناء فيبنى، و الطريق، و قيم الأمر، المصلح له، و القرآن و النبى صلى الله عليه و آله وسلم و الخليفه و قائد الجند و ما يتعلّمه الغلام كلّ يوم و ما أمثّل عليه

ص: ١٥

المثال و الدليل (١).

المفردات: و الإمام الموءتّم به إنسانا كان يقتدى بقوله أو فعله، أو كتابا أو غير ذلك مُحققا كان أو مبطلاً و جمعه أئمّه (٢).

أقرب الموارد: أئمّه أى قصّده و الإمامه بالكسر: الرئاسة العامّة. الإماميه فرقّه من الشيعة قالوا بالنصّ الجلى على إمامه عليه السلام (٣).

قال الصدوق: سألت أبا شبر اللغوى بمدينة السلام عن معنى الإمام فقال: الإمام هو الذهب الذى يجعل فى دار الضرب ليؤخذ عليه العيار... (٤).

مقاييس اللغة: أمّ، أصل واحد و يتفرّع منه أربعة أبواب و هى الأصل، المرجع، الجماعة، و الدين و هذه الأربعة متقاربة قال الخليل: «كلّ شىء يضمّ إليه ما سواه ممّا يليه فإنّ العرب تسمّى ذلك الشىء أمّا و من ذلك أمّ القرى، مكّة» و الأمّ القصد المستقيم و هو التوجّه نحو مقصود (٥) «آمين التّيت الحرام» (٦).

١- قاموس اللغة، فصل الهمزة، باب الميم، ج ٤، ص ٧٧.

٢- المفردات، ص ٢٠.

٣- أقرب الموارد، ج ١، ص ١٩.

٤- معانى الأخبار، ٩٦.

٥- مقاييس اللغة، ج ١، ص ٢١ و ٢٢.

٦- المائدة، آيه ٢.

ص: ١٦

لسان العرب: «إمام القوم معناه هو المتقدم لهم و يكون الإمام رئيساً» (١).

المنجد: أمّ القوم و بالقوم: تقدّمهم و كان لهم إماماً. اتّممّ به: اقتدى به، الإمام ما يمثل عليه المثال، الطريق الواضح (٢).

يستفاد من هذه الكتب في اللغة، أنّ الإمام مشتقّ من الأمّ بمعنى التوجّه و القصد المستقيم نحو المقصود لأنّ الإمام يقصد و يتوجّه إليه في الأمور و يحتمل أن يكون مأخوذاً من الأمّ بمعنى أصل الشيء لأنّ الإمام أصل القوم و هم تبع له و يمكن أن يكون مأخوذاً من لفظ الأمام بفتح الهمزة بمعنى القدام ضدّ الخلف.

الإمامة في الاصطلاح

إنّ جمهور العامّة فسّروا الإمامة بما اعتقدوه في الإمامة من الإمارة و الخلافة الظاهرية، و قالوا: «إنّ الإمامة عند الأشاعرة هي خلافه الرسول في إقامة الدين و حفظ حوزة الملّة بحيث يجب اتّباعه على كافّة الأمّة» (٣).

و من المعلوم أنّ مراد الأشاعرة من الإمامة، الخلافة الظاهرية

١- المجلد الثاني عشر، ص ١٢.

٢- المنجد، ص ١٧.

٣- دلائل الصدق للشيخ محمّد حسن المظفر، ج ٤، ص ٢ و التعريف لفضل بن روزبهان الاشعري.

ص: ١٧

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . والخلافه الظاهريه عنه صلى الله عليه وآله وسلم أعَمَّ من أن تكون بنصبه صلى الله عليه وآله وسلم أو بالبيعة والانتخاب.

قال ابن خلدون: إنَّه منصب الإمامه نيابةً عن صاحب الشريعة في حفظ الدين و سياسته الدنيا و به تسمّى خلافه و إمامه و القائم به خليفه و إماما. أمّا تسميته إماما فتشبيها بإمام الصلاة في اتّباعه و الاقتداء به و أمّا تسميته خليفه فلكونه يخلف النبي في أمته فيقال: خليفه بإطلاقٍ و خليفه رسول الله، و اختلف في تسميته خليفه الله فأجازه بعضهم اقتباسا من الخلافه العامه التي للآدميين في قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» (١) و مَنَعَ الجمهور منه لأنَّ معنى الآية ليس عليه و قد نهى أبو بكر عنه لَمَّا دُعِيَ به و قال: لَسِيْتُ خليفه الله و لكنّي خليفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٢).

فسر ابن خلدون أيضا الإمامه بالخلافه و النيابة الظاهريه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحفظ الدين و تدبير أمور الناس في الدنيا و ذَكَرَ مَنَعَ الجمهور عن إطلاق خليفه الله على الإمام باستناد عدم دلالة الآية و نهى أبي بكر. و هذا مقتضى تفسير الإمامه بالرئاسه العامه و النيابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

أمّا الشيعة الإماميه حيث تعتقد أنَّ الإمامه خلافه كليّه إلهيه

١- بقره، ٣٠.

٢- مقدّمه ابن خلدون المغربي، ص ١٩١.

ص: ١٨

فالإمام عندهم خليفه الله و خليفه رسوله و أمين الله فى أرضه و حجتة على عباده و خليفته فى بلاده^(١). و قال أبو حبيب سعدى: «الإمامه الكبرى فى نظر العلماء الحنفية هو، استحقاق تصرّف الإمام فى الخلق و رئاسه الدين و الدنيا نيابةً عن النبى»^(٢).

عُرِفَت الإمامة كما ترى، عند العلماء الحنفية أيضا برئاسه ظاهرية فى أمور الدين و الدنيا نيابة عن النبى و استحقاق تصرّف عامّ فى الخلق و غرضهم التصرّف الظاهرى لإصلاح أمورهم الدنيوية و شؤونهم المادية و لا مِساسَ لها بالتصرّف المعنوى و الباطنى لاستكمال النفوس و ارتقاءهم إلى الكمال و أخذ الفيوضات من المبدأ الأعلى.

الإمامة عند الشيعة الإمامية

إنّ الإمامة عند الشيعة هى الخلافة الكليّة الإلهية التى من آثارها الولايات التشريعية التى منها الإمارة و الخلافة الظاهرية. لأنّ ارتقاء الإمام إلى المقامات الإلهية المعنوية يوجب أن يكون زعيماً للناس فى أمور الدنيا و الآخرة فالإمام هو الإنسان الكامل الإلهى العالم بجميع ما يحتاج إليه الناس فى مصالحهم المادية و المعنوية و الأمين

١- راجع الأصول من الكافى، ج ١، ص ٢٠٣ ١٩٨، باب فى فضل الإمام و صفاته، الحديث ١.

٢- القاموس الفقهي، ص ٢٤.

ص: ١٩

على أحكام الله و الهادى للنفوس المستعدّه إلى درجات الكمال.

قال العلامة الأميني: «الذى نرتأيه فى الخلافة أنّها إمرة إلهية كالنبوة و إن كان الرسول خُصّ بالتشريع و الوحي الإلهي، و شأن الخليفة التبليغ و البيان و تفصيل المجمل و إظهار ما لم يتسنّ للنبي الإشادة به إمّا لتأخّر ظرفه أو لعدم تهيأ النفوس أو لغير ذلك من العلل فكلّ ذلك داخل فى اللطف الإلهي الواجب عليه بمعنى تقريب العباد إلى الطاعة و تبعيدهم عن المعصية و لذلك خلقهم و استعبدتهم... و ليُمكّنهم من الحصول على مرضاته. و للشرائع ظروفٌ مديده كما أنّ للشرعية الخاتمة أَمِدا لا منتهى له فإذا مات الرسول و لشريعته إحدى المديتين و فى كلّ منها نفوسٌ لم تكمل بعد و أحكامٌ لم تبلغ و إن كانت مشرّعه و أخرى لم تأت ظروفها و مواليد قدر تأخير تكوينها، ليس من المعقول بعد أن تترك الأمّة سُدى و الحال هذه فيجب عليه جَلّت عظمتُه أن يُقيض لهم من يكمل الشريعة ببيانه و يزيع شُبّه الملحدين ببرهانه و يجلو ظلم الجهل بعرفانه و يدرع عن الدين عاذيه أعدائه بسيفه و سناناه و يقيم الأمّة و العوج بيده و لسانه(١).

قوله: «سُدّي» أى مهملة و «يُقيض له» أى يهيأ و يقدّر له. «الإشادة» التعريف و الإفشاء. و «إمره» بمعنى الإمارة و هى منصب الأمير(٢) و «العاذيه» كناية عن حمّلات أعداء الدين و «نرتأيه» أى

١- الغدير، ج ٧، ص ١٣١ و ١٣٢.

٢- راجع المنجد.

ص: ٢٠

نظره و نتفكره.

عَرَفَ قدس سره الإمامه بإماره إلهيه مثل النبوه إلا أن شأنها التبليغ و التبيين و تكميل الشريعة ببيانها و إزاحه شبهات الملحدين عنها و دفع حملات المعاندين عن الدين فعَمَدَةُ شأن الإمام الرئاسه الدينيه الباطنيه و له السلطه الإلهيه فى أمور الدين و الدنيا.

قال السيد المرتضى فى تعريف الإمامه: «الإمامه رئاسه عامه فى الدين بالأصالة، لا بالنيابه عَمَن هو فى دار التكليف (١)» غرضه من الرئاسه العامه أى له الرئاسه بالنسبه إلى كل الناس و فى جميع أمور الدين و الدنيا لا مثل ولايه القاضى أو النائب. و مراده من كلمه «بالأصالة لا بالنيابه عَمَن هو فى دار التكليف» هو أن الإمامه تكون بأصل الشرع و دليله أى نصّ النبى بإذن الله لا بالنيابه عَمَن هو فى دار التكليف من الآدميين و احترز بهذا القيد عن نائب يفوض إليه الإمام عموم الولايات.

قال العلامة الحلى: «الإمامه رئاسه عامه إلهيه فى أمور الدين و الدنيا لشخص من الأشخاص نيابه عن النبى صلى الله عليه و آله وسلم (٢)». هذا التعريف يكون تبعا لعلماء العامه فى تعريف الإمامه، من أنّها «رئاسه عامه فى أمور الدين و الدنيا» و ليس تعريفا جامعاً للإمامه و أنّها بيان شأن من

١- رسائل الشريف المرتضى للسيد المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٤.

٢- الباب الحادى عشر، الفصل السادس.

ص: ٢١

شؤون الإمامة و لعل علماء الإمامية ذكروا هذا التعريف مما شاء لعلماء العامة و إلاّ- هذا التعريف ليس إلاّ- تعريفاً لبعض الشؤون التشريعية للإمام، و هو الزعامه السياسيه و الاجتماعيه و لا يشمل سائر المقامات المعنويه الثابته للإمام المشار إليها في حديث علي بن موسى الرضا عليه السلام (١).

توجه الفاضل المقداد في شرح باب الحادى عشر إلى عدم مانعيه التعريف و استشكل بأنّه يشمل النائب الذى فوّض إليه الإمام عمومّ الولايه فإنّ رئاسته عامّه لكن ليس بالأصالة أى بأصل الشرع و دليله و نصّه و قال الفاضل المقداد: زاد بعض الفضلاء في التعريف كلمه «بحقّ الأصالة» و هذا إشكال واردٌ يرتفع بهذه الزيادة لأنّ الإمامه منصوصه بأصل الشرع لأشخاص معيّنين.

الإمامه ولاية

قال العلامة الطباطبائي في تفسير الإمامه: قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» (٢) أى مقتدى يقتدى بك الناس و يتبعونك فى أقوالك و أفعالك و قضيه الإمامه إنّما كانت فى أواخر عهد إبراهيم عليه السلام و قد كان إبراهيم حينئذٍ نبياً مرسلًا فقد كان نبياً قبل أن يكون إماماً،

١- الأصول من الكافي، ج ١، ص ١٩٨، باب فى فضل الإمام و صفاته، يأتى بيان الحديث فى بحث ضروره الإمام و الوالى.

٢- البقره، آيه ١٢٤.

ص: ٢٢

فإمامته غير نبوته. فإن النبوة معناها: تحمّل النبأ من جانب الله ورساله معناها تحمّل التبليغ ولكن الإمامة بمعنى كون الإنسان بحيث يقتدى به غيره بأن يطبق أفعاله و أقواله على أفعاله و أقواله بنحو التبعية قال تعالى: «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ» أى من بنى إسرائيل و هم إبراهيم، إسحاق و يعقوب «أئمة يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَ كَانُوا بَيَاتِنًا يُوقِنُونَ» (١) فبان أن الإمامة ليست مطلق الهداية بل هى الهداية التى تقع بأمر الله أى بسببه و هو قوله تعالى: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * فَسُبْحَانَ الَّذِي يَدِيهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ» (٢) والأمر الإلهى الملكوت باطن الأرض و السماوات و حقائقهما و هو وجه آخر للخلق و بالجملة فالإمام هادٍ يهذى بأمر ملكوتى يصاحبه، فالإمامة بحسب الباطن نحو ولايه للناس فى أعمالهم و هدايتها إيصالها إياهم إلى المطلوب بأمر الله دون مجرد إراءه الطريق الذى هو شأن النبى و الرسول و أن الله بين سبب موهبه الإمامة بقوله: «لَمَّا صَبَرُوا وَ كَانُوا بَيَاتِنًا يُوقِنُونَ» (٣) فبين أن الملاك فى ذلك صبرهم فى جنب الله فقد أطلق الصبر، فهو فى كل ما يبتلى و يمتحن به عبداً فى عبوديته و كونهم قبل ذلك موقنين و قد ذكر فى جملة قصص إبراهيم قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ

١- السجده، آيه ٢٤.

٢- يس، آيه ٨٢ ٨٣.

٣- السجده، آيه ٢٤.

ص: ٢٣

وَلْيَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِّنِينَ» (١) والآية تعطى أن إراءه الملكوت لإبراهيم كانت مقدّمة لإفاضه اليقين عليه و اليقين لا ينفك عن مشاهدته الملكوت فالإمام يجب أن يكون انسانا ذا يقين، له عالم الملكوت و الملكوت الأمر الذى هو الوجه الباطن من وجهى هذا العالم فالإمام يحضر عنده و يلحق به أعمال العباد خيرا و شرّا و الإمامة على شرافتها و عظمتها لا تقوم إلا بمن كان سعيد الذات بنفسه و يجب أن يكون معصوما عن الضلال و المعصية و من ليس بمعصوم لا يكون إماما هاديا إلى الحقّ و أن المراد بالظالمين فى قوله تعالى: «قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (٢) مطلق من صدر عنه ظلم ما من شرك أو معصية و إن كان منه فى برهه من عمره ثم تاب و صلح.

فتحصّل أن الإمامه مجعوله و أن الإمام يجب أن يكون معصوما بعصمه إلهيه و أن الأرض و فيها الناس لا تخلو عن إمام حقّ و يكون الإمام موءيدا من عند الله تعالى و أعمال العباد غير محجوبه عن علمه و يجب أن يكون عالما بجميع ما يحتاج إليه الناس فى أمور معاشهم و معادهم. (٣)

هذا خلاصه ما أفاده العلامة رحمه الله فى معنى الإمامه. و قال قدّس سرّه أيضا فى ذيل آيه «وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» (٤) إن الهدايه

١- الأنعام، آيه ٧٥.

٢- البقره، آيه ١٢٤.

٣- الميزان، ج ١، ص ٢٧٣ إلى ٢٧٨ و ج ١٨، سورة الزخرف، بحث روائى.

٤- الأنبياء، آيه ٧٣.

ص: ٢٤

المجعولة من شؤون الإمامة، ليست بمعنى إراءه الطريق لأنّ الله سبحانه جعل إبراهيم عليه السلام إماما بعد ما جعله نبيا ولا تنفك النبوة عن الهداية بمعنى إراءه الطريق فلا يبقى للإمامه إلا الهداية بمعنى الإيصال إلى المطلوب و هو نوع تصرف تكويني في النفوس بتسييرها في سير الكمال ونقلها من موقف معنوي إلى موقف آخر فليس هي الأمر التشريعي الاعتباري فهي الفيوضات المعنوية و المقامات الباطنية التي يهتدى إليها المؤمنون بأعمالهم الصالحة فالإمام هو الرابط بين الناس و بين ربهم في إعطاء الفيوضات الباطنية و أخذها، كما أنّ النبي رابط بين الناس و بين ربهم في أخذ الفيوضات الظاهرية و هي الشرائع الإلهية التي تُنزل بالوحي على النبي و تنتشر منه و بتوسطه إلى الناس و فيهم. و الإمام دليل هادٍ للنفوس إلى مقاماتها كما أنّ النبي دليل يهدي الناس إلى الاعتقادات الحقّة و الأعمال الصالحة و ربّما تجتمع النبوة و الإمامة كما في إبراهيم و ابنه و أنّ الوحي في قوله تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ» (١) ليس هو وحي التشريع بل هو وحي تأييد و دلاله إلهية باطنية فهو وحي باطني و تأييد سماوي (٢).

أفاد قدس سره في الفرق بين النبوة و الإمامة و بيان حقيقته الإمامة، أنّ الإمامة مرتبة من ولايه إلهية يُعطيها الله بعض عباده

١- نفس المصدر.

٢- الميزان، ج ١٧، ص ٣٣٣.

ص: ٢٥

المخلصين الصابرين الذين ابتلاهم ببلايا عظيمة و امتحانات شاقّة و الإمامه في نظره الشريف ليست بمعنى رئاسه ظاهرية فقط في تدبير معاش الناس و معادهم كما قال به صاحب المجمع و أنّها ليست وحى تشريع و نبوّه كما قال به الإمام الفخر الرازى، بل هي حقيقه وراء الأمور الظاهرية مرتبطه بعالم الملكوت و الإحاطه بحقائق الأشياء و القلوب و الأعمال.

فالإمام باطن الأشياء و حقائقها و يوصل النفوس المستعدّه إلى الكمال و المطلوب لأنّ وجوده عليه السلام لطف و لا يزال يتصرّف في أمور العالم بتأييد و عنايه من الله و لا يخلو في زمان من الأزمنه و يسوق الناس إلى الله سبحانه في ظاهر هذه الحياه الدنيا و باطنها و أعمال العباد معلومه له بإذن الله و مشيئته.

قال الفخر الرازى في تفسيره: المسأله السادسة: قال القاضي: هذا الابتلاء لإبراهيم إنّما كان قبل النبوه و هي الإمامه لأنّ الله تعالى نبّه على أنّ قيامه عليه الصلاه و السلام بهنّ كلمات كالسبب لأن يجعله الله إماما و السبب مقدّم على المسبّب فوجب كون هذا الابتلاء متقدّما في الوجود على صيرورته إماما.

و قال آخرون: إنّ بعد النبوه، لأنّه لا يعلم كونه مكلفا بتلك التكاليف إلّا من الوحي فلا بدّ من تقدّم الوحي على معرفته بكونه كذلك و أجاب القاضي عنه بأنّه يحتمل أنّه تعالى أوحى إليه على لسان

ص: ٢٦

جبرئيل بهذه التكاليف الشاقه فلما تم ذلك جعله نبيا... (١).

قال الإمام الفخر الرازي أيضا: «أمّا الإمامه فلائذ المراد منها هنا هو النبوه و هذا التكليف يتضمن مشاقا عظيمة، لأنّ النبي يلزمه أن يتحمّل جميع المشاقّ و المتاعب في تبليغ الرساله و أن لا يخون في أداء شيء منها (٢). قال: أمّا قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» فالإمام اسم من يوءتّم به، كالإزار لما يوءتزر به، أى يأتّمون بك في دينك و فيه مسائل: المسأله الأولى، قال أهل التحقيق: المراد من الإمام هنا النبي، و يدلّ عليه وجوه:

أحدها: أن قوله: «لِلنَّاسِ إِمَامًا» يدلّ على أنّه تعالى جعله إماما لكلّ الناس و الذى يكون كذلك لا بدّ أن يكون رسولا من عند الله مستقلا بالشرع لأنّه لو كان تبعا لرسول آخر لكان مأموما لذلك الرسول لا إماما فحيثّ يبطل العموم.

و ثانيها: أن اللفظ يدلّ على أنّه إمام في كلّ شيء و الذى يكون كذلك لا بدّ أن يكون نبيا.

و ثالثها: أن الأنبياء عليهم السلام أئمّه من حيث أنّه يجب على الخلق اتّباعهم قال الله تعالى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا» (٣) و إذا ثبت أن اسم الإمام يتناول ما ذكرناه و ثبت أن الأنبياء في أعلى مراتب

١- التفسير الكبير الإمام الفخر الرازي، ج ٤، ص ٤٢.

٢- نفس المصدا، ص ٤١.

٣- الأنبياء، آيه ٧٣.

ص: ٢٧

الإمامه، وجب حمل اللفظ الإمام هاهنا عليه نبى، لأن الله تعالى ذكر لفظ الإمام هاهنا فى معرض الامتنان فلا بد أن تكون تلك النعمة من أعظم النعم، ليحسن نسبه الامتنان، فوجب حمل هذه الإمامه على النبوه (١) انتهى كلامه.

أقول: إن القاضى كما ترى يعتقد بأن ابتلاء إبراهيم عليه السلام بالكلمات والأوامر والنواهي الامتحانيه، كان قبل مقام النبوه. وقيام إبراهيم عليه السلام بهذه التكاليف كالسبب لنيله عليه السلام النبوه التى هى مسبب وموخر وجودا عن السبب فالإمامه المفعوله هى النبوه. والإمام الفخر الرازى استدلل على هذا القول بوجوه ثلاثة:

الأول: قوله تعالى «جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» وهو يدل على أن الله جعل إبراهيم إماما لكل الناس و لازمه أن يكون رسولا بنفسه مستقلا فى نبوته لا يتبع رسولا آخر وإلا يصير مأموما ولا يكون إماما.

الثانى: أن لفظ «لِلنَّاسِ إِمَامًا» يدل على إمامته فى كل شىء والإمام فى كل شىء لا بد أن يكون نبيا.

الثالث: أن الأنبياء عليه السلام حيث يجب على الخلق اتّباعهم فهم أئمة وجب حمل الإمامه على النبوه ليحسن الامتنان من الله لكون النبوه من أعظم نعم الله والإمامه أعلى مراتبها.

أقول: ولكن يرد على القاضى والفخر أن هذه الوجوه لا تنافى

ص: ٢٨

إعطاء النبوة قبل إعطاء مقام الإمامة التي هي أعلى مرتبه من النبوة لأنها آخر السير التكاملية للإنسان التي توجب تحقق أهداف النبوة و البرنامج الديني و إجراء الأحكام و تربية النفوس و معنى الهداية الإيصال إلى المطلوب لأن وجوده عليه السلام لطف كما في قوله تعالى: «يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» (١) في الصحاح: الهداية هي الدلالة فهداية الإمام بمعنى الدلالة و إراءه الغاية بإراءه الطريق فهي نحو إيصال إلى المطلوب. و يرد على الفخر و القاضي أيضاً أن الكلمات التي امتحن الله بها إبراهيم عليه السلام و يأتي تفصيلها، كانت في زمن نبوته و رسالته عليه السلام و وردت في هذا المجال روايات نذكر بعضها:

في الكافي عن زيد الشحام قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن الله تبارك و تعالى اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبياً و إن الله اتخذته نبياً قبل أن يتخذه رسولاً و إن الله اتخذته رسولاً قبل أن يتخذه خليلاً و إن الله اتخذته خليلاً قبل أن يجعله إماماً، فلما جمع له الأشياء قال: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» فمن عظمها في عين إبراهيم قال: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» قال سبحانه: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» قال تبارك و تعالى لا يكون السفية إمام التقى (٢). هذه الرواية صريحة في أن إعطاء مقام الإمامة من الله تعالى كانت بعد استكمال عليه السلام مراتب الكمال من

١- الأحزاب، آية ٤٣.

٢- أصول الكافي، ج ١، باب طبقات الأنبياء، ص ١٧٥، الحديث ٢.

ص: ٢٩

العبودية و الخُلَّة و النبوه و الرساله و وردت بهذا المضمون روايه أخرى عن جابر بن عبد الله عن أبي جعفر عليه السلام (١) و أيضاً في الكافي عن هشام بن سالم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام و الذي يرى في نومه و يسمع الصوت و يعاين في اليقظه و هو إمامٌ مثل أولى العزم و قد كان إبراهيم عليه السلام نبياً و ليس بإمام حتى قال الله: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» فقال الله: «لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» و من عبد صنماً أو وثناً لا يكون إماماً (٢).

يستفاد من هذه الروايه و من بعض الروايات الأخر أن سادة النبيين و المرسلين خمسة و هم أولوا العزم من الرسل و عليهم دارت الرحي و هم نوح و إبراهيم و موسى و عيسى و محمد صلى الله عليه و آله وسلم (٣) و قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: إن الإمامه خصَّ الله بها إبراهيم الخليل بعد النبوه و الخُلَّة، مرتبه ثالثه (٤).

الكلمات التي صارت منشأً لإمامه إبراهيم عليه السلام

روى الطبرسي في مجمع البيان عن الشيخ أبي جعفر بن بابويه رحمه الله في كتاب النبوه بإسناده مرفوعاً إلى المفضل بن عمر عن

١- نفس المصدر، الحديث ٤.

٢- نفس المصدر، الحديث ١ و بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ١١.

٣- راجع أصول الكافي، ج ١، باب طبقات الأنبياء، الحديث ٣.

٤- أصول الكافي، باب نادر، جامع الحديث.

ص: ٣٠

الصادق عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ: «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ» ما هذه الكلمات؟ قال: هي التي تلقّاها آدم عليه السلام من ربه فتاب عليه وهو أنّه قال يا ربّ أسألك بحقّ محمّد وعلی وفاطمه و الحسن و الحسين إلّا تُبَتَّ عَلَيَّ فتاب الله عليه، إنّهُ هو الثّواب الرحيم. فقلت له: يا ابن رسول الله فما يعنى بقوله «فَأَتَمَّهُنَّ» قال: أتمهنّ إلى القائم اثني عشر إماماً تسعة من وُلد الحسين عليه السلام قال المفضّل: فقلت له: يا ابن رسول الله فأخبرني عن كلمة الله عزّ وجلّ: «وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ» (١) قال: يعنى بذلك الإمامه جعلها الله في عَقِب الحسين إلى يوم القيامة... و روى عن الصادق عليه السلام أنّه ما ابتلاه الله به في نومه من ذبح ولده إسماعيل أبى العرب فأتمّها إبراهيم وعزم عليه وسلم لأمر الله فلمّا عزم قال الله ثواباً له لَمَّا صَدَّقَ وعمل بما أمره الله «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا».

قال الطبرسى بعد ذلك: فأما الكلمات سوى ما ذكرناه، فمنها اليقين وذلك قوله عزّ وجلّ: «وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ» (٢) ومنها المعرفه بالتوحيد والتزويه والتشبيه حين نظر إلى الكواكب والقمر والشمس وذلك قوله: «يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ خَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ» (٣)

١- الزخرف، آيه ٢٨.

٢- الأنعام، آيه ٧٥.

٣- الأنعام، آيه ٧٨ و ٧٩.

ص: ٣١

و منها الشجاعه بدلاله قوله: «فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ» (١) و مقاومته و هو واحدٌ، أوفاً من أعداء الله تعالى و منها الحلم و قد تضمّنه قوله عزّ و جلّ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ» (٢) و منها السخاء و يدلّ عليه قوله: «هَيْلُ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ» (٣) ثمّ العزله عن العشيره و قد تضمّنه قوله: «وَأَعْتَزَلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ» (٤) ثم الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و بيان ذلك في قوله: «يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ...» (٥) ثمّ دفع السيئه بالحسنه في جواب قول أبيه «لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا * قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا» (٦) ثمّ التوكّل و بيان ذلك في قوله: «الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ» (٧) ثمّ المحنه في الأهل، حين خلّص الله حرّمته من عباده القبطى. ثمّ الصبر على سوء خلق ساره ثمّ استقصاره للنفس فى الطاعه بقوله: «وَلَا تُخْزِنِ يَوْمَ يُنْعَثُونَ» (٨) ثمّ الزلفه فى قوله تعالى:

١- الأنبياء، آيه ٥٨.

٢- هود، آيه ٧٥.

٣- الذاريات، آيه ٢٤.

٤- مريم، آيه ٤٨.

٥- مريم، آيه ٤٢.

٦- مريم، آيه ٤٧ و ٤٦.

٧- الشعراء، آيه ٧٨ و ٧٩.

٨- الشعراء، آيه ٨٧.

ص: ٣٢

«مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا» (١) ثم الجمع لشروط الطاعات في قوله: «إِنَّ صِلَاتِي وَنُشُوكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» (٢) ثم استجابه الله دعوته حين قال: «رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنُ قَالَ بَلَى...» (٣) ثم اصطفاه الله سبحانه إياه في الدنيا. ثم شهادته تعالى له في العاقبة أنه من الصالحين في قوله تعالى: «أَضِطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ» (٤) ثم اقتداء من بعده من الأنبياء به في قوله تعالى: «وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» (٥) وفي قوله عز وجل: «ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» (٦) وقوله تعالى: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» (٧) معناه أنه تعالى قال إِنِّي جَاعِلُكَ إِمَامًا يُقْتَدَى بِكَ فِي أَعْمَالِكَ وَأَقْوَالِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ لَفْظِ الْإِمَامِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّهُ الْمَقْتَدَى بِهِ فِي أَعْمَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَالثَّانِي: إِنَّهُ الَّذِي يَقُومُ بِتَدْبِيرِ الْأُمَّةِ وَسِيَاسَتِهَا وَالْقِيَامَ بِأُمُورِهَا وَتَأْدِيبَ جُنَاتِهَا وَ

١- آل عمران، آية ٦٧.

٢- الأنعام، آية ١٦٢ و ١٦٣.

٣- البقرة، آية ٢٦٠.

٤- البقرة، آية ١٣٠.

٥- البقرة، آية ١٣٢.

٦- النحل، آية ١٢٣.

٧- البقرة، آية ١٢٤.

ص: ٣٣

توليه ولايتها وإقامه الحدود على مستحقّيها و محاربه من يكديها و يعاديها فعلى الوجه الأوّل لا يكون نبى من الأنبياء إلّا و هو إمامٌ و على الوجه الثانى لا يجب فى كلّ نبى أن يكون إماماً إذ يجوز أن لا يكون مأموراً بتأديب الجناه و محاربه العداء و الدفاع عن حوزة الدين و مجاهد الكافرين فلمّا ابتلى الله سبحانه إبراهيم بالكلمات فأتهمّنه جعله إماماً للأنام جزاءً له على ذلك و الدليل عليه، أن قوله: «جَاعِلُكَ» عمَلٌ فى قوله «إِمَاماً» واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى لا يعمل عمل الفعل و لو قلت: «أنا ضاربٌ زيدا أمس» لم يجوز. فوجب أن يكون المراد أنّه جعله إماماً فى الحال أو فى الاستقبال، و النبوه كانت حاصله له قبل ذلك (١) انتهى كلامه رفع مقامه.

أقول: استفاد صاحب المجمع من القرآن الكريم مضافاً إلى ما أفادته الروايات، أن الكلمات التى امتحن الله بها خليله إبراهيم عليه السلام فى موارد مختلفه كثيره و كلّها تُنبئ عن الصفات المعنويه و الكماله الإلهيه فى إبراهيم عليه السلام و أنّها صارت منشأً لإعطاء مقام الإمامه سوى النبوه، جزاءً و ثواباً له عليه السلام و الإمام بنظره الشريف فى مورد إبراهيم عليه السلام هو من يقوم بتدبير الأمور و سياسه المدن و إجراء الحدود و محاربه المعاندين و الدفاع عن حوزة الدين و هذا غير منصب النبوه التى ترتبط ببيان الأحكام و الإخبار عن الله فقط و لامساس لها

١- مجمع البيان، ج ٢٠٠، ص ١ و ٢٠١.

ص: ٣٤

بالحكومه و الأجراء.

و لَمَّا كَانَتِ النَّبُوَّةُ حَاصِلَةً لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ جَعْلِ الْإِمَامَةِ فِيهِذَا الْمَنْصَبِ الشَّرِيفِ الْإِلَهِيِّ يُعَدُّ امْتِيَازًا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَ مَزِيدَ عَنَايَةٍ لَهُ مِنْهُ تَعَالَى فِي قَبَالِ إِتْمَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلَامْتِحَانَاتِ الْإِلَهِيَةِ مَعَ عَزْمِ رَاسِخٍ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ وَ تَوَانٍ بَعْدَ مَا وَجَدَهُ اللَّهُ أَمِينًا وَفِيًّا فَمَعْنَى «أَتَمَّهَنْ» امْتِثَلَ وَ أَطَاعَ وَ وَفَى بِهِنَّ وَ قَدْ وَصَفَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ بِالْوَفَاءِ «وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى» (١).

قال محمّد جواد المغنیه: قال الله: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» هذه بشاره من الله لإبراهيم عليه السلام بالتفضّل عليه بالإمامه ابتداء من غير طلب منه، جزاء لإخلاصه و وفائه و تضحّيته (٢).

١- النجم، آیه ٣٧.

٢- التفسير الكاشف، ج ١، ص ١٩٦.

ص: ٣٦

الفصل الثاني: استعمالات الإمام والأئمة في القرآن

إشاره

قد استعمل لفظ الإمام في القرآن في سبعة مواضع:

الأول: قوله تعالى: «فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ» (١) وهو بمعنى الطريق أى انتقمنا من أصحاب الأيكة الذين أرسل إليهم شعيب عليه السلام و من قوم لوط عليه السلام . و سَمِيَ الطريق فى هذه الآية إماماً لأن هاتين المدينتين تكونان طريقين واضحين للعبه و الاعتبار.

الثانى: قوله تعالى: «وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً» (٢) أطلق لفظ الإمام على كتاب التوراه لأنه الدليل الذى يُقصد و يُتوجه إليه.

١- حجر، آيه ٧٩.

٢- الأحقاف، آيه ١٢.

ص: ٣٧

الثالث: قوله تعالى: «وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ» (١) في تفسير القمّي: أى فى كتاب مبين و هو محكم. و ذكر ابن عباس عن أمير المؤمنين أنه قال: «أنا و الله الإمام المبين، أبين الحق من الباطل، و ورثته من رسول الله» (٢) و فى معانى الأخبار بإسناده إلى أبى الجارود عن أبى جعفر عن أبيه عن جدّه عليه السلام عن النبى صلى الله عليه و آله وسلم فى حديث، أنه صلى الله عليه و آله وسلم قال فى على عليه السلام «إنه الإمام الذى أحصى الله تبارك و تعالى فيه كلّ شىء» (٣).

قال العلامة الطباطبائي: الحديثان لو صحّا لم يكونا من التفسير بشىء بل مضمونهما من بطن القرآن و إشاراته. و لا مانع من أن يرزق الله عبداً و خدّه و أخلص العبودية له العلم بما فى الكتاب المبين و هو سيد الموحدين بعد النبى صلى الله عليه و آله وسلم (٤).

الرابع: قوله تعالى: «وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً»

١- يس، آيه ١٢.

٢- تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢١٢.

٣- معانى الأخبار، ج ٩٥، حديث ١، معنى الإمام المبين.

٤- تفسير الميزان، ج ٢٢، ص ٧٢.

(١) أي اجعلنا ممن يقتدى به المتقون أو المتسابقون إلى الخيرات، سابقين إلى رحمتك فيتبعنا غيرنا من المتقين.

الخامس: قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ»

١- الفرقان، آية ٧٤.

(١) أى نبيهم،

١- الإسراء، آيه ٧١.

ص: ٣٨

هذا ما رواه سعيد بن جبیر عن ابن عباس و قيل: معناه الكتاب أى يوم ندعوا كل أمه بنبيهم أو بالكتاب الذى نزل على نبيهم (١).

السادس: قوله تعالى: «إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» (٢) أى مدبراً و هادياً. السابع: قوله تعالى: «وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً» (٣).

الأئمة فى القرآن

الأئمة جمع الإمام، استعملت فى القرآن فى خمسة مواضع:

الأول: قوله تعالى: «فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ» (٤) أى رؤساء الكفر و الضلالة الذين لا يحفظون العهد و اليمين.

الثانى: قوله تعالى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» (٥) أى الأنبياء المذكورين فى الآيات السابقة، مثل إبراهيم و إسحاق و يعقوب، أئمة يهدون الناس بأمرنا، أى بسبب أمرنا.

الثالث: «وَنَجْعَلُهُمْ أئِمَّةً وَنَجْعَلُهُمُ الْوَارِثِينَ» (٦) أى نجعل المستضعفين أئمة و وارثين للأرض.

١- مجمع البيان، ج ٦، فى تفسير الآية.

٢- البقره، آيه ١٢٤.

٣- هود، آيه ١٧.

٤- التوبه، آيه ١٢.

٥- الأنبياء، آيه ٧٣.

٦- القصص، آيه ٥.

ص: ٣٩

الرابع: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ» (١) أى صيرناهم سابقين إلى النار أى موجبيه وهو الكفر والمعاصي و يقتدى بهم اللاحقون و هذا بعنوان المجازاة لا الإضلال الابتدائي بل لسبقهم فى الكفر و الجحود (٢).

الخامس: «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ» (٣) ضمير «مِنْهُمْ» بقرينه صدر الآية، يرجع إلى بنى إسرائيل. لوحظ فى جميع استعمالات الإمام و الأئمة فى القرآن، المعنى اللغوى و هو القصد و التوجه و الأصل و القدام و مع ملاحظه هذا المعنى استعملت فى مصاديق مختلفه.

الأئمة فى نهج البلاغة

قال أمير المؤمنين على عليه السلام : «وإنما الأئمة قُوامُ الله على خلقه، و عرفاؤه على عباده و لا يدخل الجنة إلا من عرفهم و عرفوه و لا يدخل النار إلا من أنكرهم و أنكروه...» (٤) ابن أبى الحديد: قال عليه السلام : «الأئمة قُوامُ الله على خلقه» أى يقومون بمصالحهم و قيم المنزل: هو

١- نفس المصدر، ص ٤١.

٢- الميزان، ج ١٦، ص ٣٧.

٣- السجده، آيه ٢٤.

٤- نهج البلاغه، خ ١٥٢؛ صبحى، ص ٢١٢؛ فيض، ص ٤٦١.

ص: ٤٠

المدبر له. و قال «عرفاؤه على عبادته»: جمع عريف، و هو النقيب و الرئيس و قال: «لا يدخل الجنة إلا من عرفهم و عرفوه و لا يدخل النار إلا من أنكرهم و أنكروه» هذا إشاره إلى قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ» (١) قال المفسرون ينادى فى الموقف: «يا أتباع فلان، و يا أصحاب فلان ينادى كل قوم باسم إمامهم» (٢).

قال ابن أبى الحديد يقول أمير المؤمنين عليه السلام: لا يدخل الجنة يومئذ إلا من كان فى الدنيا عارفاً بإمامه و من يعرفه إمامه فى الآخرة. فإن الأئمة تعرف أتباعهم يوم القيامة و إن لم يكونوا رأوهم فى الدنيا. كما أن النبى صلى الله عليه و آله وسلم شهيد للمسلمين و عليهم و إن لم يكن رأى أكثرهم، قال سبحانه: «فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً» (٣) و جاء فى الخبر المرفوع: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (٤) و أصحابنا المعتزلة كافة قائلون بهذه القضية و هى: أنه لا يدخل الجنة إلا من عرف الأئمة، ألا ترى أنهم يقولون: الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فلان و فلان و يعدونهم واحداً واحداً، فلو أن إنساناً لا يقول بذلك، لكان عندنا فاسقاً، و الفاسق لا يدخل الجنة عندهم أبداً، أعنى من مات على فسقه. فقد ثبت أن هذه القضية و هى قوله عليه السلام:

١- الإسراء، آية ٧١.

٢- شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد، ج ٩، ص ١٥٤.

٣- النساء، آية ٤١.

٤- كنز العمال، ج ٦، ص ٦٥، الباب الأول، الحديث ١٤٨٦٣.

ص: ٤١

«لا يدخل الجنة إلا من عرفهم» قضية صحيحة على مذهب المعتزلة وليس قوله: «و عرفوه» بمنكر عند أصحابنا، إذا فسّرنا قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ» (١) على ما هو الأظهر والأشهر من التفسيرات وهو ما ذكرناه: «إن الأئمة تعرف أتباعهم يوم القيامة كما أن النبي شهيد للمسلمين و عليهم»

و بقيت القضية الثانية و فيها إشكال، و هى قوله عليه السلام: «و لا يدخل النار إلا من أنكرهم و أنكروه».

و ذلك أن لقائل أن يقول: قد يدخل النار من لم ينكرهم، مثل أن يكون إنساناً يعتقد صحّحه إمامه القوم الذين يذهب آئتهم عند المعتزلة ثم يزنى أو يشرب الخمر من غير توبه فإنه يدخل النار و ليس بمنكر للأئمة فكيف يمكن الجمع؟

فالجواب أن الواو فى قوله: «وأنكروه» بمعنى «أو» كما فى قوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» (٢) فالإنسان المفروض فى السؤال و إن كان لا ينكر الأئمة إلا أنهم ينكرونه، أى يسخطون يوم القيامة أفعاله و الإماميه يحملون ذلك على تأويل آخر و يفسّرون قوله عليه السلام: «ولا يدخل النار» فيقولون: أراد عليه السلام و لا يدخل النار دخولاً موءبداً إلا من ينكرهم (٣).

١- الإسراء، آيه ٧١.

٢- النساء، آيه ٣.

٣- شرح نهج البلاغة ابن أبى الحديد، ج ٩، ص ١٥٤ ١٥٥.

ص: ٤٢

أقول: ادعى ابن أبي الحديد أن خبر ميتة الجاهلية مع عدم عرفان إمام الزمان خبر مرفوع و لكن يرد عليه بوروده مسنداً مستفيضاً لو لم يكن متواتراً و لو معني.

منها صحيحه محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله عز و جلّ بعبادته جهد فيها نفسه و لا إمام له من الله فسعيه غير مقبول و هو ضالّ متحير... و إن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر و نفاق(١).

و منها ما في البحار من كنز الكراچكي مسنداً عن الحسن ابن عبد الله الرازي عن أبيه عن علي بن موسى الرضا عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله: من مات و ليس له إمام من ولدي مات ميتة جاهلية يوءخذ بما عمل في الجاهلية. فما ادّعاه ابن أبي الحديد من الرفع، لعله كان من طريق العامة مثل ما رواه عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم: من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية(٢).

و قوله: إن المعتزلة قائلون بصحة هذه القضية، و هي أنه لا يدخل الجنة إلا من عرف الأئمة و يقولون: إنهم بعد رسول الله فلان و فلان و يعدّونهم واحداً واحداً، لا يناسب مع اعتقادهم بخلافه الأول و الثاني و الثالث و إنما اللازم معرفتهم بوصف الإمامه و الخلافه بعد رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم .

١- أصول الكافي، ج ١، ص ١٨٣ و ١٨٤، باب معرفه الإمام والروايه، الحديث ٨.

٢- كنز العمال ج ٦٤ / ٦٤، الباب ١ من الأماره الحديث، ١٤٨٦٣.

ص: ٤٣

و أمّا قوله في جواب إشكال دخول مرتكب الكبيره في النار مع عدم إنكاره للأئمة و عدم إنكار الأئمة له بحمل الواو على أو، يمكن أن يقال: هذا تأويل مخالف للظاهر فحقّ الجواب أن يقال: إنّ العارف بالأئمة المرتكب للكبيره في الحقيقة لا يعرف الأئمة بالتشيع و المحبّه لهم في الأعمال فلا يكفي اعتقاده و معرفته بالأئمة فقط في دخول الجنّه بل يلزم متقابلاً تصديق الأئمة عليه السلام له في العمل أيضاً.

فمرتكب الكبيره منكر عملاً للأئمة و إن كان عارفاً بهم قولاً و الأئمة أيضاً لا يعدّونه عارفاً لهم في العمل و احتمل السيّد الهاشمي الخوئي في شرح نهج البلاغه أن العارف بالأئمة و المحبّ لهم المرتكب للكبيره لا يخلد في النار، لا أنّه لا يدخل أصلاً، إلّا أنّ هذا الاحتمال مخالف للاحتياط و موجب لعدم المبالاه بأحكام الدين بصرف المحبّه و معرفه للأئمة (١).

١- منهاج البراعه في شرح نهج البلاغه، ج ٩، ص ٢٠٦.

ص: ٤٤

الفصل الثالث: الإمامه من الأصول أو الفروع؟

إشاره

رأى أهل السنّه:

قال فضل بن رزبهان من علماء أهل السنّه في كتاب نهج الحقّ: «إنّ مبحث الإمامه عند الأشاعره ليس من أصول الديانات و العقائد بل هي عند الأشاعره من الفروع المتعلّقه بأفعال المكلفين» (١) و سائر فرق أهل السنّه متفقون مع الأشاعره، لأنّهم يعتقدون أن الإمامه من الوظائف العمليه المفوضه أمرها إلى اختيار الناس و انتخابهم و قليل من أهل السنّه مثل القاضي البضاوي و جماعه من متابعيه، يعدّون الإمامه من أصول الدين (٢).

١- إحقاق الحقّ، ج ٢، ٢٩٤؛ دلائل الصدق، ج ٢، ص ٤.

٢- راجع لتوضيح المقام دلائل الصدق، ج ٢، ص ٨.

الإمام فخر الرازي: في الأربعين: «دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان و هذا يقتضى أن يجب على العقلاء أن ينصبوا لأنفسهم إماماً» (١) كلمه «أن ينصبوا» صريحه فى كون الإمامه من المسائل الفرعيه الفقهيّه و أمرها بيد الناس.

أهل السنّه كما ترى إلّا قليلاً منهم يعتقدون أنّ الإمامه ليست من أصول الدين الاعتقاديّه لئلاّ يجوز فيها النظر و الاجتهاد، بل هى من الفروع العمليه المرتبطه بأفعال المكلفين فيجوز فيها التقليد و الاجتهاد و لازم هذا النظر عدم انحصار الإمامه فى النصب و التعيين من الله و رسوله و جواز انعقادها بانتخاب الأمّه و أهل الحلّ و العقد و يترتب على هذا أيضاً عدم اعتبار العصمه فى الإمام المنتخب لأنّ الإمامه بمعنى الرئاسة فى أمور الدين و الدنيا، مسؤوليه ظاهريه فى حدّ الحكومه الدينيه و الزعامه الاجتماعيه و السياسيه و الإمام على رأى أهل السنّه هو الحافظ للشريعّه عن التحريف و التغيير فى مقابل شبهات الكافرين و المعاندين و يقولون الإمام مثل الأمير و الحاكم، لا يلزم له العلم بجميع جوانب الدين الإلهي و تدبير أمور المسلمين و لا يعتقدون بأنّ الإمام حجّه الله فى أرضه فلذا يقول القاضي عبد الجبار من علماء السنّه فى بحث علم الإمام: «التفاوت بين الرسول و

١- توضيح المراد فى شرح تجريد الاعتقاد المقصد الخامس، ص ٦٧٩.

ص: ٤٦

الإمام فى أن ما يلزم فى الرسول لا يلزم فى الإمام و هو مثل الأمير و الحاكم. و النبى حجة شرعية يجب الرجوع إليه فى مسائل الدين و لا يكون الإمام هكذا لأننا لا نتعلم منه الدين و الشريعة و له شأن خاص و حاله حال الأمراء و الحكام» (١).

رأى الإمامية أن الإمامه من الأصول

قال العلامة الحلى: «إن الإمامه من أركان الدين و أصوله و قد علم ثبوتها من النبى ضروره» (٢).

قال المقدس الأردبيلي رحمه الله: «اعلم إن الإمامه من أصول الدين لا من فروع الدين المتعلقة بأفعال المكلفين لأن الإمامه كالنبوه رئاسه عامه للدين و الدنيا بأمر الله و رسوله لجميع المكلفين فلا وجه لكونها فرعاً عملياً» (٣).

قال الشيخ الطوسى: «هذا لأن الإمامه فى نظر الإمامية مقام و مرتبه عظيمه حتى لم تكن لبعض الأنبياء أو حصلت لهم بعد أيام طويله» (٤).

١- القاضى عبد الجبار، كتاب الإمامه، ج ١، ص ٢١١ ٢١٢.

٢- العلامة الحلى، حسن بن يوسف، منتهى المطلب، ج ١، ص ٥٢٢.

٣- الحاشيه على الإلهيات، ١٧٨.

٤- الرسائل العشر، ص ١١١ ١١٤.

ص: ٤٧

قال على بن موسى الرضا عليه السلام: إن الإمامة هي منزله الأنبياء وإرث الأوصياء، إن الإمامة خلافه الله وخلافه الرسول ومقام أمير المؤمنين عليه السلام وميراث الحسن والحسين عليهما السلام إن الإمامة زمام الدين ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين، إن الإمامة أسس الاسلام النامي وفرعه السامي وبالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفىء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام ومنع الثغور والأطراف... الإمام الحجّة البالغه، الإمام كالشمس الطالعه المجلّله بنورها العالم وهي في الأفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار(١).

يستفاد من هذا الحديث أن الإمامة من أصول الدين لقوله عليه السلام: «إنها منزله الأنبياء وإرث الأوصياء وإنها خلافه الله وخلافه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأسّ الاسلام».

قال الفاضل المقداد: «واعلم أن كلّ ما دلّ على وجوب النبوة فهو دالّ على وجوب الإمامة إذ الإمامة خلافه عن النبوة، قائمه مقامها إلا في تلقى الوحي بلا واسطه وكما أن تلك واجبة على الله تعالى في الحكمه فكذا هذه...»(٢).

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أن الإمامة من توابع النبوة وفروعها و

١- أصول الكافي، ج ١، ص ٢٠٠.

٢- شرح باب الحادى عشر للفاضل المقداد، الفصل السادس في الإمامة.

ص: ٤٨

استمراراً لوظائف النبوة و بما أنّ الإمامه لطف يجب على الله تعالى نصب من يقوم بالإمامه و لو فوّض تعيينه إلى الناس لأدّى ذلك إلى الاختلاف في تعيينه مضافاً إلى أنّ كون الإمامه من فروع النبوة و استمرار وظائفها و اشتراط العصمه و وجوب النصّ في الإمام بالمعنى الأخصّ، يدفع احتمال كون الإمامه من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين.

منشأ النزاع في الإمامه

النزاع بين الإماميه و إخواننا المسلمين في كون الإمامه من الأصول أو الفروع، يرجع إلى معنى الإمامه عند الفريقين فالإمامه عند الإماميه هي الخلافه الإلهيه التي تكون متممه لوظائف النبي صلى الله عليه و آله وسلم و استمرارها إلّا الوحي، فكلّ وظيفه من وظائف الرسول ثابتة للإمام و هي تدبير شؤون الناس و هدايتهم و إرشادهم إلى ما فيه الصلاح و السعاده في الدنيا و إقامة العدل و القسط و رفع الظلم عنهم و حفظ الشرع عن الانحراف و بيان الكتاب و تزكيه النفوس و تربيتها إلى مراتب الكمال و غيرها.

قال الشيخ حسين المظفر: «و يشهد لكون الإمامه من أصول الدين أن منزله الإمام كالنبي في حفظ الشرع و وجوب أتباعه و الحاجه إليه و رئاسته العامه بلا فرق و قد وافقنا على أنّها أصل من أصول الدين جماعه من مخالفينا كالقاضي البضاوى في مبحث

ص: ٤٩

الأخبار (١) و جمع من شارحي كلامه كما حكاه عنهم (٢) السيد السعيد رحمه الله (٣).

قال المحقق اللاهيجي في جواب شارح المقاصد الذي قال: إن مباحث الإمامة أليق بعلم الفروع إن جمهور الإمامية اعتقدوا بأن الإمامة من أصول الدين لأنهم علموا أن بقاء الدين و الشريعة موقوف على وجود الإمام كما أن حدوث الشريعة موقوف على وجود النبي فحاجه الدين إلى الإمام بمنزله حاجته إلى النبي (٤).

فإذا ثبت أن الإمامة من أصول الدين يلزم فيها تحصيل العلم و المعرفة و لا يكفي فيها التقليد الذي لا يفيد إلا الظن و إن الظن لا يغني من الحق شيئاً و معنى كون الإمامة بمعنى الخلافة الكليّة الإلهية لا- خصوص الرئاسة الاجتماعية و السياسية، من الأصول هو وجوب الاعتقاد بوجود الإمام المنسوب من الله تعالى في كل عصر بعد النبي صلى الله عليه و آله وسلم و لا وظيفه للأمة إلا الانقياد له و إطاعته.

و معنى كونها من الفروع هو وجوب نصب أحد للرئاسة و الزعامه العامّة الاجتماعية و الانقياد له فيما لم ينصبه النبي أو فيما اعتقدنا بعدم النصب منه صلى الله عليه و آله وسلم ، فالإمامة على مذهب العامّة قابله

١- منهاج الوصول في معرفه علم الأصول، ص ١٦٧.

٢- إحقاق الحق، ج ٢، ص ٣٠٧.

٣- دلائل الصدق، ج ٢، ص ٨.

٤- گوهر مراد، ص ٣٣٣.

ص: ٥٠

للنظر و البحث لأنها تكون من الفروع و ترتبط بأفعال المكلفين في علم الفقه. فإذا كانت الإمامة بمعنى خصوص الزعامه السياسيه و القيادة الاجتماعيه كما عليه العامه، فالإنصاف أنها من فروع الدين كسائر الواجبات الشرعيه العمليه من الصلاه و الصوم و الحج و غيرها.

و إليه أشار الأستاذ الشهيد المطهرى قدس سره ، حيث قال: إن كانت مسأله الإمامه في هذا الحدّ يعنى الزعامه السياسيه للمسلمين بعد النبي فقط فالإنصاف أنا معاصر الشيعه أيضا جعلنا الإمامه من أجزاء فروع الدين لأصوله و نقول هذه مسأله فرعيه كالصلاه و لكن الشيعه الإماميه تقول بالإمامه و لا تكتفى في معنى الإمامه بهذا الحدّ فقط بل تعتقد بالمرجعيه الدينيه في الإمام و عصمته و ولايته أيضا فعلى هذا، الإمامه أصل من أصول الدين.

أما المرجعيه الدينيه في الإمام بمعنى كونه خبيراً بأحكام الإسلام التي تلقّاها من رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بعنوان الوصى و النبي صلى الله عليه و آله وسلم فهو مبين للأحكام و أنزل الله ديناً كاملاً و ما بينه النبي لم يكن جميع ما بينه للناس بل يبين كثيراً من الأحكام لوصيه و أودعها ليبيّن للناس بعد رسول الله لأنّ في زمانه صلى الله عليه و آله وسلم لم يكن لكثير من الأحكام موضوع و مورد و يكون هذا الوصى معصوماً من الزلل و الخطأ و مويّداً من عند الله كالنبي صلى الله عليه و آله وسلم .

أما ولاية الإمام التي هي أعلى مراتب الإمامه هي الاعتقاد بوجود وليّ كامل في كلّ عصرٍ و له المقامات العاليه و منها تسلّطه

ص: ٥١

على الضمائر و هو الروح العام المحيط على جميع الأرواح و هو الحجة في الزمان و لولا الحجة لساخت الأرض بأهلها. فالإمامة لها ثلاث درجات ١ الزعامه الاجتماعيه ٢ المرجعيه الدينيه ٣ الولاية الكليه (١). و باعتبار هذه الدرجات تكون الإمامة أصلاً من أصول الدين.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ معنى جعل الإمامة من فروع الدين، كونها مسألة فقهيه فرعيه قابله للنظر و البحث و الاجتهاد و معنى كونها من فروع الدين هو وجوب نصب أحد للرئاسه و الزعامه و الانقياد له فيما إذا لم ينصبه النبي صلى الله عليه و آله وسلم بأمر الله فيقع الكلام في كيفية النصب المذكور هل هو باختيار بعض آحاد الأمّة، أو باختيار جميعهم أو باختيار أكثرهم أو أهل الحلّ و العقد ... و معنى كون الإمامة من الأصول هو وجوب الاعتقاد و التدبّن بوجود الإمام المنسوب من الله تعالى في كلّ عصر بعد النبي. و بناء على كونها من الأصول فلا يبقى للانتخاب مجالاً، و قد أجاد المحقق اللاهيجي قدّس سرّه بعد نقل كلام شارح المقاصد الذي قال: «إنّ مباحث الإمامة أليق بعلم الفروع». حيث قال: إنّ جمهور الإماميه اعتقدوا بأنّ الإمامة من أصول الدين لأنّهم علموا أنّ بقاء الدين و الشريعة موقوف على وجود الإمام كما أنّ حدوث الشريعة موقوف على وجود النبي صلى الله عليه و آله وسلم فحاجه

١- الاقتباس من ص ٥٠ إلى ٦٠، الإمامة والقياده للشهيد المطهري.

ص: ٥٢

الدين إلى الإمام بمنزله حاجته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١)».

وقال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأئمة خلاف الإمامه، إذ ما سئل سيف في الإسلام على قاعده دينيه مثل ما سئل على الإمامه في كل زمان (٢)». فلو كانت الإمامه من الفروع الاجتهادية أي معنى لسئل السيف فيها.

طهاره منكر الإمامه وإسلامه

إن قلت: إذا كانت الإمامه من أصول الدين وبها قوامه وبقاؤه، يلزم من فقدانها وعدم الاعتقاد بها اختلال الدين وكفر منكرها.

قلنا: مقتضى الأدلة التعبدية كفايه الشهادتين في إجراء أحكام الإسلام في المجتمع في الأفراد ولا منافاه بين الاعتقاد بكون الإمامه من أصول الدين وإجراء أحكام الإسلام على منكرها. فلذا الشيعة الإماميه يعدون الإمامه والعدل من أصول المذهب فإن معناه بعد ما عرفت من كفايه الشهادتين تعبداً في ترتيب أحكام الإسلام، أن إنكارهما يوجب الخروج عن مذهب الإماميه المعتقدين بعصمه الإمام ونصبه من الله ورسوله، ولا يوجب الخروج عن الإسلام وإجراء أحكامه، فافهم واغتنم.

١- گوهر مراد، ص ٣٣٣.

٢- الملل والنحل، الشهرستاني، ج ١، ص ٢٤.

ص: ٥٣

قال الإمام الخميني رحمه الله : و أن ما أخذ في ماهيته الإسلام ليس إلا الشهادة بالوحدانية و الرسالة و الاعتقاد بالمعاد بلا إشكال في الأولين، و على احتمال اعتبار الأخير أيضا و لو بنحو الإجمال و لا يعتبر فيها سوى ذلك، سواء فيه الاعتقاد بالولاية و غيرها فالإمامه من أصول المذهب لا الدين(١).

و في الجملة إن احترام الدماء و الأموال و أحكام الطهارة و غيرها من الآثار مترتب على إظهار الشهادتين(٢).

في صحيح البخاري عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحق الإسلام و حسابهم على الله(٣)».

قال السيد المحقق آية الله الخوئي رحمه الله : «فالمعروف المشهور بين المسلمين طهاره أهل الخلاف من الفرق المخالفة للشيعة الاثني عشرية... و أن الضروري من الولاية إنما هي الولاية بمعنى الحب و الولاء و هم أهل الخلاف غير منكرين لها بهذا المعنى بل قد يظهرون حبهم لأهل البيت عليهم السلام . و أما الولاية بمعنى الخلافه فهي

١- كتاب الطهارة، ج ٣، حكم المخالفين، ص ٣٢٢ و ٣٢٣.

٢- راجع لمزيد الاطلاع المكاسب المحرمة للشيخ الأعظم الأنصاري، مسأله الغيبه، ص ٤٠، طبع تبريز. ثم إن ظاهر الأخبار... .

٣- صحيح البخاري، ج ١، ص ١١ و ١٠.

ص: ٥٤

ليست بضروريه بوجه و إنما هي مسألة نظرية و قد فسروها بمعنى الحب و الولاء و لو تقليداً لآبائهم و علمائهم و إنكارهم للولاية بمعنى الخلافه مستنداً إلى الشبهه. و قد أسلفنا أن إنكار الضرورى إنما يستتبع الكفر و النجاسه فيما إذا كان مستلزماً لتكذيب النبى صلى الله عليه و آله وسلم كما إذا كان عالمياً بأن ما ينكره ممّا ثبت بالضروره، و هذا لم يتحقق فى حقّ أهل الخلاف لعدم ثبوت الخلافه عندهم بالضروره لأهل البيت، نعم الولاية بمعنى الخلافه من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين... و منه يظهر الحال فى سائر الفرق المخالفين للشيعة الاثنى عشرية من الزيدية و الكيسانية و الإسماعيلية و غيرهم حيث أن حكمهم حكم أهل الخلاف، لضروره أنه لا فرق فى إنكار الولاية بين إنكارها و نفيها عن الائمه عليهم السلام بأجمعهم و بين إثباتها لبعضهم و نفيها عن الآخرين عليهم السلام و قد عرفت أن نفي الولاية عنهم بأجمعهم غير مستلزم للكفر و النجاسه فضلاً عن نفيها عن بعض دون بعض. فالصحيح الحكم بطهاره جميع المخالفين للشيعة الاثنى عشرية و إسلامهم ظاهراً بلا فرق فى ذلك بين أهل الخلاف و بين غيرهم... (١).

نعم الناصبى أى من نصب نفسه للعداوه و البغضاء لأمر المؤمنين و أولاده المعصومين عليهم السلام و السابّ للأئمه عليهم السلام الذين لا يعتقدان بإمامتهم فهما كافران و محكومان بالنجاسه.

ص: ٥٥

قال صاحب العروة: «غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصيين و معادين لسائر الأئمة و لا سائين لهم، طاهرون و أما مع النصب أو السبّ للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم فهم مثل سائر النواصب(١)».

و قال الأستاذ المحقق الميرزا جواد التبريزي قدس سرّه: كلّ حكم ترتّب في لسان الأدلّة على الإسلام أو عنوان المسلم يترتب عليهم المخالفين، كما يترتب على الموءمنين. و هذا ليس بقليل، فتثبت التوارث بينهم و بين الموءمنين و يجب علينا تجهيز موتاهم... (٢)»

اقول: الإيمان كان قبل نصب على عليه السلام من قبل رسول الله عباره عن التصديق بالله و رسوله و بعد نصبه عليه السلام صار مورداً لتكليف الناس بتصديقه عليه السلام و صار الاعتقاد بإمامه على عليه السلام من أركان الإيمان(٣). فظهر من جميع ما ذكرنا من الروايات أنّ الاعتقاد بإمامه الأئمة عليهم السلام من أصول المذهب و من أحبهم و لم يبغضهم فهو محكوم بالطهارة بعد الشهادتين و يجري فيه أحكام الإسلام.

١- نفس المصدر.

٢- إرشاد الطالب، ج ١، ص ١٨٩.

٣- راجع المكاسب المحرّمة للإمام الخميني، القسم الرابع، اختصاص الحرمة بغية الموءمن، ص ٣٧٧.

اصطلاحات الإمام والإمامه

الإمام كما قلنا سابقاً يطلق في اللغة على كل من يُقتدى به و للإمام اصطلاحان، الامام بمعنى الأعمّ و الإمام بمعنى الأخصّ و الإمام بمعنى الأعمّ يطلق على كل من له الإمامه الظاهريه و الخلافة الاعتباريه الجعليه و له الولاية التشريعيه. أمّا الإمام بمعنى الأخصّ فهو الذي له الولاية الإلهيه الباطنيه التكوينية و الولاية الظاهريه الاعتباريه و هو السبب المتصل بين الأرض و السماء و به يفيض الله الفيوضات على خلقه و الجامع لهذين المقامين الولاية الظاهريه و الإلهيه هو الإمام المعصوم المنصوص من قبل الله و رسوله و الأئمة المعصومون منحسرون و عددهم اثني عشر من أمير المؤمنين على عليه السلام إلى صاحب الأمر المهديّ و هو حيّ غائب يمتن الله على المستضعفين بظهوره و يملأ الارض قسطاً و عدلاً بعد ما ملئت ظلماً و جوراً و الإمامه الكبرى الإلهيه التكوينية للمعصوم، و الإمامه الظاهريه الاعتباريه للمعصوم و غيره من ذوى العلم و العدالة و لها مراتب مختلفه أولها الإمامه الكبرى.

ضروره الإمام والوالى وآثارهما

في روايه العلل بسند صحيح عن الفضل بن شاذان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث قال: «فإن قال قائل: و لم جعل أولى

ص: ٥٧

الأمر وأمر بطاعتهم؟ قيل: لعل كثيره: منها أن الخلق لما وقفوا على حدٍّ محدود وأمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أميناً يمنعهم من التعدى والدخول فيما خطر عليهم لأنه لو لم يكن ذلك كذلك، لكان أحد لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره. فجعل عليهم قتيماً يمنعهم من الفساد و يقيم فيهم الحدود والاحكام. ومنها أنا لا نجد فرقه من الفرق ولا مله من الملل بقوا وعاشوا إلا بقيم و رئيس لما لا بُدَّ لهم منه في أمر الدين والدنيا، فلم يَجُز في حكمه الحكيم أن يترك الخلق مما يعلم أنه لا بدَّ لهم منه ولا قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوهم و يقسمون به فيئهم و يقيم لهم جمعتهم و جماعتهم و يمنع ظالمهم من مظلومهم. و منها أنه لو لم يجعل لهم إماماً قتيماً أميناً حافظاً مستودعاً لدرست الملّه و ذهب الدين و شبّهوا ذلك على المسلمين لأننا قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين، غير كاملين، مع اختلافهم و اختلاف أهوائهم و تشتت أنحائهم فلو لم يجعل الله لهم قتيماً حافظاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لفسدوا على نحو ما بينا و غيرت الشرائع و السنن و الأحكام و الإيمان و كان في ذلك فساد الخلق أجمعين...»(١).

و في العلل: جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي

١- بحار الأنوار، طبع بيروت، ج ٦، ص ٦١، الباب ٢٣، علل الشرائع والأحكام؛ وكتاب علل الشرائع، ج ١، للصدوق، ص ٢٥٣، الباب ١٨٢، طبع دارالتراث العربي.

ص: ٥٨

الباقر عليه السلام قال: قلت له: لأيّ شيء يحتاج إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام؟ فقال: لبقاء العالم على صلاحه و ذلك أنّ الله عزّ وجلّ يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيهم نبي أو إمام... وقال صلى الله عليه وآله وسلم: النجوم أمان لأهل السماء و أهل بيتي أمان لأهل الأرض و هم المعصومون، بهم يرزق الله عباده، و بهم تعمّر بلادهم، و بهم ينزل المطر من السماء، و بهم يخرج بركات الأرض(١).

ضروره الإمامه عند الفريقين وموقعها

قال الشهرستاني: و أعظم خلاف بين الأئمة خلاف الإمامه، «إذ ما سئل سيف في الإسلام على قاعده ديتيه مثل ما سئل على الإمامه في كلّ زمان»(٢).

و قال سعد الدين التفتازاني: قد ذكرنا في الكتب الفقيهيه أنّ الأئمة تحتاج إلى إمام يحيى الدين و يقيم السنّه و يأخذ حقّ المظلومين و يستوفى الحقوق و يضعها في مواضعها(٣).

قال محيي الدين ابن عربي: «واجعلنا للمتقين إماماً» معناه قُودَة، كان ابن عمر يقول في دعائه: «اللّهم اجعلنا من أئمة المتقين». و كان الأستاذ أبو القاسم يقول: الإمامه بالدّعاء لا بالدّعوى يعنى بتوفيق الله

١- علل الشرائع، ج ١، ص ١٢٤، الباب ١٠٢.

٢- كتاب الممل والنحل، ج ١، ص ٢٤.

٣- شرح المواقف، ج ٥، ص ٢٣٣.

ص: ٥٩

سبحانه و تيسيره و هبته لا بما يدّعيه كلّ أحد نفسه و يدّعي فيها ما ليس له ولا يه (١).

العلامة الحلّي: «إنّ الإمامة من أركان الدين و أصوله و قد علم ثبوتها من النبي ضرورة (٢).

آيه الله المطهرى: مسألة الإمامة ليست مسألة أمّتنا فقط بل هي مسألة عالم الإسلام و قياده الأئمة و تكون سببا لاستمرار النبوة و بقائها (٣).

قال أمير المؤمنين على عليه السلام: «وإنما الأئمة قوام الله يقومون بمصالحهم على خلقه و عرفاؤه على عباده و لا يدخل الجنة إلّا من عرفهم و عرفوه و لا يدخل النار إلّا من أنكرهم و أنكروه» الخطبة ١٥٢.

قال على بن موسى الرضا عليه السلام: «إنّ الإمامة أجلّ قدرا و أعظم شأنًا و أعلا مكانًا و أمتع جانبًا و أبعد غورًا من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوا بآرائهم، أو يقيموا إمامًا باختيارهم، إنّ الإمامة خصّ الله عزّ و جلّ بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوة و الخلّة مرتبة ثالثة و فضيلة شرفه بها و أشار بها ذكره فقال: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا»

١- أحكام القرآن، ج ٣، ص ١٤٣٤.

٢- منتهى المطلب، ج ١، ص ٥٢٢؛ والحدائق الناظرة ليوسف البحراني، ج ٥، ص ١٧٦.

٣- الإمامة والقيادته، ص ١٣.

ص: ٦٠

فقال الخليل عليه السلام سروراً بها: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» قال الله تبارك و تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (١). فأبطلت هذه الآية إمامه كل ظالم إلى يوم القيامة و صارت في الصفوة ثم أكرمهم الله تعالى بأن جعلها في ذرئته أهل الصفوة و الطهارة (٢).

فقال: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ» (٣)، و قال تعالى: «وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ».

قال الطبرسي: أي جعل كلمه التوحيد و هي قول «لا إله إلا الله» كلمه باقيه في ذرئته إبراهيم و نسله فلم يزل فيهم من يقولها. و قيل: الكلمه الباقيه في عقبه هي الإمامه إلى يوم الدين (٤).

عن أبي عبد الله عليه السلام: إِنَّ الإمامه هي منزله الأنبياء وإرث الأوصياء، إِنَّ الإمامه خلافه الله و خلافه الرسول صلى الله عليه و آله وسلم و مقام أمير المؤمنين و ميراث الحسن و الحسين، إِنَّ الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عز المؤمنين، إِنَّ الإمامه أَسُّ الإسلام

١- البقره، آيه ١٢٤.

٢- أصول الكافي، ج ١؛ كتاب الحجّه، ح ١، باب نادر جامع في فضل الإمام.

٣- الأنبياء، آيه ٧٤.

٤- مجمع البيان، ج ٩، ص ٤٤، طبع بيروت.

ص: ٦١

النامى و فرعه السامى، بالإمام تمام الصلاة و الزكاة و الصيام و الحجّ و الجهاد و توفير الفىء و الصدقات، و إمضاء الحدود و الأحكام، و منع الثغور و الأطراف. الإمام يحلّ حلال الله و يحرم حرام الله، و يقيم حدود الله، و يذبّ عن دين الله، و يدعو إلى سبيل ربّه بالحكمة و الموعظة الحسنه و الحجّ البالغه (١)، الحديث.

أقول: أهميه مسأله الإمامه و الخلافه لا تخفى على أحد، و كلا الفريقين يعتقدان بضرورتها لحفظ الدين و إقامة سنّه النبى صلى الله عليه و آله وسلم و إجراء الحدود و الأحكام و حفظها عن الاندراس و التغيير و الاضمحلال، مع ذلك اختلفت الإماميه و أهل السنّه فى معنى الإمامه و الخلافه، و نشأ الاختلاف فى الإمامه من زمن رحله النبى صلى الله عليه و آله وسلم ، و صارت بعده محلاً للبحث و المناظره، و الشيعة تعتقد بإمامه الأئمه الاثنى عشر من بنى هاشم بعد النبى بالنصّ، و لهم الولاية التكوينية و التشريعيه معاً، و أهل السنّه يعتقدون بخلافه الخلفاء الثلاثة بالبيعة و الشورى و انتخاب أهل الحلّ و العقد، و لهم الولاية التشريعيه فقط.

الفرق بين الإمامه والخلافه

قال ابن منظور: «أمّ القوم و أمّ بهم، تقدّمهم، و هى الإمامه» (٢).

١- نفس المصدر.

٢- لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٤.

ص: ٦٢

و قال أحمد بن فارس: «الإمام كل من اقتدى به وقُدِّم في الأمور» (١).

و ابن منظور: و استخلف فلان من فلان: جعله مكانه... و الخليفة الذي يستخلف ممن قبله (٢).

قال علي بن موسى الرضا عليه السلام: «إن الإمامة خلافة الله و خلافة الرسول الحديث» (٣).

قال صاحب المجمع: الخليفة و الإمام واحد في الاستعمال إلا أن بينهما فرقاً، فالخليفة من استخلف في الأمر مكان من كان قبله، فهو مأخوذاً من أنه خَلَفَ غيره و قام مقامه، و الإمام مأخوذاً من التقدّم فهو المتقدم فيما يقتضى وجوب الاقتداء به، و فرض طاعته فيما تقدّم فيه (٤).

قال العلامة الطباطبائي رحمه الله: «والخلافة و هي قيام شيء مقام آخر، لا يتم إلا بكون الخليفة حاكياً للمستخلف في جميع شؤونه الوجودية و آثاره و أحكامه و تدابيرها بما هو مستخلف» (٥).

و قال: «ظاهر الخلافة أنها خلافة الله، و من شأن الخلافة أن

١- معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٢٨.

٢- لسان العرب، ج ٩، ص ٨٣.

٣- أصول الكافي، ج ١؛ كتاب الحجّة، باب نادر جامع في فضل الإمام، ح ١.

٤- مجمع البيان، ج ١، ص ٧٣؛ الآية ٣٠ البقرة، طبع بيروت.

٥- الميزان، ج ١، ص ١١٦، طبع إيران.

ص: ٦٣

يحاكى الخليفة من استخلفه فى صفاته و أعماله فعلى خليفة الله فى الأرض أن يتخلق بأخلاق الله، و يريد و يفعل مايريده الله، و يحكم و يقضى بما يقضى به الله و الله يقضى بالحق، و يسلك سبيل الله و لا يتعداها، و لذلك فرع على جعل خلافته قوله: «فأحكم بين الناس بالحق» و هذا يؤيد أن المراد بجعل خلافته، إخراجها من القوه إلى الفعل فى حقه، لا مجرد الخلافه الشأنيه لأن الله أكمله فى صفاته و آتاه الملك يحكم بين الناس (١).

و قال عبد الرحمان الإيجى: «الإمامه خلافه رسول الله فى إقامة الدين و حفظ حوزة الشريعة (٢).

و قال الإمام الفخر الرازى: «ثم نقول: فى تفسير كونه داود خليفة و جهان: الأول جعلناك تخلف من تقدمك من الأنبياء فى الدعاء إلى الله تعالى و سياسه الناس؛ لأن خليفة الرجل من يخلفه.

الثانى إننا جعلناك مالكا للناس و نافذ الحكم فيهم، فبهذا التأويل يسمى خليفة، و منه يقال: خلفاء الله فى أرضه (٣).

قال محيى الدين: فإنّ الخليفة لا بد أن يظهر فيما استخلف عليه بصوره مستخلفه... فأعطاه الأمر و النهى و سماه بالخليفة و جعل البيعه له... (٤).

١- الميزان، ج ١٧، السوره، ص، الآيه ٣٠.

٢- شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٤٥.

٣- التفسير الكبير، ج ٢٦.

٤- تفسير رحمه من الرحمن، ج ١، ص ٥١٧-٥١٥.

ص: ٦٤

يستفاد من كلمات هؤلاء اللغويين و المفسرين إن الإمامة و الخلافة يستعملان في مكان الآخر، و فسرت الإمامة بالخلافه إلا أن الشخص باعتبار كونه يقتدى به و يتقدم على غيره و يجب متابعتة، يسمى إماما، و باعتبار أنه يقوم مقام غيره و يستخلف من قبله في أفعاله و أعماله يسمى خليفة، و ينبغي أن يكون الخليفة متصفا بصفات المستخلف، و من شأن الخلافه حكاية الخليفة عمن استخلفه و العمل بما يراه و يرضاه و التدبير و التصرف و الحكم في الناس بالحق.

دراسات في ولاية الفقيه: قال الله تعالى: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ». فالمستفاد من الآية أن داود مع أنه كان نبياً لو لم يجعله الله خليفة له، لم يحق له الحكم المولوى و لم يجب التسليم لحكمه، و لكن بعد ما جعله خليفة لنفسه صار ولياً و حق له الحكم بين الناس و لذا فزعه بالفاء (١).

أقول: إن الحكم المولوى يختص بمن كان إماماً و له الولاية التشريعية، و داود عليه السلام بعد استكمال و صيرورته متصفاً بالصفات الإلهية جعل الله له الملك و الحكومه بين الناس و أعطاه مقام الخلافه الفعلية.

١- دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص ٣٧.

ص: ٦٦

تألفصل الرابع: فى الإمامه والخلافه

الفرق بين الإمامه والولايه

قال الراغب: الولاء و التوالى أن يحصل شيان فصاعداً حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما...

و الولايه: النصره و الولايه: تولّى الأمر، و قيل: الولايه و الولايه نحو الدّلاله و الدّلاله، و حقيقته: تولّى الأمر، و الولى و المولى يستعملان على ذلك كلّ واحد منهما، يقال فى معنى الفاعل أى الموالى، و فى معنى المفعول أى الموالى (١).

أقرب الموارد: وَلَّى الشَّيْءَ عَلَيْهِ وَلايَةً وَلايَةً: ملك أمره و قام به (٢).

١- المفردات، ص ٥٧٠.

٢- أقرب الموارد، ج ٢، ص ١٤٨٧.

ص: ٦٧

و في نهايه ابن أثير: «في أسماء الله تعالى: «الولي» هو الناصر و قيل: المتولّى لأُمور العالم و الخلائق القائم بها، و من أسمائه عزّ و جلّ: «الوالي» و هو مالك الأشياء جميعها، المتصرّف فيها. و كأن الولاية تشعر بالتدبير و القدره و الفعل، و كلّ من وليّ أمراً أو قام به فهو مولاه و وليّه... و منه الحديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه.

قال الشافعي: يعني بذلك ولاء الإسلام، و قول عمر لعليّ: «أصبحت مولى كلّ مؤمن» أى وليّ كلّ مؤمن (١).

إلى غير ذلك من كلمات أهل اللغة فى معنى كلمه الولي و المولى و اشتقاقاتها و موارد استعمالها. فيظهر من الجميع ان التصرف و القيام بالأمر مأخوذ فى مفهوم الكلمه، فما فى بعض الكلمات من تفسير الولاية بخصوص المحبّه لا يمكن المساعده عليه. فالولاية هى التصدى لشأن من شؤون الغير، و فى قبالها العداوه و التعدى و التجاوز على الغير، فالتصرف لمصلحه الغير ولاية، و بضرره عداوه، و تقدّم سابقاً تفسير الولاية عن بعض أهل اللغة، و حقيقتها ترجع إلى تولّى الأمر و التصرف و التدبير، و يشتقّ منها لفظ الوالى بمعنى الحاكم و الأمير، و يطلق على قائد القوم و زعيمهم الوالى و الإمام و السلطان و الحاكم و الأمير، بعنايات مختلفه فهو والٍ بحقّ تصرفه و إمامٌ بوقوعه فى الإمام، و سلطانٌ بسلطته، و حاكمٌ بحكمه و أميرٌ بأمره. فقائد القوم

ص: ٦٨

و زعيمهم، باعتبار ولايته و حقّ تصرّفه يقال له الولي، وباعتبار إمامته و تقدّمه يسمّى إماماً.

فالولاية مساوقة للإمامة، و يطلق كلّ منها على وليّ الأمر و قائد القوم، بعنايه و اعتبار خاصّ، و يمكن أن يقال: الولاية من شؤون الإمامة.

و حقّ الإمام أن يأمر و ينهى و يتصرّف في الأموال و النفوس بمصلحه الأُمّة.

الولاية من شؤون الإمامة

قال العلّامة الطباطبائي رحمه الله: «الإمامة بحسب الباطن نحو ولاية للناس في أعمالهم(١).

لا بدّ لتحقيق ذلك من تقديم أمور خمسة لتتّضح حقيقة الولاية و اقتضائها للإمامة و التدبير و التصرّف فنقول:

اعلم أنّ الأصل عدم ولاية أحد على أحد؛ لأنّ الناس مستقلّون بحسب الطبع و الخلقه، و هم مسلّطون على أنفسهم و على ما اكتسبوه بصرف فكرهم و قواهم البدنيه، فلا يجوز لأحد التصرّف في شؤونهم و أنفسهم.

قال على عليه السلام: أيّها الناس، إنّ آدم لم يلد عبداً و لا أمةً و إنّ الناس

ص: ٦٩

كلهم أحرار^(١)..».

و يمكن أن يجاب عن هذا الأصل بأمور:

الأول: أن الولايه على الناس و تدبير أمورهم و التصرف فى أموالهم و نفوسهم لإصلاح معاشهم و معادهم و جبر نواقصهم، و هذا ليس استعباداً و لا ينافى الحرّيه.

الثانى: أن الله تبارك و تعالى خالق لنا، و بيده التكوين و الترييه و الهدايه، و له أن يتصرف فى جميع شؤون خلقه بما يصلحهم فى الدين و الدنيا، و هو حكيم فى الخلق و التشريع و التصرف، و له أن يأمر بما يراه صلاحاً، و ينهى عما يراه ضرراً و فساداً، و ينبغى للإنسان أن يسلم نفسه لله تعالى و للشريعه الإلهيه و القوانين العادله، قال الله تعالى: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ»^(٢) و قال: «مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا»^(٣) و قال: «فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(٤).

الثالث: أن العقل يحكم بحسن إرشاد الغير و الإحسان إليه، و يحكم أيضاً بوجوب إطاعه المرشد و المصلح إذا حصل له العلم بصدقه.

١- الروضه من الكافى، ج ٨، ص ٦٩، ح ٢٦.

٢- الأنعام، آيه ٥٧.

٣- الكهف، آيه ٢٦.

٤- الشورى، آيه ٩.

ص: ٧٠

الرابع: أن العقل يرى تعظيم المنعم و شكره حسناً و ترك ذلك قبيحاً، و لو كان ترك إطاعته موجباً لأذاه، فالعقلاء يذمّون الإنسان على تركها إلا فى معصيه الله، و هكذا إطاعه الوالدين واجب بحكم العقل. و إذا كان هذا حكم الوالد الجسمانى، فالآباء الروحانيون و أولياء النعم المعنوية التى بها قوام إنسانيه الإنسان هم كذلك بطريق أولى. فيحسن عقلاً بل يجب إطاعه الأنبياء و أئمّه العدل بهذا الملاك.

الخامس: أن الإنسان مدنىّ بالطبع و لا- يمكن له إدامه الحياه إلا- فى ظلّ التعاون و التعاضد و الاجتماع، و لازم الاجتماع التضادّ و التراحم فى الآراء و العمل فلا- محاله يحتاج الى نظم و قوانين لتنظيم الأمور و إلى حاكم يُنفذ هذه القوانين و يدبّر الأمور و يرفع المظالم. و الحكومه لا- تتمّ و لا- تستقرّ إلا- بإطاعه المجتمع للحاكم، فتجبّ إطاعته بحكم العقل و الفطره حاكمه بلزوم الوفاء بالعهد خصوصاً إذا باشروا بتعيين الحاكم و الميثاق معه.

و الحاصل أن الأصل الأوّلى فى المسأله و إن كان عدم ولايه أحد على أحد و عدم جواز تصرّفه، إلاّ أنّه يمكن أن يقال فى قبال ذلك: الأصل أن حكم العقل بوجوب إطاعه الله و إطاعه المرشد الصادق، و تعظيم المنعم المحسن، و إطاعه الحاكم العادل الحافظ لمصالح المجتمع، كلّها أصول حاكمه على ذلك الأصل الأوّلى، فتثبت الولاية بحكم العقل. و الموجودات ما سوى الله و منها الإنسان بتمام وجوداتها و هوياتها أطلال لوجود الحقّ و متدلّيات بذاته، و هو مالك

ص: ٧١

لها و وليّ عليها تكويناً و ذاتاً، فلا استقلال لها في قبالة تعالى و مقتضى الولاية الذاتيه و الملكيه التكوينيّه، و جوب التسليم له تعالى و لأوامره و نواهيه لحكم العقل، و يتفرّع على ذلك و جوب التسليم و الانقياد لجميع الولايات المجعوله من ناحيته تعالى بمراتبها و حدودها: من ولاية الأنبياء و الأئمه و حكام العدل و الوالدين و المنعم و المرشد، فإنّ ولاية الجميع ترجع إلى ولاية الله و إطاعته، و إطاعتهم و ولايتهم إطاعه الله و ولايته.

فثبت أنّ التصرف لمن له منصب الولاية من الله، مثل النبي أو الإمام يجوز بل يجب له التصرف في النفوس و الأموال بما يرجع إلى مصالح الناس و منافعهم، و يجب إطاعته في أوامره و نواهيه التشريعيه شرعاً و عقلاً.

قال ابن خلدون: «اعلم أنّا قدّمنا الكلام في الإمامه و شرعيتها لما فيها من المصلحه و أنّ حقيقتها للنظر في مصالح الأئمه لدينهم و دنياهم، فهو وليّهم و الأمين عليهم ينظر لهم ذلك في حياته... و قد عرّف ذلك من الشرع بإجماع الأئمه على جوازه و انعقاده(١).»

١- مقدّمه ابن خلدون، الفصل الثلاثون في ولاية العهد، ص ٢١٠، طبع بيروت.

ص: ٧٢

الفصل الخامس: في الولاية

تحقق الولاية لها مراتب ثلاثة

الولاية التشريعية للإمام بحسب التحقق الخارجي لها مراتب ثلاثة:

الأولى: المرتبة الشأنية وصلاحية؛ أعنى واجديه الشخص للصفات الكمالية و الملكات الذاتية أو الاكتسابية التي يصير بها صالحاً لأن يجعل إماماً عند العقلاء؛ لأهليته لهذا المنصب و لياقته الذاتيه، و هذه المرتبة من الولاية كمال ذاتي، لها حقيقه خارجيه و تكون مقدّمه و شرطاً للإمامه.

الثانية: الولاية المجعوله و الاعتباريه لمن له المرتبة الأولى من الولاية، أى الصّلاحيه مثل الولاية التي جعلها النبي الأكرم صلى الله عليه و آله وسلم من

ص: ٧٣

قبل الله تعالى لأمر الموءنين عليه السلام في غدير خم، وإن لم ترتب الأمة عليها الأثر المرتقب منها و تخلفوا عنها، و نظير ذلك ثبوت منصب الولاية شرعاً للأب بالنسبة إلى مال الصغير، وإن منعه المانعون من إعمالها، فولايه الإمام في هذه المرتبة مشروعه مجعوله و له حق أعمالها، و لا تتوقف شرعيتها على قبول الأمة، نعم تتوقف فعليتها و تنفيذها على قبولهم.

الثالث: الولاية و السيلطنه الفعلية الحاصلة بمبايعه الناس و تسليمهم، مثل ما حصل لأمر الموءنين عليه السلام بعد عثمان بالبيعه له عليه السلام . و هذه البيعه بيعه تسليم و إطاعه لا بيعه تعيين و انتخاب.

و أنت خير أن المرتبة الأولى من الولاية كمال ذاتي للإمام سواء جعل ولياً أم لا، تحققت له الولاية الفعلية أم لا، و المرتبة الثانيه أمر اعتباري كسائر المناصب الاعتبارية و ليس بإزائها شيء في الخارج، سواء جعلت من ناحيه الله تعالى أو من قبل الأمة، و تكون مشروطه بكون الشخص لائقاً ذاتاً و واجداً للصِّفات الكمالية و الفضائل النفسانية، و إلا تكون لغواً و جزافاً، نعم الشروط و الفضائل أمور و صفات خارجيه تكوينيه لها حقيقه و واقعيه، بها يصير الشخص لائقاً للأمامه و الولاية الاعتباريه، فبلحاظ هذه الصفات الحقيقيه و الكمالات الذاتيه الواقعيه يجعل مقام الإمامه للشخص مثل النبي الأكرم صلى الله عليه و آله وسلم ، حيث كان واجداً للفضائل الذاتيه أو الاكتسابيه، بها صار لائقاً لمقام النبوه و بلغ من القرب إلى الله تعالى مقاماً لم يصل إليه ملك

ص: ٧٤

مقرب ولا نبى مرسل.

أمّا المرتبة الثالثة: فهي تحقّق الولاية و ثبوتها بلحاظ آثارها في الخارج، بحيث يتسلّط الولي بقواه و تنقّاذ له الأُمّة و يأتَمرون بأوامره و ينتهون عن نواهيه، و فعلية الولاية و إعمالها و ترتيب الآثار عليها منوط بقبول الأُمّة و بيعتهم، و إن كان للوالي حقّ الولاية و الإمامه أيضاً بدون البيعه، إلّا إذا لم يكن منصوباً من قبل الله أو لم يعتبر له الولاية. و لهذه المرتبة الثالثة من الولاية جهتان: جهة يتنافس فيها المتنافسون و ينازع عليها، وجهه تكون سبباً للتوظيف و المسؤولية، و الأئمة العدول نظرهم إلى الجهة الثانية، و ينظرون إلى الولاية بعنوان الأمانة و المسؤولية إنّ عملك ليس لك بطعمه بل في عنقك أمانه(١) و قول على عليه السلام: «والله ما كانت لى في الخلافه رغبه ولا- في الولاية إربه،...» لا يراد بهما إلّا هذه المرتبة و هذه المرتبة من الولاية قابله للسلب و الابتزاز، و إلّا فإنّ فضائل الأئمة و علومهم و كمالاتهم النفسانية التي ثبتت لهم تكويناً و بسببها استحقّقوا الإمامه، ممّا لا- تصل إليها أيدي الغاصبين و لا يتطرق إليها الابتزاز(٢).

١- من كتاب أمير المؤمنين على عليه السلام إلى أشعث، عامله على آذربايجان، نهج البلاغه، فيض، ص ٨٣٩، صبحي، ص ٣٦٦، الكتاب ٥.

٢- اللهم هذا المقام لخلفائك وأصفياك ومواقع أمناك في الدرجة الرفيعة التي اختصاصتهم بها، قد اتبزوها» الصحيفة السجادية لعلی بن الحسين عليهما السلام ، الدعاء ٤٨.

الخلافة الإلهية التكوينية والخلافة الظاهرية

قال الإمام الخميني رحمه الله: «كان لكلّ منهم الفقهاء العُيُودُ الولايه على أمور المسلمين من بيت المال إلى إجراء الحدود، بل على نفوس المسلمين، إذا اقتضت الحكومه التصرف فيها.... ولا يلزم من ذلك أن تكون رتبتهم كرتبه الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام فإنّ الفضائل المعنويه أمر لا يشاركهم عليهم السلام فيه غيرهم. فالخلافة لها معنيان و اصطلاحان: أحدهما الخلافة الإلهية التكوينية، و هي مختصّه بالخُلص من أوليائه كالأنبياء المرسلين و الأئمة الطاهرين سلام الله عليهم و ثانيهما المعنى الاعتباري الجعلي كجعل رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام خليفه للمسلمين، أو انتخاب فلان و فلان للخلافة.

فالرئاسه الظاهرية الصوريه أمر لم يعتن بها الأئمة عليهم السلام إلّا- لإجراء الحقّ، و هي التي أرادها على بن أبي طالب عليه السلام بقوله على ما حكى عنه: «والله لهي أحبّ إليّ من إمركم (١)». مشيراً إلى النعل التي لا قيمه لها.

١- إشارة إلى خطبه له عليه السلام عند خروجه لقتال أهل البصره، قال عبد الله ابن عباس: دخلتُ على أمير المؤمنين عليه السلام بذى قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمه هذا النعل؟ فقلتُ: لا قيمه لها فقال عليه السلام: والله لهي أحبّ إليّ من إمركم إلّا أن أُقيم حقّاً أو أدفع باطلاً. نهج البلاغه، الخطبه ٣٣؛ صبحي، ٧٦؛ فيض، ص ١٠٢.

ص: ٧٦

و في نهج البلاغة في الخطبة المعروفة بالشقشقية «أما و الذي فلق الحبة و برئ النسمه لولا حضور الحاضر و قيام الحجة بوجود الناصر و ما أخذ الله على العلماء أن لا- يقاروا على كظه ظالم و لا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها، و لسقيت آخرها بكاس أولها و لألقيتم دنياكم هذه أزهده عندى من عطفه عز(١)».

و أمّا مقام الخلافة الكبرى الإلهية فليس هيناً عنده و لا- قابلاً للرفض و الإهمال و إلقاء الحبل على غاربه. فللفقيه العادل جميع ما للرسول و الأنتم عليهم السلام مدياً يرجع إلى الحكومه و السياسه، و لا- يعقل الفرق لأنّ الوالى أى شخص كان هو مجرى أحكام الشريعة و المقيم للحدود الإلهية و الآخذ للخارج و سائر الماليات و المتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين... و مع اقتضاء المصالح يأمر الناس بالأوامر التى للوالى و يجب إطاعته(٢)».

أقول: فى معتقد الإماميه الخلافة أو الولاية للإمام لها معنيان: أحدهما الولاية الإلهية الباطنية الناشئة من الفضائل المعنوية و الكمالات الروحانية و هذه المرتبة من الولاية لا- يمكن سلبها و لا- تفويضها إلى الغير و لا- يتطرق إليها الغصب و الابتزاز و إن كانت مورداً للحساده(٣) أحياناً. و أمّا الولاية الظاهرية الجعلية فهي قابلة للسلب

١- نهج البلاغة، الخطبة ٣؛ صبحى، ص ٥٠؛ فيض، ص ٤٣.

٢- كتاب البيع، ج ٢، ص ٤٦٦ ٤٦٧، للإمام الخميني.

٣- قال الله تعالى: «أم يحسدون الناس على ما آتيهم الله من فضله» النساء، آيه ٥٤.

ص: ٧٧

والتفويض بشرط عدم قيام الحجة. ولا قيمة لها إذا لم تكن وسيلة لإقامه الحق ودفع الباطل، وأمثال على عليه السلام لا يحتاجون إلى الخلافه الظاهرية، ولا يتنافسون فيه إلتماس شيء من حطام الدنيا.

قال صعصعه بن صوحان مخاطباً أمير المؤمنين عليه السلام في أول يوم من خلافته عليه السلام: «زيّنت الخلافه و ما زانتك، و رفعتها و ما رفعتك و هي إليك أحوج منك إليها(١)».

و قال الحسين بن علي سيد الشهداء: «اللهم إني أعلم أنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منا تنافساً في سلطانٍ ولا إلتماساً من فضول الحكام و لكن لردّ المعالم من دينك و نُظهر الإصلاح في بلادك، و يأمن المظلومون من عبادك، و يعمل بفرائضك و سننك و أحكامك. فإنكم تنصروننا و تنصفونا، قوّي الظلمة عليكم و عملوا في إطفاء نور نبيكم، و حسبنا الله و عليه توكلنا و إليه أنبنا و إليه المصير(٢)».

قيام سيد الشهداء عليه السلام لم يكن قياماً للتنافس و طلب الدنيا و المقام، بل كان قياماً لإحياء الدين و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

جعل الإمامه والولاية والخلافه الظاهرية

إن الإمامه و الولاية و الخلافه كلّها من الأحكام الوضعيه القابله

١- بيست گفتار، للشهيد المطهری، ص ٧٧.

٢- تحف العقول، ص ٢٤٣، طبع إسلاميه. وروی مثله مع تفاوتٍ ما عن علي عليه السلام، نهج البلاغه، الخطبه ٣٣؛ عبده، ج ١، ص ٧٦؛ صبحی، ص ٧٦.

ص: ٧٨

لجعل و الاعتبار و لا واقعيه لها إلا اعتبار المعتبر في ظرف الاعتبار؛ لأن الأحكام إما وضعيه أو تكليفيه، و يختلف الحكم الوضعي مع التكليفي مفهوماً و مصداقاً، حيث بينهما عموم و خصوص من وجه؛ لأن الأحكام التكليفية عبارته عن الوجوب و الحرمة و الاستحباب و الكراهه و الإباحه فهي عبارته عن المجعولات الشرعيه التي فيها اقتضاء الوجود أو العدم أو التخيير، فالخطاب الشرعي إن تعلّق بأفعال المكلفين من حيث الاقتضاء و التخيير فهو حكم تكليفي، يعنى الحكم الشرعي إن كان فيه زجر أو بعث أو تخيير فهو حكم تكليفي، في العمل به ثواب و في مخالفته عقاب. و الحكم الوضعي لا اقتضاء فيه من حيث الوجود أو العدم.

قال الشيخ عبدالحسين الرشتي رحمه الله: «الوضع هو جعل أمرٍ أو أحداثٍ صفه في الشيء نظير وضع الألفاظ للمعاني، و لا اقتضاء فيه و لا تخيير، سواء كان ذلك الجعل تأسيساً أو إمضاءً لما جرت في العرف و العاده (١)».

فالحكم ما يؤخذ من الشارع بما هو شارع، و هو إما تكليفي أو وضعي، و الحكم الوضعي لا ينحصر في عدد معين، مثل الشرطي و السببيه و المانعيه و الرافعيه و الملكيه و الزوجيه و الإمامه و الخلافه

١- شرح كفايه الأصول طبع النجف الأشرف، ج ٢، ص ٢٣٨، للشيخ عبدالحسين الرشتي؛ و كفايه الأصول، ج ٢، قبل تنبيهات الاستصحاب.

ص: ٧٩

و الولايه، و الحكم الوضعى ما يترتب على وجوده الصّحه فى الشىء و على عدمه الفساد و البطلان.

أمّا مادّه اجتماع الحكمين، ففي أكثر أبواب العقود و الإيقاعات يوجد حكم تكليفى و وضعى معاً، مثل الزوجيه التى هى حكم وضعى، و معه أحكام تكليفيه مثل جواز الوطى و النظر و وجوب الإنفاق و غيرها، و الحكم الوضعى بدون التكليفى مثل جعل الوكاله لزيد فى إجراء صيغه العقد، و لا حكم تكليفى للوكيل غير إجراء الصيغه، و قد يوجد حكم تكليفى بدون الوضعى مثل شرب الماء فإنّه أمر مباح و يطلق عليه مسامحه أو من باب الغلبه الحكم التكليفى و لا حكم وضعى له.

أقسام الأحكام الوضعيه

الأحكام الوضعيه على ثلاثه أقسام: القسم الأول لا- يتطرّق إليه الجعل لا- استقلالاً و لا- تبعاً للحكم التكليفى، و إن تعلّق به الجعل التكوينى مثل السبييه. القسم الثانى يجعل بتبع جعل الحكم التكليفى مثل الجزئيه للمكلّف به. القسم الثالث الحكم الوضعى المستقلّ فى الجعل و لا- يكون متبوعاً للحكم التكليفى مثل الحجّيه و القضاوه و الولايه و الإمامه و النيايه و... فالشارع جعل الولايه و الإمامه للإمام أو الولى، و يترتب عليها الأحكام التكليفيه مثل قوله تعالى: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ» جعل الحكم

ص: ٨٠

الوضعي أى الخلافه لداود عليه السلام و يترتب عليه الحكم بالعدل و الحق بين الناس و حق الحكومه و لولا اعتبار الشارع الخلافه له لم يجز له الحكم و التصرف فى الأموال و النفوس.

نعم اعتبار الإمامه أو الخلافه لشخص لا- يكون جزافا و بلا- ملا-ك، بل كلّ منهما يُعطى لمن كان له كمال ذاتى و لياقه باطنيه مثل إعطاء الإمامه لإبراهيم عليه السلام بعد إتمامه لأوامر الله و نواهيهِ و امتثاله الكامل، و إتمامه لكلمات الله، و مُنِع إعطاء الإمامه التى هى عهد و ميثاق إلهى ممّن تلبس بالظلم و عباده الأصنام و لا يستحقّ الإمامه و الهدايه للناس.

أقسام الولاية

أشاره

الولاية التكوينية: هل يجوز للإمام أن يتصرّف فى أموال الناس و أنفسهم؟ و هل يكون أوامره المولويه و حكمه القضائى نافذا أم لا؟

فنقول: للإمام الولاية و حقّ التصرف، و له الولاية بمعنى التصرف و الاستيلاء على شخص أو أمر. و الولاية إمّا تكوينيه و إمّا تشريعيه، و كلتا الولايتين بمرابتهما الكامله لله تعالى، و يوجد لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بل لجميع الأنبياء أو أكثرهم و كذا للأئمه المعصومين عليهم السلام، بل لبعض الأولياء الكرام أيضا مرتبه من الولاية التكوينية بحسب إرتقاء وجودهم و تكاملهم فى العلم و قدره النفسانيه و الإراده و المشيئه والارتباط بالله تعالى و عنايته بهم إذ جميع معجزات الأنبياء و الأئمه

ص: ٨١

وكرامات الأولياء نحو تصرفٍ منهم في التكوين وإن كانت مشييتهم في طول مشيئة الله و بإذنه. قال الله تعالى لإبراهيم عليه السلام : «فَخُذْ أَرْبَعَهُ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (١).

و قال تعالى: «فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ» (٢).

و قال تعالى حكاية عن المسيح عليه السلام : «أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ» (٣).

و في قصه آصف بن برخيا و عرش بلقيس: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي» (٤).

و في آخر خطبه القاصعه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ الشَّجَرَةَ أَنْ تَنْقَلَعَ بِعُرْوَقِهَا وَ تَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ وَ تَقِفَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَانْقَلَعَتْ بِعُرْوَقِهَا وَ جَاءَتْ وَ لَهَا دَوَى شَدِيدٌ وَ قَصَفَ كَقَصْفِ أَجْنَحِ الطَّيْرِ» (٥).

١- البقرة، آيه ٢٦٠.

٢- الأعراف، آيه ١٠٧ و ١٠٨.

٣- آل عمران، آيه ٤٩.

٤- سورة النمل، آيه ٤٠.

٥- نهج البلاغه، فيض، ص ٨١٥، ج ٨١٦؛ وعبد، ج ٢، ص ١٨٣ و ١٨٤، الخطبه ١٩٢.

ص: ٨٢

وغير ذلك من المعجزات و الخوارق للعادات التي ظهرت على يد الأنبياء و الأئمة و الأولياء الكرام بإذن الله و في طول مشيئته. مثل تصرف أبي الحسن الرضا عليه السلام في الستر الذي كانت عليه صورته الأسد و صيرورته أسداً، و تصرف سيد الشهداء عليه السلام في ليلة عاشوراء و إراءه منازل أصحابه في الجنة، و إحياء على ابن ابي طالب حبيب ابن مظاهر في أيام الطفولية حينما سقط من السيقف و مات. و بالجمله نفس الولي بماله من الكمال و قدره متصرف في أمور التكوين بإذن الله تعالى لا على الاستقلال و هو ظاهر الآيه المباركه «وَأُبْرِئُ الْمَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ» (١) و قوله: «أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَزْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ» (٢) و الإذن في الآيه بمعنى القدره المفوضه من الله لا الإذن التشريعي. و الآيات النافيه تنفى الاستقلال في التصرف بمعنى التفويض مثل قوله تعالى: «لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ» (٣).

الإمامه والولاية التشريعية

الولاية التشريعية للإمام توجب وجوب متابعتة في أوامره المولويه الصادره عنه من جهة الولاية المولويه بعنوان أنه إمام مضافا

١- آل عمران، آيه ٤٩.

٢- النمل، آيه ٤٠.

٣- الأعراف، آيه ١٨٨.

ص: ٨٣

إلى الأوامر الإرشادية الصادره عنه فى مقام بيان أحكام الله بعنوان انه مبلغ.

مراتب الولاية التشريعية

الولاية التشريعية بمعنى حق التصرف و الأمر و النهى، حقيقة ذات مراتب خمسة. فمرتبها الكامله ثابتة لله تعالى ذاتاً.

و مرتبه منها ثابتة بالجعل و الاعتبار من الله لمن له لياقه ذاتيه و أهليه مثل بعض الأنبياء و النبى الأكرم صلى الله عليه و آله وسلم و الأئمة عليهم السلام و فى عصر الغيبه للفقيه العادل العالم بالحوادث و المسائل المستحدثه فى زمانه البصير بها، القوى على حلها، و واجد هذه المرتبه يسمى الإمام و الوالى و الأمير و السلطان.

و مرتبه منها ثابتة و مجعوله من الله للأب و الجد بالنسبه إلى الصغير و المجنون و البنت الباكراه، و للسلطان و نحو ذلك.

و مرتبه من الولاية تكون للوالدين لكونهما من أولياء النعم، فيحسن عقلاً و شرعاً بل تلزم إطاعتهما إذا لم تكن فيها معصيه للخالق تعالى.

و مرتبه منها ثابتة لكل مؤمن و مؤمنة كما قال الله: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (١). ظاهر الآية أن كل واحد من المؤمنين و المؤمنات جعل

ص: ٨٤

له من الله مرتبه من الولاية بالنسبه إلى الآخر بحيث يجوز أن يأمره و ينهاه كما قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : «كلكم راع و كلکم مسؤولٌ عن رعيته (١)». و الولاية بين المؤمنين و المؤمنات توجب جواز الأمر و النهي بل وجوبه، بما أن الولي له حق التصرف في المولى عليه بمقتضى ولايته.

عقد الإمامه واجب عقلي أو شرعي؟

قال القاضي أبو يعلى الماوردي: الإمامه موضوعه لخلافه النبوه في حراسه الدين و سياسه الدنيا، و عقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع و إن شدد عنهم الأصم (٢).

يقول القاضي الماوردي يجب عقد الإمامه و انعقادها لمن يقوم بأمر الإمامه في الناس لحراسه الدين و سياسه الدنيا و وجوبه إجماعى و هل وجوبها بحكم العقل أو الشرع؟

قال الماوردي: «طائفة قالت: وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيمهم يمنعهم من التظالم و يفصل بينهم في النزاع و التخاصم. و لولا الولاه لكانوا مهملين (٣) انتهى كلامه.

١- صحيح البخارى، ج ١، ص ١٦٠، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن.

٢- الأحكام السلطانية، ص ٥.

٣- الأحكام السلطانية، ص ٥.

ص: ٨٥

قالت هذه الطائفة: يجب عقد الإمامه عقلاً أى بدليل العقل لأن العقلاء طبعهم التسليم لرئيس يمنعهم من المظالم و يفصل الخصومات بينهم، و لا يصحّ عند العقل أن يترك الناس مهملين بلا زعيم يقودهم إلى الصلاح.

و قالت طائفة أخرى: بل وجب بالشرع دون العقل، لأنّ الإمام يقوم بأُمور شرعية قد كان مُجَوِّزاً في العقل أن لا يردّ التعبد بها، فلم يكن العقل موجباً لها، و إنّما أوجب العقل أن يمنع كلّ واحد نفسه من العقلاء عن التظالم و التقاطع، و يأخذ بمقتضى العدل في التناصف و التواصل، فيتدبّر بعقله لا بعقل غيره، و لكن جاء الشرع بتفويض الأمور إلى وليه في الدين، قال الله عزّ و جلّ:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (١). ففرض علينا طاعه أُولى الأمر فينا و هم الأئمة المتأثرون علينا. و روى هشام بن عروه عن أبي صالح عن أبي هريره أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم قال: «سيليكم بعدى وُلاةٌ فيليكم البرُّ ببرّه ويليكم الفاجرُ بفجوره، فاسمعوا في كلّ ما وافق الحقّ، فإن أحسنوا فلكم و لهُم و إن أساءوا فلكم و عليهم» (٢). انتهى كلامه.

هذه الطائفة تقول عقد الإمامه واجب شرعاً أى بدليل الشرع

١- النساء، آيه ٥٩.

٢- الأحكام السلطانية، ص ٥.

ص: ٨٦

لاعقلا لأنّ العقل لا يرى لزوم التعبد ببعض الأمور الشرعية ولا يوجبها، و حكم العقل ينحصر فى العدل و الإنصاف و رفع الظلم ويدبرّ الأمور بنفسه و لا يرجع إلى غيره، و لكن الشّرع يفوّض الأمور إلى وليّه فى الأمور الدّينية بحكم الكتاب و السنّه، و يوجب إطاعه أولى الأمر إذا أمروا بالحقّ فيجب انعقاد عقد الإمامه شرعاً مع ولى الأمر القائم بحكم الله.

رأى الإمام الفخر الرازى فى نصب الإمام بدليل العقل والعقلاء

قال الفخر الرازى فى الأربعين: «إنّ نصب الإمام يتضمّن اندفاع ضرر لا يندفع إلّا بنصبه و دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان و هذا يقتضى أن يجب على العقلاء أن ينصبوا لأنفسهم إماماً، أمّا بيان المقام الأوّل فإنّنا نرى أنّ البلد إذا حصل فيه رئيس قاهر مهيب سائس يأمرهم بالأفعال الجميله و يجرهم عن القبائح، كان حال البلد فى البعد عن التشويش و الفساد و القرب من الانتظام و الصلاح أتمّ ممّا إذا لم يكن مثل هذا الرئيس كائناً فيهم، و العلم به ضرورى بعد استقرار العادات فثبت أنّ نصب الرئيس يقتضى اندفاع أنواع من المضارّ لا- تندفع إلّا بنصبه، و إذا كان كذلك كان نصب هذا الرئيس دفعا للضرر عن النفس، و أمّا أنّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان فهذا متفق عليه بين العقلاء، و أمّا عند من يقول بالحسن و القبح العقليين فإنّه يقول: وجوب هذا معلوم فى بداهه العقول، و أمّا

عند من يُنكر ذلك فإنه يقول: وجوب هذا ثابت بإجماع الأنبياء والرسل و باتفاق جميع الأمم والأديان» (١)

استدلّ الفخر الرازى كما ترى بدليل العقل على وجوب نصب الإمام ولو من طريق العقلاء و بانتخابهم، لدفع الضرر الواجب دفعه عن النفس؛ لأنّ وجود رئيس فى المجتمع الإنسانى يوجب الانتظام و يُعدهم عن الفساد و القبائح، و وجوب دفع الضرر عن النفس بديهى ضرورى لمن اعتقد بالحسن و القبح العقليين، و يعتقد بحسن العدل و قبح الظلم، و من ينكرهما أيضاً يقول بلزوم دفع الضرر عن النفس بإجماع جميع الأنبياء و الأمم و الأديان.

و فى شرح الخطبة الأربعين من نهج البلاغة لابن أبى الحديد المعتزلى: «قال المتكلمون: الإمامه واجبه إلا ما يحكى عن أبى بكر الأصم من قدماء أصحابنا أنها غير واجبه إذا تناصفت الأمّة و لم تتظالم... فأما طريق وجوب الإمامه ماهى؟ قال: مشايخنا البصريون يقولون:

طريق وجوبها الشرع و ليس فى العقل ما يدلّ على وجوبها، و قال البغداديون و أبو عثمان الجاحظ من البصريين و شيخنا أبو الحسين: إنّ العقل يدلّ على وجوب الرئاسة و هو قول الإماميه (٢)

١- الأربعين الإمام الفخر الرازى المنقول عنه فى توضيح المراد فى شرح تجريد الاعتقاد، ص ٦٧٩ و ٦٨٠.

٢- شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد، ج ٢، ص ٣٠٨.

ص: ٨٨

انتهى كلامه.

نسب ابن أبي الحديد وجوب الإمامة إلى المتكلمين إلّا الأصمّ القائل بعدم وجوبه في صورته تناصف الأئمة و عدم تظالمهم و عند الأمن، و لكن هذا فرد نادر بل غير واقع. لأنّ مدنيه الإنسان و كثره النفوس و اختلاف الآراء و تراحم الناس تقتضى وجوب نصب الإمام و الانقياد له. و ذكر أنّ طريق وجوب الإمامة و الحاكم بضرورته عند البصريين الشرع و ليس للعقل إليه سبيل، و قال البغداديون و الإمامية بوجوبه، و الحاكم بوجوبه العقل.

و في الفقه على المذاهب الأربعة: «اتّفق الأئمة الأربعة على أنّ الإمامة فرض و أنّه لا بدّ للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين و ينصف المظلومين من الظالمين»^(١).

رأى الفقهاء والمتكلمين من الإمامية في نصب الإمام

قال العلامة الحلّي: «الحقّ عندنا أنّ وجوب نصب الإمام عامّ في كلّ وقت»^(٢). قال آية الله العظمى البروجردى: «اتّفق الخاصّة و العامّة على أنّه يلزم في محيط الإسلام وجود سائس و زعيم يدبّر أمور المسلمين بل هو من ضروريات الإسلام و إن اختلفوا في شرائطه و

١- الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٥، ص ٤١٦.

٢- كتاب الألفين، ص ١١٧.

ص: ٨٩

خصوصياته، و أن تعيينه من قبل رسول الله أو بالانتخاب العمومي» (١).

وجوب نصب الإمام والعقد على تعيينه إجماعى بين الفريقين والاختلاف فى الحاكم بوجوبه، فبعض يقول: وجوبه بحكم العقل، و بعض يقول: بحكم الشرع والدليل على وجوبه الشرع لا-العقل، و لكن حق القول هو أن العمده فى وجوب نصب الإمام هو حكم العقل؛ لأنه من الضروريات لإداره الأمور و نظام المجتمع و ما نطقت به الروايات فى وجوبه حكم إرشادى إلى ما حكم به العقل و العقلاء.

الترشيح للإمامه وسُعبها

حيث إن الحكومه من ضروريات البشر، و عليها يتوقف حفظ كيان الاسلام و المسلمين، و حفظ بلادهم و ثغورهم عن الأعداء، و جب الترشيح للإمامه و الولايه، لئلا يلزم تعطيل أحكام الإسلام و تضييع الحقوق. و لا يخفى أن الحكومه والإمامه و حفظ النظام ضرورى للبشر فى جميع الأعصار، و الإمامه بالمعنى الاعم ضروره للناس، و بقاء الأئمه ببقاء الإمامه، و لا يجوز إهمال أمر الإمامه و أن الأئمه الاثنى عشر عندنا مع حضورهم و ظهورهم أحق من غيرهم بالنص و بالأ-كملته، فوجب تأييدهم و إطاعتهم، و أمّا إذا لم يمكن الوصول إليهم كما فى عصر الغيبه فلا تعطيل للإسلام و أحكامه،

١- البدر الزاهر، ص ٥٢.

ص: ٩٠

فلامحاله يجب تعيين حاكم بالحقّ لحفظ الإسلام وإجراء أحكامه ولايجوز للإنسان المسلم أن يقعد في بيته ولا يعتنى بما يقع في محيطه من الفحشاء والفساد وإراقه الدماء وتضييع حقّ المستضعفين وسلطه الأجانب وغير ذلك من الأمور المهمّة الحسبيه.

روى الشيخ المفيد في الاختصاص: «الدين والسلطان أخوان توأمان لا يبدل لكل واحد منهما من صاحبه، والدين أسّ والسلطان حارس، وما لا أساس له منهدم، وما حارس له ضائع» (١).

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«كلّ من دان الله عزّ وجلّ بعباده يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول وهو ضالٌّ متحيّر» (٢).

وفي تحف العقول عن الصادق عليه السلام: لا يستغنى أهل كلّ بلد عن ثلاثة يفزع إليهم في أمر دنياهم وآخرتهم فإنّ عدموا ذلك كانوا همّجاً: فقيه عالم ورع وأمير خير مطاع وطبيب بصير ثقة» (٣). وفي البخاري عن رسول الله: «كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته الإمام راع ومسؤول عن رعيته الحديث» (٤) وغير ذلك من الروايات

١- الاختصاص للشيخ المفيد، ص ٢٦٣.

٢- الأصول من الكافي، ج ١، ص ١٨٣ ١٨٤، كتاب الحجّه باب مفرقه الإمام الحديث، ٨.

٣- تحف العقول، ص ٣٢١.

٤- صحيح البخاري، ج ١، ص ١٦٠، كتاب الجمعة.

ص: ٩١

المستفيضه التي يستفاد منها أن حفظ الإسلام ونظامه واجب على كل أحد ولا عذر في الاعتزال عنه، فعلى هذا يجب الترشيح كفاية^(١) وتقديم النفس لمن له أهليه الإمامه، للانتخاب والتصدي لمنصب الإمامه والولاية الكبرى وشعبها من القضاء والوزاره وإماره الجند وغيرها.

فإن قلت: إن الفقهاء الواجدین للشرائط، منصوبون بنصب عام من قبل الأئمة عليهم السلام للولاية والإمامه، فعليهم التصدي لشؤونها كفاية وعلى المسلمين إطاعتهم والتسليم لهم، ولا يحتاج إلى الترشيح والانتخاب.

قلنا: إن صلاحيتهم ونصبهم العام لا يكفي وحده لذلك، بل الولاية الفعلية تتوقف على انتخاب الأمة للفقيه أو الإمام بالمعنى العام للمناصب مثل القضاء وإماره الجند وإماره البلدان، فعليهم تقديم أنفسهم وعرضها على المسلمين لينتخبوا من هو أصلح لذلك، فالترشح والانتخاب كلاهما واجب كفاية.

قال الماوردي: «فإذا ثبت وجوب الإمامه ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم، فإذا قام بها من هو أهلها سقط، ففرضها على الكفاية. وإن لم يقدّم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما أهل

١- ترشح الرجل الأمر: تأهل له ويقال ترشح للانتخابات أو لغيرها أي قدّم نفسه لها. المنجد، ص ٢٦١.

ص: ٩٢

الاختيار حتّى يختاروا إماماً للإمامه، و الثانى أهل الإمامه حتّى ينتصب أحدهم للإمامه، و ليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة فى تأخير الإمامه حرج و لا- مأثم، و إذا تميز هذان الفريقان من الأمة فى فرض الإمامه، و جب أن يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعتره فيها»(١).

يقول الماوردى: إن قام بالإمامه من هو أهلها سقط الوجوب عن الأمة، و إن لم يقم فيجب الترشح و الانتخاب على الكفايه. و يعتبر فى كل من الإمام و الناخب شرائط يلزم رعايتها. و فى الأحكام السلطانيه للقاضى أبى يعلى الفراء كلامٌ مثله(٢).

شرائط الناخبين للإمام

مضت سابقاً شرائط الإمام بالمعنى الأخص و الأعم، فإذا ثبت وجوب انتخاب الإمام بالمعنى الأعم فهل تعتبر فى أهل الاختيار و الانتخاب شروطٌ؟

قال الماوردى: «فأما أهل الاختيار فالشروط المعتره فيهم ثلاثة:

الأول: العدالة الجامعه لشروطها.

١- الأحكام السلطانيه للقاضى أبى يعلى الماوردى، ص ٦٤.

٢- الأحكام السلطانيه للقاضى أبى يعلى الفراء، ص ١٩.

ص: ٩٣

و الثاني: العلم الذي يتوصل به إلى معرفه من يستحق الإمامه على الشروط المعتبره فيها.

و الثالث: الرأي و الحكمه الموءديان إلى اختيار من هو للإمامه أصلح، و بتدبير المصالح أقوم و أعرف.

و ليس لمن كان في بلد الإمام على غيره من أهل البلاد فضل مزيه يقدم بها عليه. و إنما صار من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامه عرفاً لا شرعاً، لشبوق علمهم بموته، و لأن من يصلح للخلافه في الأغلب موجودون في بلده»^(١).

الماوردي من علماء الشافعيه يعتقد باعتبار شروط ثلاثه في الناخبين أحدها العدالة. ثانيها: العلم الذي يتوصل به إلى معرفه من يستحق الإمامه مع الشرائط المعتبره ثالثها: الرأي و الدرايه لتشخيص من هو أصلح و أعرف بتدبير الأمور. و أضاف: ليس لمن كان في بلد الإمام تقدماً في الانتخاب على من في سائر البلدان، و إنما صار متولياً لعقد الإمامه للإمام عرفاً لا شرعاً لسبق علمه بموت الإمام، و لأن الصالح للخلافه موجود غالباً في بلد الإمام فيشترك الحاضر في البلد و من كان في البلاد الأخرى في حق الانتخاب.

وللقاضى أبى يعلى محمد بن حسين الفراء الحنبلى كلام مثله فراجع^(٢).

١- الأحكام السلطانيه للماوردي الشافعي، ص ٦؛ المتوفى، ج ٥، ص ٤٥٠.

٢- الأحكام السلطانيه لأبى يعلى الفراء، ص ١٩؛ المتوفى، ج ٤٨٨، ص ٥.

ص: ٩٤

أقول: حيث إنَّ الإمام المنتخب يشترط فيه الاجتهاد و الولايه و التدبير و السياسه و نحوها كما مرَّ سابقاً و أنَّ المترقّب منه تنفيذ جميع أحكام الإسلام و إجراء حدوده و إداره شؤون المسلمين على أساس مقرّراته العادله، فلا محاله يلزم أن يكون الناخب للإمام عادلاً خبيراً مطلعاً على أحوال الرّجال و أوصافهم و إحاله الانتخاب إلى العامّة بلا تحديد و معيار خاصّ في البين، غير صحيح مع فرض كون الأ-كثّر من أهل الأهواء و الأ-جواء أو كانوا من الجهلاء و البسطاء و ربّما باعوا آراءهم بمتاع الدنيا و مطامعها و اغتروا بالدعايات الكاذبه، فينبغي أن يحوّل انتخاب الإمام إلى أهل الخبره بأن يتحقّق الانتخاب بمرحلتين: فتنتخب الأمّة أهل الخبره و أهل الخبره ينتخبون الإمام فيندر الاشتباه و الخطأ حينئذٍ إذ معرفه أهل كلّ بلد لفرد خبير جامع للشرائط من أهل بلدهم أيسر من معرفه الإمام المستحقّ للولايه الكبرى، فالأمّة ينتخبون الخبراء في كلّ بلد مع الشرائط المقرّره للتأهين مثل التبعية للبلد و البلوغ و غيرها، و لا يعتبر فيهم العداله و الاجتهاد و علم معرفه الإمام و الرأى و الحكمه لتشخيصها، نعم يعتبر في أهل الخبره الذين ينتخبهم الأمّة، أن يكونوا مجتهدين عارفين بمباني الاجتهاد ليتمكن لهم تشخيص الإمام الأعظم، و أن يكونوا عدولاً، مشتهرين بالديانه و الوثوق و التقوى، ذوى رأى و سياسه مطلعين بمسائل الزمان، مستقلّين معتقدين بالنظام الإسلامى، و غيرها

من الشرائط المهمّة (١).

نعم لو فرض كون أكثر الأمّة من أهل العدالة و العلم و الوعي السياسي لم يبق إشكال في البين أن تنتخب الأمّة الإمام مباشرة، و لكن هذا فرض نادر بل غير ممكن عادة، فينحصر طريق انعقاد الإمامة أولاً في النصّ من الله أو رسوله، و ثانياً مع عدم النصّ تصل النوبة إلى انتخاب الخبراء من الأمّة أو أهل الحلّ و العقد بشرط كونهم مضافاً إلى الاجتهاد أهل العدالة و التقوى، و هم ينتخبون الإمام الأعظم مباشرة.

مشروع البيعة وسابقتها في الإسلام وسائر الأمم

نتعرّض لبعض الآيات و الروايات الواردة في البيعة فنقول:

١ قال الله عزّ و جلّ : «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا» (٢).

٢ و قال: «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسْئُوتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا» (٣).

١- راجع القانون الأساسي للجمهورية الإسلامية و مجموعه القوانين لانتخابات مجلس الخبراء المنشور سنة ١٣٧٧.

٢- سورة الفتح، آيه ١٨.

٣- نفس المصدر، ص ١٠.

نزلت الآيتان في بيعه الحديبيه في السنه السادسه من الهجره و سميت بيعه الرضوان لمكان هذه الآية. قال ابن أثير في تاريخه: «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه السنه معتمراً في ذي القعدة لا يريد حرباً و معه جماعه من المهاجرين و الأنصار و من تبعه من الأعراب ألف و أربعمئه و قيل ألف و خمسمئه و قيل ثلاثمئه و ساق الهدى معه سبعين بدنه ليعلم الناس أنه إنما جاء زائراً للبيت فلما بلغ عسفان لقيه بسر بن سفيان الكعبي فقال: يا رسول الله هذه قريش قد سمعوا بمسيرك فاجتمعوا بذي طوى يحلفون بالله لا تدخلها عليهم أبداً و قد قدموا خالد بن الوليد إلى كراع الغميم. فقال صلى الله عليه وآله وسلم: و الله لا أزال أجاهدكم على الذي بعثني الله به حتى يظهره الله، أو تنفرد هذه السالفه. ثم خرج على غير الطريق التي هم بها و سلك ذات اليمين حتى سلك ثنيه لمرار على مهبط الحديبيه فبركت به ناقته... فأرسل النبي إلى قريش عثمان ليبلغ عنه فاحتبسته قريش فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنه قد قُتل، فقال: لا نبرح حتى نناجز القوم ثم دعا الناس إلى البيعه فبايعوه تحت الشجره و هي سَمْرَةٌ» (١).

في مسند أحمد حنبل عن جابر: «بايعنا نبياً لله يوم الحديبيه على أن لا نفر» (٢).

١- الكامل في التاريخ لابن أثير من صفحه ٢٠٠ إلى ٢٠٣.

٢- مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٩٢.

ص: ٩٧

و فيه أيضاً عن سلمه بن أكوع: «بايعناه على الموت» (١).

الظاهر من الآيه أن بيعه الحديبية وقعت للميثاق بين النبي و أمته من المهاجرين و الأنصار لحماية النبي و عدم فرارهم حتى إلى الموت كما يظهر من الروايات: و كانت هذه البيعة بيعه إطاعه و تسليم.

٣ و قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (٢).

في تفسير نور الثقلين عن الكافي بسند صحيح عن أبان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما فتح رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم مكة بايع الرجال ثم جاءت النساء يبايعنه فأنزل الله عز و جل: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» الآية... (٣).

ذكر سبحانه بيعه النساء و كان يوم فتح مكة لما فرغ النبي صلى الله عليه و آله وسلم من بيعه الرجال و هو على الصفا جاءته النساء يبايعنه فنزلت هذه الآية، فشرط الله في مبايعتهن أن يأخذ عليهن هذه الشروط و هو قوله: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ...».

هذه البيعة من الرجال و النساء وقعت لالتزامهم بأحكام الإسلام

١- الدر المنثور، ج ٦، ص ٧٤.

٢- الممتحنة، آيه ١٢.

٣- نور الثقلين، ج ٥، ص ٣٠٧.

و الإطاعة على سنّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما استطاعوا، وأمر الله تعالى نبيه بالبيعة مع النساء والاستغفار لهنّ، والبيعة كانت معهوده قبل الإسلام وأمضاها الشارع ومنع عن فسخها ونكثها وعدم الالتزام بمقتضاها كما يأتي إن شاء الله.

٤ من كلام على عليه السلام حين تخلف عن بيعته عبد الله بن عمر بن خطاب و سعد بن أبي وقاص و... «أيها الناس! إنكم بايعتموني على ما بويح عليه من كان قبلي، وإنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا فإذا بايعوا، فلا خيار لهم وأنّ على الإمام الاستقامة وعلى الرعية التسليم، وهذه بيعه عامّة من رغب عنها رغب عن دين الإسلام و اتبع غير سبيل أهله»^(١).

فقد ظهر من الآيات والروايات المذكورة اهتمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين بالبيعة التي كانت معاهده والتزاماً بالتسليم والإطاعة، فبعد إثبات مشروعيه البيعه وتداولها بين الأمم وتأكيداها في الكتاب والسنّة وجوب الوفاء بها و حرمة نكثها، فإن تحققت الإمامة بالنصب من الله و رسوله أو من الإمام المعصوم فلا كلام فيها لتقدمه على التعيين والانتخاب كما هو معتقد الشيعة الإمامية في الأئمة الاثني عشر، ولكن مع ذلك لبيعة الناس مع الإمام المنصوب مجال، يأتي تحقيقه إن شاء الله و مع فرض عدم تحقق نصب الإمام كما هو

ص: ٩٩

معتقد أهل السنّة فالإمامه تنعقد بالتعيين ثم يؤخذ عليه البيعه التي هي عهد على الطاعة و الانقياد.

ماهيه البيعه لئه

في الصحاح: «بايعته، من البيع و البيعه جميعاً، و التبائع مثله»^(١).

قال الراغب: «بايع السلطان: إذا تضمّن بذل الطاعة له بما رضى له أعطاه و يقال لذلك: بيعه و مبايعه»^(٢).

و في نهايه ابن الأثير: «في الحديث أنّه قال: ألا تباعوني على الإسلام، هو عبارته عن المعاقده عليه و المعاهده، كأنّ كلّ واحد منهما باع ما عنده من صاحبه و أعطاه خالصه نفسه و طاعته و دخيله أمره»^(٣).

و في لسان العرب: و البيعه: الصفقه على إيجاب البيع، و على المبايعه و الطاعة. و البيعه: المبايعه و الطاعة. و قد تباعوا على الأمر كقولك: أصفقوا عليه، و بايعه عليه مبايعه: عاهد»^(٤).

و في مقدّمه ابن خلدون: «فصل في البيعه: اعلم أنّ البيعه هي العهد على الطاعة، كأنّ المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلم له النّظر في

١- الصّاحح للجوهري، ج ٣، ص ١١٨٩.

٢- المفردات للراغب، ص ٦٦.

٣- النهايه لابن الأثير، ج ١، ص ١٧٤.

٤- لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦.

ص: ١٠٠

أمر نفسه و أموره المسلمين، و لا- ينازعه في شيء من ذلك، و يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط و المكروه، و كانوا إذا بايعوا الأمير و عقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري فسمي بيعه مصدراً باع. و صارت البيعه مصافحه الأيدي. هذا مدلولها في عرف اللغة و معهود الشرع، و هو المراد في الحديث في بيعه النبي صلى الله عليه و آله وسلم ليله العقبة و عند الشجرة و حيثما ورد هذا اللفظ»(١).

قال العلامة الطباطبائي قدس سره: «و حقيقته معناها إعطاء المبايع يده للسلطان مثلاً، ليعمل به ما يشاء»(٢).

فالبيعه في اللغة نحو مبايعه و انقياد و طاعه محضه و عهد على الطاعه.

ماهيه البيعه اصطلاحاً

إذا عرفت أن البيعه مصدراً باع يبيع يبعاً، و البيع بمعنى مبادلته شيء بشيء، فاعلم كما أن البيع معامله خاصه و تبادل بين المالين فكذاك المبايع للولي أو الرئيس كأن بيعته له يجعل ماله و إمكاناته

١- المقدمه لابن خلدون، ص ١٤٧، الفصل ٢٩ من الفصل الثالث من الكتاب الأول.

٢- تفسير الميزان، ج ١٨، ص ٢٤٧ في تفسير «إن الذين يبايعونك تحت الشجرة» الآية.

ص: ١٠١

تحت تصرّفه واختياره، و يتعهد الولي في قبال ذلك بالسّعى في إصلاح شؤونه و تأمين مصالحه و إنجاز حوائجه، فكأنّها نحو تجاره و معاهده بينهما، و أنت خير أن المتعاملين حسب المتعارف يتقاولان أولاً في مقدار العوضين و نوعهما و خصوصياتهما و يتعقّب ذلك الرّضا من الطرفين، و لكن المقاوله و الرّضا من مقدّمات المعامله و حقيقه المعامله تحصل بالإيجاب و القبول و بالمعاطاه أى الأخذ و الإعطاء أو بمصافقه الأيدى و...

فكما أنّ المصافحه و مصادفه الأيدى في البيع تكون وسيله لإنشاء البيع بعد التراضى و المقاوله، كذلك البيعه وسيله و طريق لإنشاء الولاية للوالى.

البيعه إنشاء الولاية أو تأكيدها

إن قلت: التولية نحو عقد و تجاره بين والى و الأّمه، و أن البيعه و المصافقه تكون وسيله لإنشائها و تنجزها كما في البيع، و لكن معلوم أنّ الرساله و الولاية لرسول الله و كذلك الإمامه للأئمّه عليهم السلام لم تحصلا بتفويض الأّمه و بيعتهم، بل يحصل من الله بنصبه تعالى سواء بايعت الأّمه أم لا، فأهل المدينه في بيعه العقبة الأولى أو الثانيه مثلاً لم يريدوا التفويض أو الرئاسة إلى النّبى صلى الله عليه و آله وسلم و إنّما بايعوه بعد قبول نبوته و زعامته على العمل بما جاء به و الدفاع عنه، فكانت البيعه تأكيداً للاعتراف القلبي و ميثاقاً بينهما على تنفيذ ما التزموا به من

ص: ١٠٢

رسالته صلى الله عليه وآله وسلم لا إنشاء لرسالته و رئاسته صلى الله عليه وآله وسلم .

قلت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رسولا- و وليا من قبل الله تعالى و إن لم تبايعه الأمة، و كذلك الإمامه لأمر المؤمنين و الأئمة من ولده. و لكن المركوز في أذهان الناس على حسب سيرتهم و عاداتهم ثبوت الرئاسة و الزعامه بتفويض الأمة و بيعتهم، و كانت البيعه أوثق الوسائل لإنشاء الرئاسة و تنجزها عندهم فلذا طالبهم النبي بذلك لتحكيم ولايته خارجا.

و بالجملة، إذا كان لتحقيق أمر طريقان عند الناس و كان أحدهما أعهد عندهم و أوثق و أنفذ، فيجاده بالطريقين يوجب تأكده قهرا، فالنصب من الله أحد الطريقين لإعطاء الولاية و الرئاسة، و البيعه من الناس طريق آخر يؤكد الطريق الأول، و هذا مثل توارد العلتين على معلول واحد، و البيعه بالنسبة إلى الناس إنشاء الولاية عملا و النصب من الله إعطاء الإمامه اعتبارا. فالإمامه كما تحصل بنصب الله تحصل بنصب الأمة في طولها بالبيعة. نعم لازم البيعه في إنشاء الولاية من قبل الناس التأكيد لنصب الله. و هي في الحقيقة بيعه تسليم و إطاعه لا بيعه تعيين و انتخاب.

آيت الله منتظري رحمه الله : «إمامه الإمام عند الشيعة الإمامية بنصب الله أو نصب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، و لكن لما كان إنشاءها و جعلها من قبل الأمة بالبيعة مما يوجب تأكدها و أوقعيتها في النفوس و تسليم الناس لها خارجا، و إمكان الاحتجاج بها، فلذا أخذ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعه، و

ص: ١٠٣

في سورة الفتح أطلق على البيعة عهد الله حيث قال: «وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ» (١) و له مناسبة مع كلمه «عهدي» المراد به الإمامه (٢) في قوله تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (٣).

فالولاية و الرئاسة من أظهر مصاديق الميثاق المعبر عنه بالبيعة أو انتخاب الأمة، و الغرض منه تأكيد ما جعله الله. و يطلق الموء كد على السبب الوارد على سبب آخر.

و قد تحصيل بما ذكرنا أن الإمامه عند الإماميه تنعقد بالنص من الله، و أثر البيعة إنشاء الإمامه من الناس للإمام، و لازمه تأكيد إمامه الإمام المنصوب من الله أو الرسول صلى الله عليه و آله وسلم ، و الظاهر أن علماء السنه أيضا لا ينكرون صحه انعقادها بالنص، و إنما ناقشوا معنا في تحقق الصغرى أى النصب من الله و رسوله للأئمة المعصومين عليهم السلام ، و نحن نعتقد بوجود النص من قبل الرسول الذى لا ينطق عن الهوى و يبين للأمة كل ما يحتاجون إليه، و كان خيرا بالفرد الأصلح و لا يبقى مجال للشورى و الانتخاب قطعاً، و لا تكون البيعة للمنصوص على إمامته إلا تأكيداً للنص و الميثاق معه و قد قال الله تعالى: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» (٤).

١- الفتح، آيه ١٠.

٢- دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه.

٣- البقره، آيه ١٢٤.

٤- الحشر، آيه ٧.

ص: ١٠٤

نعم تعتقد الإمامة بالمعنى الأعم لغير المعصومين من أمير المؤمنين عليه السلام إلى المهدي عج بانتخاب الأئمة مع رعايه شرائطه المعتبره في الإمام العام.

الدليل على انعقاد الإمامة بانتخاب الأئمة

بعد إثبات جواز انعقاد الإمامة مع فرض عدم النصب من الله و رسوله أو جواز انعقادها للإمام الغير المعصوم، ما الدليل على جواز انعقادها بانتخاب الأئمة أو بيعتها؟.

الأدلة التي يمكن أن يستدل بها على صحه انعقاد الأئمة بانتخاب الأئمة كثيره، نكتفي ببعضها:

الأول: حكم العقل بالبدايه بقبح الهرج و المرج و الظلم و التعدي و وجوب نظام صالح لبسط العدل و رفع الظلم، و هذا يحتاج إلى إمام يعيش الناس تحت حكمه و تدبيره، فإمّا أن يكون هذا الإمام منصوباً من الله و رسوله، أو يقوم بقهر و غلبه على الأئمة، أو بالانتخاب من ناحيتها.

فإن كان الإمام منصوباً فلا كلام فيه و لا تصل النوبه إلى الشورى و الانتخاب، لأنّ أمر الله و قضاءه مقدّم على كلّ شيء، قال الله: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ» (١). و قال تبارك و تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا

ص: ١٠٥

قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» (١).

وإن كانت الإمامة بالقهر والغلبة يحكم العقل بكونها ظلماً وأنه خلاف سلطنه الناس على أموالهم وأنفسهم، ولا يحكم العقل أيضاً بوجوب الخضوع والإطاعة لها.

قال النووي في كتاب المنهاج: «وتنقذ الإمامة بالبيعة... وباستخلاف الإمام... وباستيلاء جامع، وكذا فاسق وجاهل في الأصح (٢)». و لكن الغلبة والاستيلاء خصوصاً إذا كان الإمام فاسقاً أو جاهلاً لا- يوجب الولاية و وجوب المتابعة و معاونته معاونته على الإثم و العدوان.

و أمّا إذا كانت الإمامة مع عدم النصّ بالانتخاب و البيعة فهو المطلوب، ولأجل ذلك استمرت سيره العقلاء في جميع الأعصار و الأزمان بتعيين الولاة و الحكام بانتخاب الأصلح و الأليق و إظهار التسليم و الإطاعة له.

والله تعالى جعل في الإنسان غريزة الانتخاب و الاختيار، و مدح عباده على إعمال هذه الغريزة و انتخاب المصداق الأحسن فقال: «فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ» (٣).

١- الأحزاب، آية ٣٦.

٢- المنهاج للنووي، ص ٥١٨ وهو أحد عظماء الشافعية وآرائه عندهم قيمة كبيرة.

٣- الزمر، آية ١٧ و ١٨.

ص: ١٠٦

فالعقل يحكم بحسن الانتخاب و تفويض الأمر إلى فرد صالح لإداره شؤون الاجتماع وإقامه العدل والإنصاف.

الدليل الثاني: سيره العقلاء المستمره في جميع الأعصار على الاستنباه و التوكيل و تفويض الأمور و إجراءاتها إلى فرد متمكن من مباشرتها و التصدي لها، فينتخبون والياً في المجتمع كأنه ممثل لهم و نائب عنهم في إنفاذ أمور العامه، و سيره العقلاء دليل معتبر، و الشارع أيضاً من العقلاء بل أعقلهم، فصحه انعقاد الإمامه بالانتخاب ممضاه له. فانتخاب الولي و الإمام لإجراء الأمور و تنفيذها نحو توكيل له، كما ورد في نهج البلاغه في كتاب علي عليه السلام: «فإنكم خزّان الرعيه و وكلاء الأمة و سفراء الأئمه» (١) عبّر عليه السلام عن أصحاب الخراج بوكلاء الأمة و سفراء الأئمه الذين فوض إليهم جبايه الخراج و أخذها من الناس.

فلأفراد الإنسان الذين هم مسلّطون على أنفسهم و يتبعه على أموالهم، أن ينتخبوا الفرد الأصلح و يولّوه على أنفسهم، بل يجب ذلك بعد ما حكم العقل بأنّ المجتمع الإنساني لا بدّ له من نظام و حكم و أنّهما من ضروريات حياه البشر، و لا يخفى أنّ توافق آراء المجتمع على انتخاب فرد لائق و صالح لإداره شؤونهم الاجتماعيه و المدنيه و السياسيه يوجب تعاضدهم له و بعثهم على إطاعته والخضوع له.

١- نهج البلاغه، فيض الإسلام، ص ٩٨٤؛ عبده، ج ٣، ص ٩٠، الكتاب ٥١.

ص: ١٠٧

الدليل الثالث: أن انتخاب الأمة للإمام و تفويض الأمور إليه و قبول الإمام الإمامه و الولاية، نحو معاهده و معاقده بين الأمة و الإمام الوالى، فيدل على صحتها و نفاذ أمرها أدله صحه العقود و العهود و الإمامه، كما مر سابقا كما قال الله تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (١).

و إذا كان الانتخاب و التولية عهداً و التزاماً، يجب الوفاء به قال الله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (٢).

و قول الصادق عليه السلام: «المسلمون عند شروطهم إلا كل شرط خالف كتاب الله عزّ و جلّ فلا يجوز» (٣) و غير ذلك بناء على شمول الشرط للالتزام الابتدائي أيضاً، و إن استبعده الشيخ الأعظم و منع صدقه على الالتزامات الابتدائية (٤).

إن قلت: وجوب الوفاء بالعقد يتوقف على كون العمل المعقود عليه تحت اختيار الطرفين و كونه ممّا يقبل العقد عليه، و كون الولاية و الحكم فى اختيار الأمة و صحه تفويضهم إياها إلى الغير غير ثابت و التمسك بـ «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» فرع لصدق العقد الصحيح، و إلا فهو تمسك بالعام فى الشبهه المصادقيه و هو غير صحيح.

قلت: الآيه ناظره إلى العمل بالعقود العقلانيه المتعارفه عند

١- البقره، آيه ١٢٤.

٢- المائده، آيه ١.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٣، الباب ٦ من أبواب الخيار، ح ٢.

٤- المكاسب، القول فى الخيار، ج ٥، ص ٢١.

ص: ١٠٨

العقلاء، الصحيحه عندهم، و تفويض الولاية للغير بشرط كونه جامعا للشرائط المعتبره فى الوالى و الإمام، كان أمراً رائجاً ومعهوداً فى جميع الأعصار، و إعطاء الولاية للغير أمر اعتبارى يعتبره العقلاء. نعم إذا لم يكن عقد صحيح مثل الانتخاب مع وجود النص على إمامه أحد مثل المعصومين عليهم السلام فالاستدلال بالآيه لوجوب الوفاء به غير صحيح؛ لأن الدليل دال على بطلانه و هو اجتهاد فى مقابل النص.

الدليل الرابع: الآيات و الروايات الباعثه على الشورى فى الأمر مثل قوله تعالى: «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» (١) مدح الله تعالى أهل الإيمان بصفات، منها استجابتهم لرّبهم بما يكلفهم به من الأعمال الصالحة و إقامة الصلاة و المشاوره فى امرهم.

قال الراغب: «والتشاور المشاوره و المشوره: استخراج الرأى بمراجعته البعض إلى البعض من قولهم: شرت العسل إذا أخذته من موضعه و استخرجته منه، و الشورى الأمر الذى تشاور فيه. انتهى» (٢).

قال العلامة الطباطبائى: فالمعنى، الأمر الذى يعزمون عليه، شورى بينهم يتشاورون فيه، و يظهر من بعضهم أنه مصدر، و المعنى و شأنهم المشاوره بينهم. و كيف كان ففيه إشاره إلى أنهم أهل الرشد و

١- الشورى، آيه ٣٨.

٢- المفردات، كلمه شور، ص ٢٧٧.

ص: ١٠٩

إصابه الواقع يُمعنون في استخراج صواب الرأى بمراجعته العقول (١) فالآيه قريبه المعنى من قوله تعالى: «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ» (٢).

أقول: قال العلامة: «الأمر الذى يعزمون عليه، شورى بينهم» وفيه إشاره إلى أن أهل الصواب و الرشد يستخرجون الرأى الصواب بإمعان النظر و مراجعته عقول الناس، و معلوم أن أمر الإمامه من أعظم الأمور التى يقصدها المؤمنون، فالمشاوره فيه لتشخيص الأصلح و تفويض الولاية من صفات أهل الإيمان.

قال الفخر الرازى: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» فَقِيلَ: كَانَ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمْ وَاقِعَةٌ اجْتَمَعُوا وَتَشَاوَرُوا فَأَتْنَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ، أَى لَا يَنْفَرُونَ بِرَأْيِهِمْ بَلْ مَا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَيْهِ لَا يَقْدُمُونَ عَلَيْهِ، وَ عَنِ الْحَسَنِ: «مَا تَشَاوَرُوا قَوْمٌ إِلَّا هُدُوا لِأَرْشَادِ أَمْرِهِمْ» وَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» أَى ذُو شُورَى» (٣).

فسر الفخر الرازى الأمر بالواقعه إذا وقعت بينهم يتشاورون فيها و الواقعه عرفا تصدق على أمر مهم يحتاج إلى الرجوع لآراء العقلاء فيه، و أمر الإمامه و التولية من الوقائع المهمه المحتاج فيها إلى التشاور و انتخاب الأصلح، فالانتخاب من آثار المشاوره المندوبه

١- تفسير الميزان، سوره الشورى، الآيه ٣٨.

٢- الزمر، آيه ١٨.

٣- التفسير الكبير، ج ٢٧، ص ١٧٧.

ص: ١١٠

إليها في الآيات و الروايات.

وفى العيون عن الرضا عليه السلام بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة و يغصب الأمة أمرها و يتولّى من غير مشوره فاقتلوه، فإنّ الله قد أذن ذلك» (١).

الظاهر من هذه الرواية ثبوت الولاية بالمشوره و من تولّى على أمر الأمة وتسلب عليهم بغير مشوره و انتخاب منهم، فهو غاصب يجب قتله، فالمراد بالمشوره فى الرواية إن كان فى التصدى لأصل الولاية و قبولها، فالرواية تدلّ على مشروعيه الولاية بالمشوره و الانتخاب.

وفى الدراسات فى ولاية الفقيه: «وكلمه الأمر فى الآيه الشريفه و فى الروايات تنصرف إلى الحكومه، أو هى القدر المتيقن منه، ففى نهج البلاغه: «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة» (٢) الأمر بمعنى الحكومه و الإمامه، و على هذا فالولاية تنعقد بشورى أهل الخبره و يتعقبه انتخاب الأمة؛ لأنّ أهل الخبره منتخبون من ناحيه الأمة، و قد جعل أكثر المسلمين الشورى أساسا للخلافه بعد النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن الشيعة الإماميه ناقشنا فى ذلك لثبوت النصّ الخاصّ عندنا على ولاية أمير المؤمنين و الأئمه عليه السلام من ولده. نعم مع عدم التّصّب الخاصّ أو

١- عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٦٢، الباب ٣١، ح ٢٥٤.

٢- الخطبه، ص ٣.

ص: ١١١

العام كما في ولاية الأمر غير المعصومين و تصل النوبة إلى الشورى» (١).

فتحصّل ممّا ذكرنا كون انتخاب الأئمّه أيضاً طريقاً عقلائياً لانعقاد الإمامه والولاية، وقد اعتبره الشارع الحكيم، و تتأخّر رتبة عن النصب الخاصّ، إذ مع وجود النصب لا مجال للانتخاب أصلاً، فانتخاب الأئمّه لغيره ممّا لا أثر له فإنّ أمر الله قبل أمرنا.

الانتخاب أو البيعه عقد جائز أم لازم؟

الوكالة و مشروعيتها

بعد ما ثبت أن الانتخاب و البيعه عقد و انعقاد بين الأئمّه و الإمام، هل هو عقد جائز من قبيل الوكالة فيجوز للأئمّه فسخه و نقضه حيث ما أرادت أم هو عقد لازم من قبيل البيع فلا يجوز نقضه إلّا مع تخلف الوالى الإمام عمّا شرط عليه؟

قال عبدالرحمن الجزيري: الوكالة بكسر الواو و فتحها. و معناها فى اللغة الحفظ و الكفايه و الضمان، يقال: فلان وكيل فلان بمعنى حافظه أو ضامنه أو كافيه، وأمّا فى اصطلاح الفقهاء ففيه تفصيل المذاهب، فالوكالة جائزه بإجماع المسلمين أى غير ممنوع شرعاً المالكه قالوا: الوكالة أن يُنيب يقيم شخص غيره فى حقّ له يتصرّف

١- دراسات فى ولاية الفقيه، ص ٤٩٨، مع النقل بالمعنى.

ص: ١١٢

فيه كتصرّفه... الحنابلة قالوا: الوكالة هي استنابه شخص جائز التصرف شخصاً مثله جائز التصرف فيما تدخله النيابة من حقوق الآدميين»^(١).

وقال: الوكالة من العقود الجائزة لأنها من جهة الموكل إذن ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم، فلكل واحد من الموكل والوكيل فسخ عقد التوكيل، فيصح للوكيل أن يعزل نفسه كما يصح للموكل أن يعزله على تفصيل المذاهب. قالت الحنابلة: وكذا تبطل الوكالة بطرؤ فسق على أحدهما فيما يشترط فيه العدالة^(٢)...

وقال: الوكالة جائزة بإجماع المسلمين لم ينقل عن أحد القول بمنعها وقد يستدل على جوازها بقوله تعالى في سورة الكهف: «فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ» فَإِنَّ ذَلِكَ توكيل لأحدهم، وقد أقره الله تعالى ورسوله إذ لم يرد ناسخ له وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ينسخه، وقد استدلل على جوازها بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد روى أبو داود أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل حكيم بن حزام بشراء أضحية ولكن في سنده مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن ثابت عن حكيم... وإذا كان حبيب ثقة يكون الاحتجاج بالحديث صحيحاً وإلا فلا، لأنَّ حبيباً لم يسمع من حكيم.

١- الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٣، ص ١٦٨.

٢- المصدر، ص ٢٠٦ ٢٠٩.

ص: ١١٣

وروى أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل أبا رافع في تزويج ميمونه، سواء صحّ سند هذه الأحاديث أو لا. فإن إجماع المسلمين عليها من غير أن يخالف فيها أحد من أئمتهم دليل على جوازها من غير نزاع^(١).

قال الشهيد الأول في اللمعة: «الوكاله بفتح الواو وكسرها و هي استنباه في التصرف و هي جائزه من الطرفين»^(٢).

قال العلامة في التذكرة: المقصد السادس في الوكاله وفيه فصول، الأول في حقيقتها ومشروعيتها، مسأله: الوكاله عقد شرع للاستنباه في التصرف و هي جائزه بالكتاب و السنه و الإجماع أما الكتاب فقوله: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا»^(٣) فجوز تعالى العمل و ذلك بحكم النيابة عن المستحقين. وقوله تعالى: «فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ»^(٤) وهذه وكاله، وقوله: «اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً»^(٥) وهذه وكاله.

وأما السنه فمما روى عن العائمه: روى عروه البارقي: أعطاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ديناراً فقال: ياعروه ائت الحلب فاشتر لنا شاه، قال: فأتيت

١- نفس المصدر، ص ١٦٨.

٢- اللمعة الدمشقيه، ج ١، ص ١١-١٢.

٣- التوبه، آيه ٦٠.

٤- الكهف، آيه ١٩.

٥- يوسف، آيه ٩٣.

ص: ١١٤

الحَلَب فساومت صاحبه فاشترت شاتين بدينار...»^(١) إلى غير ذلك من الأحاديث، وقد اجمعت الأمة في جميع الأعصار و الأمصار على جواز الوكالة في الجملة، ولأنَّ اشتداد الحاجة الداعية إلى التوكيل ظاهرٌ فإنَّه لا يمكن لكلِّ أحد مباشرة جميع ما يحتاج إليه من الأفعال، فدعت الضرورة إلى الاستنابة فكانت مشروعه.

استفدنا من عبارات الفريقين في معنى الوكالة أنَّها استنابه و إذن في التصرّف فيما يجوز للموكّل فيه التصرّف، و بين الولاية و النيابة فرق بأنَّ الولي في الولاية يعمل و يتصرّف بنظره فيما يراه صلاحاً، بخلاف النائب فإنَّه مأذون فيما له النيابة فقط، و لا يجوز له العمل و التصرّف خارجاً عن المقدار المأذون له فالوكيل ليس له التعدّي عمّا وُكِّل فيه، بخلاف التولية فإنَّها إحداث ولاية للولي يعمل باختياره ما يراه صلاحاً لمن أعطاه الولاية و الإمامه.

قلنا سابقاً التأمّل و التدبّر في أدلّه مشروعيه الانتخاب و البيعه مع عدم وجود النصّ يهدينا الى أنَّ الانتخاب يكون عقداً شرعياً بين الأمة و المنتخبين، يجب الوفاء به بحكم الفطره و لقوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^(٢).

و كما أنَّ الوجدان السليم يلزمنا بإطاعه الإمام المنسوب من الله

١- مستدرک الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٥، الباب ١٨ من أبواب عقد البيع.

٢- المائدة، آیه ١.

ص: ١١٥

و رسوله، كذلك يلزمنا بإطاعة الإمام المنتخب أيضاً، فإنّ طبيعه ولايه الأمر إذا كانت بحق تقتضى الإطاعة والبيعه، وإلا لاختل النظام و وقع الهرج و المرج، و الشرع مع إمضائه و تأييده لانتخاب الصحيح يلزمنا بالطاعة. فعقد الإمامه لازم لا يجوز فسخها و مخالفه من قام بها و ليس من قبيل الوكالة.

وجوب إطاعة أولى الأمر

آيهُ «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^١ تشمل بعمومها لكلّ ولى أمر بحقّ و إن كان عن طريق الانتخاب إذا كان واجداً للشرائط المعبره، و كان انتخابه صحيحاً. و الظاهر بقريته عطف أولى الأمر على الرسول فى الآيه و لعدم فصلهم عنه صلى الله عليه و آله وسلم بعدم تكرار أطيعوا، هو كون إطاعة الرسول و أولى الأمر هنا من سنخ واحد، و إطاعة الله سنخ آخر. فيكون الأمر بإطاعة الله مرتبطاً بأحكام الله المشرّعه من قبله تعالى، و الأمر بإطاعة الله إرشاد إلى إطاعة أوامره و الانتهاء عن نواهيه، و لا يكون أمراً مولوياً مستقلاً، و لكن الأمر بإطاعة الرسول و أولى الأمر يكون مولوياً من الله متعلقاً بإطاعتهم فى الأوامر الصادره عنهم بنحو المولويه؛ لأنّهم ولاه الأمر فى الأمور الاجتماعيه و السياسيه و الاقتصاديه و القضائيه، و ليس

ص: ١١٦

المراد بإطاعتهم إطاعه أحكام الله المبينه من قبلهم؛ لأن هذه الأحكام ليست أموراً وراء إطاعه الله، فأمر الرسول و أولى الأمر هو الأمر المولوى و إطاعتهم فصلت عن إطاعه الله بتكرار كلمه أطيعوا و المقصود من الأمر فى الآية أمر الحكومه و الولايه، نظير ما فى نهج البلاغه: «إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه و أعلمهم بأمر الله فيه» (١). هذا الأمر يعنى أمر الحكومه و إداره شؤون الأمه. و على هذا كون معنى «أولى الأمر» المتصدّين لأمر الحكومه و إداره الشؤون العامه بشعبها المختلفه و على رأسهم الإمام الأعظم.

قال الشيخ الانصارى رحمه الله فى معنى أولى الأمر: «الظاهر من هذا العنوان عرفاً من يجب الرجوع إليه فى الأمور العامه التى لم تحمل فى الشرع على شخص خاص» (٢).

قال العلامة الطباطبائى: «ولا ينبغى أن يرتاب فى أن الله سبحانه لا يريد بالإطاعه فى الآية ٥٩ / النساء إلا إطاعته فى ما يوحىه إلينا من طريق رسوله من المعارف و الشرائع، و أمّا رسوله صلى الله عليه و آله وسلم فله حيثان: إحداهما: حيثه التشريع بما يوحىه إليه ربّه من غير كتاب، و هو ما يبينه للناس من تفاصيل ما يشتمل على إجماله الكتاب و ما يتعلّق و يرتبط بها كما قال تعالى: «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا

١- نهج البلاغه، فيض الإسلام، ص ٥٥٨؛ عبده، ج ٢، ص ١٠٤، الخطبه ١٧٣.

٢- المكاسب، ص ١٥٣.

ص: ١١٧

نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» (١).

والثانية: ما يراه من صواب الرأي، و هو الذى يرتبط بولايه الحكومه و القضاء قال تعالى: «لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» (٢) و هذا هو الرأى الذى كان يحكم به على ظواهر قوانين القضاء بين الناس، و هو الذى كان صلى الله عليه و آله وسلم يحكم به فى عزائم الأمور، و كان الله سبحانه أمره فى اتّخاذ الرأى بالمشاوره فقال: «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» (٣) فأشركهم به فى المشاوره و وحده فى العزم.

إذا عرفت هذا، علمت أنّ لإطاعة الرسول معنى، و لإطاعة الله سبحانه معنى آخر، و إن كانت إطاعة الرسول إطاعة الله بالحقيقه؛ لأنّ الله هو المشرّع لوجوب إطاعة الرسول، فعلى الناس أن يطيعوا الرسول فيما يبينه بالوحي، و فيما يراه من الرأى و هذا المعنى و الله اعلم هو الموجب لتكرار الأمر بالطّاعة (٤) فى قوله: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» (٥).

قال محيى الدين بن عربى: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

١- النحل، آيه ٤٤.

٢- النساء، آيه ١٠٥.

٣- آل عمران، آيه ١٥٩.

٤- الميزان، ج ٤، ص ٤١٢ ٤١٣.

٥- النساء، آيه ٥٩.

ص: ١١٨

أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ...» (١) أى فجعلنا له أن يأمر وينهى زائداً على تبليغ أمرنا ونهينا إلى عبادنا، فإن الخليفة لا بد أن يظهر فيما استخلف عليه بصوره مستخلفه، وإلا فليس بخليفة له فيهم، فأعطاه الأمر والنهى وسمّاه بالخليفة، وجعل البيعه له بالسمع والطاعة فى المشط والمكره، والعسر واليسر، وأمر الله سبحانه عباده بالطاعة لله ولرسوله والطاعة لأولى الأمر منهم، فجمع رسول الله بين الرساله والخلافه، وما كلّ رسول خليفة، فمن أمر ونهى وعاقب و عطا وأمر الله بطاعته وجمعت له هذه الصفات كان خليفة ومن بلغ أمر الله ولم يكن له من نفسه إذن من الله تعالى، أن يأمر وينهى فهو رسول مبلغ رسالات ربه، وبهذا بان الفرق بين الخليفة والرسول، ولهذا جاء بالألف واللام فى قوله تعالى: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»، الآية (٢).

ثم قال وأولو الأمر منكم وهم الخلفاء ومن استخلفه الإمام فى التواب، فإن الله جعل خليفة عنه فى أرضه وجعل له الحكم فى خلقه، وشرع له ما يحكم به وإعطاه الأحديه فشرع أن من نازعه فى رتبته قُتل المنازع.

واستأنف بقوله: «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» فهذا دليل على أنه قد شرع

١- نفس المصدر.

٢- النساء، آيه ٦٩.

ص: ١١٩

له صلى الله عليه وآله وسلم أن يأمر وينهى وليس لأولى الأمر أن يُشرع الشريعة، إنما لهم الأمر والنهى فيما هو مباح لهم ولنا، فإذا أمرونا بمباح أو نهونا عن مباح أوجب الله علينا طاعتهم فيما أمروا به، وما لهم أمرٌ إلّا بما أُبَيح لنا، فإذا أمرَك الإمام المقدّم عليك الذى بايعته على السمع والطاعة بأمرٍ من المباحات وجب عليك طاعته فى ذلك وحرمت مخالفته و صار حكم ذلك الذى كان مباحاً واجباً فنزل الإمام منزله الشارع ومن أنزله الحق منزله فى الحكم تعيّن أتباعه، وعصيانهم من معصيته الله، انتهى كلامه» (١).

استفدنا من كلمات الفريقين أنّ إطاعه أولى الأمر واجبه، ومن دان بولايتهم وبايع معهم أو انتخبهم لا يجوز له نقض بيعته، والعقد معهم عقد لازم يلزم الوفاء به وإن اختلف المفسرون من الفريقين فى معنى أولى الأمر.

وقال أبو هريره: «هم الأمراء منكم أو أمراء السرايا» (٢).

وقال صاحب المنار: هم أهل الحلّ والعقد الذين تثق بهم الأمة من العلماء والرؤساء فى الجيش والمصالح العامّة، كالتجارة والصناعات وكذا روءساء العمال والجرائد (٣).

١- رحمه من الرحمن فى تفسير إشارات القرآن، ج ١، ص ٥١٥ ٥١٧.

٢- الدر المنثور، ج ٢، ص ١٧٦؛ السرايا جمع السرية يطلق على الحرب الذى لم يكن النبى صلى الله عليه وآله وسلم حاضراً فى الجيش.

٣- الميزان، ج ٤، ص ٤١٨.

ص: ١٢٠

أولوا الأمر

وردت من طرق أصحابنا الإمامية أخبار مستفيضه تدلّ على كون المراد بأولى الأمر في الآية الشريفه خصوص الأئمة الاثنى عشر من أهل البيت منها:

ما في الكافي بسنده عن بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إيانا عني خاصّة أمر جميع المسلمين إلى يوم القيامة بطاعتنا» (١).

يمكن أن يقال: لا إشكال عند الإمامية أنّ الأئمة الاثنى عشر هم المستحقّون للإمامه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنصّ و الأفضليه، و هم القدر المتيقّن من أولى الأمر في الآية، و كان على الأئمة بيعتهم و إطاعتهم و لكن يُحتمل أن يكون الحصر في الأخبار الدالّه على انحصار أولى الأمر في الأئمة المعصومين، حصراً إضافياً بالنسبه إلى حكام الجور الغاصبين للحكومته في زمن الأئمة، فأرادوا عليهم السلام بيان أنّ الحقّ لهم وأنّ هؤلاء المتصدّين ليسوا بحقّ لهذا الأمر العظيم. فولايه الأمر إذا كانت عن حقّ بأن كانت بجعل الأئمة لشخص أو بتوليه المسلمين على أنفسهم أحداً مع الشرائط المعتره في الوالى، تقتضى لزوم الإطاعه و التسليم و عدم نقض العهد، نعم وجوب الإطاعه لا يشمل صورته أمره

١- الكافي، ج ١، ص ٢٧٦، كتاب الحجّة رباب أنّ الإمام يعرف الإمام الذى يكون بعده، الحديث ١.

ص: ١٢١

بالمعصية إذ ليس له حق الأمر بالمعصية. فإطاعته واجبه في حدّ ولايته المشروعه و لا يطلق صاحب الأمر إلا على من ثبت له حقّ الأمر والحكم شرعاً. فالحصر لا ينحصر في الحقيقى، و الحصر الإضافى فى الكلمات أمر شائع فيمكن التمسك بعموم أولى الأمر.

وجوب إطاعة عمال الوالى

فإن التزمنا بولايه شخص أو أشخاص شرعاً بالنصب من ناحيه الله أو بانتخاب الأمة على أساس صحيح، فالإطاعة والتسليم له واجبه و لا- ينحصر ذلك فى الإمامه الكبرى، فعَمَال الوالى أيضا تجب إطاعتهم فيما فُوض إليهم، و العقد و البيعه معهم لازمه لا جائزه و لا يمكن تخلفها.

فى صحيح مسلم عن رسول الله أنه قال فى خطبه حجّه الوداع: «لو استعل عليكم عبدٌ يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و أطيعوا»^(١) فإطاعه المنصوب من قبل المعصومين عليهم السلام أو المنتخب بإذنهم و على أساس الموازين المعينه من ناحيتهم هى فى الحقيقه إطاعه لهم.

والحاصل أن الاحتمالات فى «أولى الأمر» فى الآيه الشريفه ثلاثه: الأول: أن يراد بأولى الأمر الأمراء و الحكام مطلقا: أمراء السرايا، الحكام، العلماء.

١- صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٦٨، كتاب الإمامه، الباب ٨، الحديث ١٨٣٨.

ص: ١٢٢

الثانى: خصوص الأئمة المعصومين عليه السلام .

الثالث: من يكون له حقّ الحكم و الأمر شرعاً، فمن ثبت له هذا الحقّ وجب قهراً إطااعته فى ذلك، و إلّا لصار جعل الحقّ له لغوا و بلا فائده، و حقّ الأمر شرعاً لا ينحصر فى المعصوم بل يثبت مع الواسطه لكلّ من كان منصوباً من قبل المعصوم أو بالانتخاب الممضى شرعاً.

فعلى هذا فلا- تشمل الآيه ولاء الجور و عتـالهم، فإنّ ولايتهم غير مشروعه و ساقطة عند الله و رسوله و ليس لهم حقّ الأمر لعدم اتّصافهم بشروط الولاية التى يأتى ذكرها إن شاء الله فلا تنعقد الإمامه لمن لم يتّصف بها.

شروط الإمام والوالى

كما قلنا سابقاً، أنّ الإمامه تتحقّق بالعقد و البيعه، و كما تعتبر فى المتعاقدين فى باب البيع و التجاره أمور، مثل العقل و البلوغ و الاختيار و... كذلك تعتبر فى الإمامه بتناسب الحكم و الموضوع و بدون هذه الشروط لا تنعقد الإمامه، و بتبعها لا يجوز التصرفات و أعمال الولاية من الوالى و الإمام.

كلمات الفقهاء والعلماء فى شروط الإمام والوالى

قال الماوردى: «وأما أهل الإمامه فالشروط المعبره فيهم سبعة:

أحدها: العدالة على شروطها الجامعه.

ص: ١٢٣

والثاني: العلم المؤدى إلى الاجتهاد في التوازل و الأحكام.

والثالث: سلامه الحواس من السمع و البصر و اللسان.

والرابع: سلامه الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة و سرعه التهوض.

والخامس: الرأي المفضى إلى سياسه الرعية و تدبير المصالح.

السادس: الشجاعة الموءديه إلى حمايه البيضة و جهاد العدو.

والسابع: النسب و هو أن يكون من قریش لورود النص فيه و انعقاد الإجماع عليه»(١).

قوله: العلم المؤدى إلى الاجتهاد في النوازل و الأحكام، يمكن أن يكون مراده من النوازل معرفه ماهيه نفس الحوادث و الوقائع و تشخيصها حتى يقدر على تطبيق أحكامها عليها، و المراد بالأحكام نفس الأحكام و القوانين الكلّيه.

قال الشيخ الرئيس ابن سينا: «ثم يجب أن يفرض السيّان طاعه من يخلفه وأن لا يكون الاستخلاف إلا من جهته أو بإجماع من أهل السّابقه على من يصحّحون علانيه عند الجمهور أنه مستقلّ بالسياسه و أنه أصيل العقل، حاصل عنده الأخلاق الشّريفه من الشّجاعة و العفّه و حسن التدبير، و أنه عارف بالشريعه حتّى لا أعرف منه، ... و يسُنّ عليهم أنّهم إذا افرقوا أو تنازعوا للهوى و الميل أو أجمعوا على غير

ص: ١٢٤

مَنْ وجدوا الفضل فيه و الاستحقاق له فقد كفروا بالله. و الاستخلاف بالنص أصوب فإنّ ذلك لا يؤدّي إلى التشعّب و التشاغب و الاختلاف. و يجب أن يكون السّان يَسُنُّ أيضاً في الأخلاق و العادات سُنّاً يدعو إلى العدالة» (١).

«السّان» بمعنى القائم بالإمامه و إجراء الأمر. المنجد: سنّ الأمير رعيته: أحسن سياستها.

قال الفارابي: أن يكون حكيماً، قويّ الجسم، قويّ العزيمة، جيّد الفهم، جيّد الحفظ، وافر الذّكاء، حسن العباده، محبّاً للعلم، يتحمّل المتاعب في سبيله، غير شتّره في اللّذات الجسدّيه، محبّاً للصدق، كريم النفس، عادلاً. ينصف الناس حتّى من نفسه وأهله، شجاعاً مقداماً... إنّ اجتماع كلّ هذه الصفات في شخص واحد يكون نادراً، فإن أُتيح توفّرها في إنسان كان هو الرئيس، و إلّا فالرئيس كلّ من اجتمع فيه أكبر قدر ممكن من هذه الصفات. (٢).

قال العلّامة الحلّي: يشترط في الإمام أمور: ١ أن يكون مكلفاً فإنّ غيره مولّى عليه... فكيف يلي أمر الأمّة.

٢ أن يكون مسلماً ليراعى مصلحه المسلمين ليحصل الوثوق بقوله و يصحّ الركون إليه.

١- الشفاء، ص ٤٥١ طبعه أخرى ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٦.

٢- نظام الحكم والإداره في الإسلام، ص ٢١٩.

ص: ١٢٥

٣ أن يكون عادلاً.

٤ أن يكون حُرّاً.

٥ أن يكون ذكراً، ليهاب و ليتمكّن من مخالطه الرجال.

٦ أن يكون عالماً ليعرف الأحكام و يعلمّ الناس.

٧ أن يكون شجاعاً.

٨ أن يكون ذا رأى و كفايه.

٩ أن يكون صحيح السمع و البصر و المنطق، ليتمكّن من فصل الأمور و هذه الشرائط غير مختلف فيها.

١٠ أن يكون صحيح الأعضاء.

١١ أن يكون من قريش، لقوله صلى الله عليه و آله وسلم : «الأئمة من قريش»، و هو أظهر قولى الشافعية و خالف فيه الجوينى.

١٢ أن يكون الأمام معصوماً عند الشيعة، لأنّ المقتضى لوجوب الإمامه و نصب الإمام جواز الخطأ على الأئمة المستلزم لاختلال النظام، فإنّ الضروره قاضية بأنّ الاجتماع مظنّه التنازع و التغالب.

١٣ أن يكون منصوباً عليه من الله تعالى أو من النبى صلى الله عليه و آله وسلم أو ممّن ثبتت إمامته بالنصّ منهما؛ لأنّ العصمه من الأمور الخفيه التى لا يمكن الاطلاع عليها، فلو لم يكن منصوباً عليه لزم تكليف ما لا يطاق.

١٤ أن يكون أفضل أهل زمانه ليتحقّق التمييز عن غيره،

ص: ١٢٦

ولا يجوز عندنا تقديم المفضول على الفاضل خلافاً لكثير من العامة؛ للعقل والنقل، فإنَّ الضرورة قاضيةً بقبحه و أمَّا النقل فقولُه تعالى: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا- أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» (١) والأفضليَّة تتحقَّق بالعلم والزهد والورع و شرف النَّسب و الكرم و الشجاعة و غير ذلك من الأخلاق الجميلة.

١٥ أن يكون مُنْزَهاً عن القبائح، لدلاله العصمة عليه و لأنَّه يكون مستحقاً للإِهَانَةِ و الإنكار عليه، فيسقط محلّه من قلوب العامة فتبطل فائدته نصبه.

١٦ و أن يكون مُنْزَهاً من الدَّناءة و الرذائل كاللعب و الأكل في الأسواق، وكشف الرأس بين الناس و غير ذلك ممَّا يُسْقِطُ محلّه و يوهن مرتبته.

١٧ و أن يكون مُنْزَهاً عن دناءة الآباء و عهر الأمّهات، و قد خالفت العامة في ذلك كلّها» (٢).

هذه سبعة عشر شرطاً ذكرها العلامة الحلي رحمه الله لانعقاد الإمامة، تسعه منها متفق عليها بين أهل السنّة و الإمامية، و ثمانية منها مختلف فيها و عمدتها النصّ و العصمة، و انفردت الشيعة الإمامية باعتبارهما في الإمام الخاص.

١- يونس، آيه ٣٥.

٢- التذكرة للعلامة الحلي، ج ١، ص ٤٥٢ ٤٥٣.

ص: ١٢٧

وليعلم أن اعتبار بعض هذه الشرائط يرتبط بالإمام الخاص، وأمّا الإمام العامّ الغير المنصوص لا يعتبر فيه بعض هذه الشرائط مثل العصمة والنصّ، فلذا قال العلامة في التذكرة: «إنّما تتعقد الإمامة بالنصّ عندنا، ولا تتعقد بالبيعة خلافاً للعامّة بأسرهم»^(١).

قوله: «ولأنّه يكون محلاً للإهانة فيسقط محلّه من قلوب العامّة» الظاهر بقربنه العبارة والمقابل هو غير المعصوم. قوله: «وعهر الأمّهات» أى يعتبر أن يكون الإمام منزّها عن فجور الأمّهات والزنا، ويكون من الأصلاب الشامخات والأرحام المطهرات، لم تدنسه الجاهلية بأنجاسها ولم تلبسه من مدلهّمات ثيابها.

رأى المذاهب الأربعة في شرائط الإمامة

فى الفقه على المذاهب الأربعة: «اتفق الأئمّة أى أئمّة المذاهب الأربعة أن الإمامة فرضٌ وأنّه لا بدّ للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدّين وينصف المظلومين من الظالمين... واتفقوا على أن الإمام يشترط فيه:

أولاً: أن يكون مسلماً... فلا يصحّ توليه الكافر على المسلمين.

ثانياً: أن يكون مكلفاً، فلا تصحّ إمامه الصّبي، ولا مجنون بالإجماع وقد ورد فى الحديث «نعوذ باللّهِ من إماره الصبيان».

ص: ١٢٨

ثالثاً: أن يكون حراً، ليتفرغ للخدمة و يهابَ بخلاف العبد حيث إنه مشغول بخدمه سيده و لا هيبه له...

ورابعاً: أن يكون الإمام ذكراً ليتفرغ و يتمكن من مخالطه الرجال، فلا يصح ولايه امرأه؛ لما ورد فى الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم قال: لن يفلح قوم و لّوا أمرهم امرأة»(١).

خامساً: أن يكون قرشياً.

سادساً: أن يكون عدلاً، قال الشيخ عز الدين: إذا تعددت العدالة فى الأئمة والحكام قدّمنا أقلهم فسقا.

سابعاً: أن يكون عالماً، مجتهداً، ليعرف الأحكام، و يتفقه فى الدين، فيعلم الناس و لا يحتاج إلى استفتاء غيره.

ثامناً: أن يكون شجاعاً، و هى قوه القلب عند اليأس، لينفرد بنفسه و يُدبّر الجيوش و يقهر الأعداء، و يفتح الحصون و يقف أمام أحداث الأيام و ما يحدث له من فتن...

تاسعاً: أن يكون ذا رأى صائب، حتى يتمكن من سياسه الرعية و تدبير المصالح الدنيويه.

عاشراً: أن يكون سليم السمع و البصر و النطق ليتأتى منه فصل الأمور و مباشره أحوال الرعية»(٢).

١- صحيح البخارى، ج ٣، ص ٩٠، كتاب المغازى.

٢- الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٥، ص ٤١٦ ٤١٧.

ص: ١٢٩

شُرَاطُ الإِمَامَةِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ

أقول: كما قلنا، بعض شرائط الإمامة متفق عليها بين الفريقين و بعضها مختلف فيها. أمّا ما اتفق عليها أمورٌ ستّة:

الأوّل العقل الكافي، لأنّ العقلاء بحسب طبعهم و فطرتهم لا يفوضون أمورهم المتعارفه إلى غير العاقل، فكيف بالولاية التي هي سلطه في الأموال و النفوس والأعراض. مضافاً إلى أنّ المجنون رفع عنه القلم، و يكون مولى عليه، و السفيه محجورٌ عليه، و المولى عليه لا يكون ولياً و قال الله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» فكيف بالنفوس و الأعراض.

قال أمير المؤمنين على عليه السلام: «يحتاج الإمام إلى قلب عَقُول، و لسانٍ قَوَّوِلٍ و جنانٍ على إقامة الحقّ صوَّوِل»^(١).

قوله عليه السلام: «العقول»: كثير التدبر و الفهم.

و«القوول»: حسن القول.

و«صوَّوِل»: كثير الغلبه و القهر.

وفى روايه زيد الشحام عن أبي عبد الله صلى الله عليه و آله وسلم: «لا يكون السفیه إمام التقي»^(٢).

١- الغرر والدرر، ج ٦، ص ٤٧٢، الحديث ١١٠١٠.

٢- الكافي، ج ١، ص ١٧٥، كتاب الحجّه، باب طبقات الأنبياء، الحديث ٢.

ص: ١٣٠

الشرط الثاني المتفق عليه: الإسلام والإيمان، فلا يجعل الكافر ولياً على المسلمين، ويدلّ على ذلك من الكتاب العزيز آيات، فمنها قوله تعالى: «لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» (١).

والولاية للكافر على الناس من أقوى سبل السيلطنة المنفيه بالآية الشريفة، و من الروايات ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (٢) الإسلام المعتبر في الإمام والوالي هو بالمعنى الأخصّ أى الإقرار والتسليم لأصول الدين باللسان والاعتقاد القلبى والعمل بالأركان، فلذا قيد الإسلام بالإيمان. و معلوم أنّه لا ضمانه فى ولاية الكافر على المسلمين لرعايه مصالحهم و حصول الوثوق و الاعتماد بأقواله و أفعاله.

الشرط الثالث المتفق عليه: العدالة، فلا ولاية للظالم و الفاسق على المسلمين، و يدلّ على ذلك مضافاً إلى حكم العقل، الآيات و الروايات الكثيره الوارده من طرق الفريقين. فمن الآيات قوله تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (٣).

١- النساء، آيه ١٤١.

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٤، باب ميراث أهل الملل، الحديث ٥٧١٩.

٣- البقرة، آيه ١٢٤.

ص: ١٣١

في مقاييس اللغة: «العهد أصله الاحتفاظ بالشيء، والعهد ممّا ينبغي الاحتفاظ به» (١).

قال الراغب: «العهد حفظ الشيء و مُرَاعَاتُهُ حالاً بعد حالٍ، و سُمِّيَ الموثق الذي يلزم مراعاته عهداً» (٢).

العهد كما ترى في معجم ابن فارس و مفردات الراغب بمعنى الحفظ و الرعايه حالاً بعد حال، و سُمِّيَ العهد موثقاً أى ميثاقاً المعاهده (٣).

وأطلق في هذه الآيه الشريفه العهد على الإمامه إشعاراً بأنّ الإمامه من الأمور المهمّة التي تجب حفظها و رعايتها دائماً، و الميثاق بين الله و عبده الممتحن، و بما أنّها عهد إلهي لا ينال الظالمين و الفاسقين، و تناسب الحكم و الموضوع يقتضى أن يكون هذا المنصب الإلهي للعادل فقط.

والظلم كما في أقرب الموارد: «وضع الشيء في غير موضعه، و ظلم فلاناً: جاز عليه» (٤) فكلّ ما يخالف الحقّ فهو ظلم و جور.

في تفسير الكاشف: «واستدلّ الشيعة الإماميه بقوله تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» على وجوب العصمة للنبي و الوصي، و

١- معجم مقاييس اللغة، ج ٤، باب العين والهاء، ص ١٦٧.

٢- المفردات، ص ٣٦٣.

٣- صحاح اللغة، ج ٤، ص ١٥٦٣.

٤- أقرب الموارد، ج ٢، ص ٧٣١.

ص: ١٣٢

وجه الدلالة أن الله قد بين صراحه أنه لا يعهد بالإمامة إلى ظالم، و الظالم من ارتكب معصيه في حياته مهما كان نوعها، حتى ولو تاب بعدها، حيث يصدق عليه هذا الاسم، ولو آنا ما، و من صدق عليه كذلك فلن يكون إماماً^(١).

أقول: إذا استفيد من هذه الآية اعتبار عصمه الإمام في الإمامة، فبطريق أولى يستفاد منها اشتراط العدالة فيها.

إن قلت: من تلبس في زمان بالظلم أو الفسق و آمن بعده أو تاب لا يصدق حين تصدى الإمامة أنه ظالم و فاسق؟

قلت: إن التزمنا في الأصول أن المشتق مجاز فيما انقضى عنه المبدأ و حقيقه في المتلبس بالمبدأ حال النسبه، و لكن كما حقق في الأصول «أن الأوصاف العنوانيه التي توءخذ في موضوعات الأحكام على أقسام ثلاثه، ثانيها أن يكون لأجل الإشاره إلى عليه المبدأ للحكم مع كفايه مجرد صحه جري المشتق عليه و لو فيما مضى.

وقد يكون أخذ العنوان مثل الظالم إشاره إلى عليه المبدأ حدوداً و بقاءً للحكم ولو تلبس الذات بالمبدأ آنا ما مع فرض صحه كون حمل المشتق على الذات و لو في زمن الماضي علّه تامه للحكم.

و بعبارة أخرى العلّه لثرتب الحكم في مثل عدم نيل الإمامة إلى الظالم هي صرف وجود المبدأ و مجرد اتصاف الذات بها و لو في زمن

١- تفسير الكاشف، ج ١، ص ١٩٨، المطبوع في بيروت.

ص: ١٣٣

ما و إن انقضى المبدأ و زال بعد ذلك عن الذات، و فى الحقيقة هذا من قبيل الحكمه للحكم يعنى التلبس بالمبدأ أعنى الظلم و لو فى زمان ما، يوجب جعل الحكم إلى الأبد و لو انقضى المبدأ.

قال المحقق الخراسانى فى بيان القرينه لهذا التوجيه: «فإن الآيه الشريفه فى بيان جلاله قدر الإمامه و الخلافه و عظم خطرهما و رفعه محلها، و أنّ لها خصوصية من بين المناصب الإلهيه، و من المعلوم أنّ المناسب لذلك هو أن لا يكون المتقمص بها متلبساً بالظلم أصلاً، كما لا يخفى... فيكون معنى الآيه و الله العالم من كان ظالماً و لو آنأ فى الزمان السابق لا ينال عهدى أبداً» (١).

قال الجصاص: «إنّ قوله معترض: «الحكم يدور مدار وجود الموضوع»، ليس ضابطاً كلياً، بل الأحكام على قسمين: قسم كذلك، و آخر يكفى فيه اتّصاف الموضوع بالوصف و العنوان آنما و لحظه خاصه، و إن انتفى بعد الاتّصاف، فقوله «الخير حرام» أو «فى السائمه زكاه» من قبيل القسم الأول، و أمّا قوله: «الزاني يحدّ» و «السارق يقطع» فالمراد منه أنّ الإنسان المتعلّق لهما يكون محكوماً بهما و إن زال العنوان و تاب السارق و الزانى، و مثله، «المستطيع يجب عليه الحجّ» فالحكم ثابت و إن زالت عنه الاستطاعه تقصيراً لا عن قصور» (٢).

١- كفايه الأصول، ج ١، بحث المشتقّ، ص ٧٤-٧٦.

٢- تفسير الأحكام للجصاص من علماء العامه، ج ١، ص ٧٢.

ص: ١٣٤

وروى هشام ابن سالم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات... وقد كان إبراهيم نبياً وليس بإمام حتى قال الله: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» من عبد صنماً أو وثناً لا يكون إماماً» (١).

الظلم كما نقل عن أهل اللغة: التعدي عن الحق. والشرك بالله بعباده الصنم والوثن من أعظم مصاديق الظلم بالله وبالنفس.

قال محيي الدين: «ومن العجب أن يجوز الشافعي ونظرائه إمامه الفاسق ومن لا يؤمن على حسبه كيف يصح أن يؤمن على قنطار دين؟» (٢).

في تحف العقول عن الصادق عليه السلام: «فوجه الحلال من الولاية ولاية الولي العادل الذي أمر الله بمعرفته وولايته والعمل له في ولايته، وولاية ولاته، وولاه ولاته بجهة ما أمر الله به الولي العادل، فإذا صار الولي ولي عدل بهذه الجهة فالولاية له والعمل معه و معاونته وتقويته حلال محلل و حلال الكسب معهم... وأما وجه الحرام من الولاية فولاية الولي الجائر و ولاية ولاته... والعمل لهم و الكسب معهم بجهة الولاية لهم حرام و محرّم، معذب من فعل ذلك على قليل من فعله أو كثير...» (٣).

١- الأصول من الكافي، ص ١٧٤ و ١٧٥، باب طبقات الأنبياء، الحديث ٢.

٢- المنقول عن تفسير القرطبي لمحمد علي الصابوني، ج ١٦، ص ٣١٢.

٣- تحف العقول، ص ٣٣٢.

ص: ١٣٥

الرابع من شروط الإمامة المتفق عليها بين الفريقين: العلم والاجتهاد الفقاهة، فإمامه الجاهل بالأحكام أو المقلد لها غير جائزه و يدل على ذلك مضافا إلى حكم العقل و بناء العقلاء على اشتراط العلم و الاجتهاد فى الأحكام الآيات و الروايات الواردة من طريق الفريقين.

أما الآيات فمنها قوله تعالى: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» (١) الآية جىء بها فى عداد الآيات الدالة على أحقيته تبعيه الله فى قبال عباده الأصنام، و الهدايه كما قال بعض المفسرين بمعنى الإيصال إلى المطلوب و هو خاص بالله تعالى و يمكن أن يستفاد من إطلاق الآية كما استفاد الإمام على عليه السلام (٢)، أن تبعيه الإمام الذى يهتدى بنفسه فى أحكام الله و لا يحتاج إلى التقليد و التعلم من الغير أحق بالاتباع من غيره.

ومنها قوله تعالى «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسِيطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (٣) إن بنى إسرائيل قالوا لنبيهم يوشع أو شمعون: ابعث لنا ملكا نقاتل معه فى

١- يونس، آيه ٣٥.

٢- كتاب سليم بن قيس، ص ١١٨.

٣- البقره، آيه ٢٤٧-٢٤٦.

ص: ١٣٦

سبيل الله، فلمّا تولّى أكثرهم عن القتال قال لهم نبيهم: إنّ الله بعث لكم طالوت ملكاً فاعترضوا فى ملكه عليهم بعدم سعته فى المال فقال عليه السلام: ملاك الملك والسلطنة قوّه الجسم و الاتّساع فى العلم لا المال، فيستفاد من الآية أنّ ملاك الولاية والسلطنة و الملك هو العلم الوافى و الفقيه لتشخيص الحوادث و النوازل وأحكامها.

أمّا الروايات الدالّة على اعتبار الفقيه و الأعلّميه فمنها: ما فى نهج البلاغه عن على عليه السلام «أيّها الناس إنّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه و أعلمهم بأمر الله، فإنّ شغبَ شاعِبُ استعتب، فإنّ أبى قُوتِلَ» (١).

قوله عليه السلام: «شغب» أى هتج الفساد. «استعتب» أى طلب فيه الرضا بالحقّ. كلمه أحقّ فى قوله عليه السلام «أحقّ الناس» منسلخ عن معنى التفضيل و هو أفعل الوصفى التعيينى، يعنى لا يكون غير الأعلّم بأمر الله ذا حقّ لتصدّى الولاية و الحكومه.

ومن الروايات: ما فى كتاب سليم بن قيس عن أمير المؤمنين عليه السلام: أفينبغى أن يكون الخليفة على الأمّة إلّا أعلمهم بكتاب الله و سنّه نبيّه (٢)، و قد قال الله: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى» (٣).

١- نهج البلاغه، فيض، ص ٥٠٨؛ عبده، ج ٢، ص ١٠٤، الخطبه ١٧٣؛ صبحى صالح، ص ٢٤٧.

٢- كتاب سليم بن قيس، ص ١١٨.

٣- يونس، آيه ٣٥.

ص: ١٣٧

وقال: «وزاده بسطه في العلم و الجسم» (١) و قال: «أو إثارة من علم» (٢) الإثارة في كلمات اللغويين و المفسرين بمعنى الرواية و العلامة و ما بقى من شيء. و في الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام: «أو إثارة من علم» إنما عنى بذلك علم أوصياء الأنبياء» (٣).

وما رواه البرقي في المحاسن عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم قال: «مَنْ أَمَّ قَوْمًا و فيهم أعلم منه أو أفقه منه لم يزل أمرهم في سفالٍ إلى يوم القيامة» (٤).

الشرط الخامس المتفق عليه: القوّة و حسن الولاية.

أبو جعفر الباقر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم: «لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصالٍ: ورعٌ يحجزه عن معاصي الله، و حلمٌ يملك به غضبه، و حسن الولاية على من يلي حتّى يكون لهم كالوالد الرحيم» (٥).

وقال أمير المؤمنين على عليه السلام: «أيها الناس، إن أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه...» (٦). حسن الولاية في الرواية الأولى يشمل الحلم

١- البقرة، آيه ٢٤٧.

٢- الأحقاف، آيه ٤.

٣- نور الثقلين، ج ٥، ص .

٤- المحاسن، ج ١، ص ٩٣، الباب ١٨ من كتاب عقاب الأعمال، الحديث ٤٩.

٥- الأصول من الكافي، ج ١، ص ٤٩٧، كتاب الحجّة، الحديث ٨.

٦- نهج البلاغة، فيض، ص ٥٨٨؛ عبده، ج ٢، ص ١٠٤؛ صبحي صالح، ص ٢٤٧، الخطبه ١٧٣.

ص: ١٣٨

و التدبير و السياسه و رعايه حقوق الناس، و القوّه في الروايه الثانيه بمعنى الشجاعه و القدره الروحيه و البدنيه و الإراده و التصميم و....
الشرط السادس المتفق عليه في الإمام: الذكوريه.

قال العلامة الحلّي في عداد شرائط الإمام «أن يكون ذكراً لِيَهَابَ و لِيَتِمَكَّنَ مِنْ مَخَالَطَةِ الرِّجَالِ» (١).

وفي الفقه على المذاهب الأربعة: «اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، مُكَلَّفًا، حُرًّا، ذَكَرًا...» (٢).

فلنذكر الآيات و الروايات في اعتبار الذكوره في الإمام، فمنها قوله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ» (٣).

قال الطبرسي: «يقال رجلٌ قِيمٌ و قِيَامٌ و قَوَامٌ. و هذا بناءٌ للمبالغه و التكثير. قِيمُونَ عَلَى النِّسَاءِ، مُسَلِّطُونَ عَلَيْهِنَّ فِي التَّدْبِيرِ و التَّأْدِيبِ و الرِّيَاضَةِ و التَّعْلِيمِ» (٤).

أقول: «القَوَامُ» صيغه المبالغه بمعنى القائم بنفسه المقيم لغيره بقيمومه الله تعالى، مثل الطهور الذي هو طاهر بنفسه و مطهّر لغيره، و الرجال قِيمُونَ عَلَى النِّسَاءِ و يَدَبِّرُونَ أُمُورَهُنَّ، و قوله سبحانه:

١- التذكرة، ص ٤٥٢.

٢- الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٥، ص ٤١٦، يبحث شروط الإمامه.

٣- النساء، آيه ٣٤.

٤- مجمع البيان، ج ٢، ص ٤٣.

ص: ١٣٩

«فَضَّلَ اللَّهُ» يعنى جعل الفضيله للرجال بعضهم على بعض و على النساء. و هى الفضيله التكوينية فى القوى و العقل و التدبير، و هذه الفضيله أوجبت القيمومه و جعل اختيار المال و إنفاقه لهم. و بمناسبه الحكم والموضوع فى الموارد التى يحتاج فيها إلى القيمومه فالرجال قَوَّامُونَ على النساء.

قال فخر الدين الطريحي: «أى لهم عليهن قيام الولاء و السياسه، و علل ذلك بأمرين: أحدهما و هو موهوبى لله و هو أَنَّ اللَّهَ فَضَّلَ الرِّجَالَ عليهنَّ بأُمُورٍ كثيره من كمال العقل و حسن التدبير و تزايد القوّه فى الأعمال و الطاعات، و لذلك خُصَّوا بالنبوّه و الإمامه و الولايه و إقامه الشعائر و الجهاد و قبول شهادتهم فى كلّ الأمور و مزيد النّصيب فى الإرث و غير ذلك، و ثانيهما كسبى و هو أنّهم ينفقون عليهنَّ و يعطونهنَّ المهور، مع أن فائده النكاح مشتركه بينهما» (١).

العباره كما ترى تعطى أن القيمومه جعل تكوينى و بتبعه جعل اختيار المال والإنفاق و إعطاء المهر بيد الرجال تشريعاً.

قال الفاضل الجواد الكاظمى فى المسالك: «الرجال قَوَّامُونَ على النساء» قيمون عليهنَّ فى التدبير كقيام الولاه على رعيتهن و علل تعالى ذلك بأمرين: موهبى أشار إليه بقوله «بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ» أى بسبب

ص: ١٤٠

تفضيله «بعضهم على بعض» أى الرجال على النساء، وذلك بالعلم والعقل وحسن الرأى والتدبير والعزم ومزيد القوه فى الأعمال والطاعات والفروسيه والرمى، وأنّ منهم الأنبياء والأئمة والعلماء، وفيهم الإمامه الكبرى وهى الخلافه، والصغرى وهى الاقتداء بهم فى الصلاه، وأنهم أهل الجهاد والأذان والخطبه، إلى غير ذلك ممّا أوجب الفضل عليهن» (١).

قال فى الكشف: «وفيه دليل على أنّ الولاية إنّما يستحقّ بالفضل لا بالتغليب والاستطاله والقهر» (٢).

وقال العلامة الطباطبائى: «الحكم القواميه مجعول لقبيل الرجال على قبيل الرجال فى الجهات العامه التى ترتبط بها حياه القبيلين جميعاً. فالجهات العامه التى ترتبط بفضل الرجال كجهتى الحكومه والقضاء مثلاً اللتين يتوقّف عليها حياه المجتمع و إنّما يقومان بالتعقل الذى هو فى الرجال بالطبع أزيد منه فى النساء. وكذا الدفاع الحربى الذى يرتبط بالشده وقوه التعقل، كلّ ذلك ممّا يقوم به الرجال على النساء، وعلى هذا فقوله: «الرّجال قوامون على النساء» ذو إطلاق تام» (٣).

و من الآيات: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ

١- مسالك الأفهام، ج ٣، ص ٢٥٧.

٢- الكشف، ج ١، ص ٥٠٥.

٣- الميزان، ج ٤، ص ٣٤٣؛ طبعه أخرى، ج ٤، ص ٣٦٥.

ص: ١٤١

دَرَجَةُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (١) قال محمد الجواد مغنیه: اختلف العلماء و المفسرون فی المراد من هذه الدَّرَجَة التي امتاز بها الرَّجل على المرأة فقیل: هي العقل و الدين، و قيل: هي الميراث. و قيل: هي السیادة أى أنَّ علیها أن تسمع من الرجال و تطیع و من الطَّریف أنَّ بعضهم فسر الدَّرَجَة باللحیه كما جاء فی أحكام القرآن للقاضی أبی بکر الأندلسی» (٢).

و منها قوله تعالى: «أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ» (٣) جعل المشركون الملائكة الذين هم عباد الرحمان اناثا، و قالوا هم بنات الله و جعلوا لأنفسهم البنین فأنكر الله عليهم بهذه الآیه التي تحكى عن طبیعه المرأة و أنَّها ظریفه الإحساس و میاله إلى الزینه و لا تقدر على المنطق الفصیح فی مقام المخاصمه و فی إقامه الحجَّه ضعیفه، و من مناصب الإمام الولاية و القضاء و هما يحتاجان إلى قوّه التفكير و الاستدلال القوی فی اثبات الحق.

و منها أيضاً قوله تعالى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى...» (٤) أمر الله تعالى النساء بالقرار فی بیوتهنَّ، و التبرج الظهور للناس كظهور البروج لناظریها. و تصدَّى الولاية و

١- البقره، آیه ٢٢٨.

٢- تفسير الكاشف، ج ، ص ٣٤٣.

٣- الزخرف، آیه ١٨.

٤- الأحزاب، آیه ٣٣.

ص: ١٤٢

القضاوه الذين هما من شؤون الإمامة تحتاجان إلى الخروج من البيت و الظهور عند عامّة الناس و التكلّم و إلقاء الخطابه معهم، والمرأه ممنوعه منها.

و أما الروايات: فمنها ما فى البخارى بسندها عن أبى بكر، قال: لقد نفعنى الله بكلمه سمعتها من رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم، قال: لمّا بلغ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم و لو أمرهم امرأة» (١) كانت قياده جيش حرب الجمل مع عائشه و كانت على جمل.

وفى كتاب أمير المؤمنين على عليه السلام إلى ابنه الحسن عليه السلام: «وإياك و مشاوره النساء فإن رأيهن إلى أفن، و عزمهن إلى وهن، و اكفف عليهن من أبصارهن بحجابك إياهن فإن شدّه الحجاب أبقى عليهن... و إن استطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل، و لا تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها، فإن المرأة ريحانه و ليست بقهرمانه، و لاتعدّ بكرامتها نفسها...» (٢) الألفن: النقص، و الوهن: الضعف، القهرمان الذى يحكم فى الأمور و يتصرّف فيها بأمره.

فهذه الآيات و الروايات بإطلاقها و صراحتها تدلّ على عدم

١- صحيح البخارى، ج ٣، ص ٩٠، كتاب المغازى.

٢- نهج البلاغه، الكتاب ٣١، فيض الإسلام، ص ٩٣٨؛ صبحى، ص ٤٠٥؛ عبده، ج ٣، ص ٦٣.

ص: ١٤٣

تناسب الإمامة بشعبها و منها الولايه و القضاء مع طباع المراه.

قد ذكرنا إلى هنا سته شروط للإمام الوالى، و هى متفق عليها بين الشيعة الإماميه و إخواننا أهل السنّه، و بقى أمور وقع البحث و الخلاف فى اعتبارها و هى طهاره المولد، عدم البخل و الطمع، البلوغ، سلامه الأعضاء و الحواس، الحرّيه، القرشيّه، العصمه و كون الإمام منصوباً عليه بالنصّ.

الشرط السابع للإمام: طهاره المولد.

وأما طهاره المولد فلم يتعرّض ظاهراً علماء أهل السنّه اعتبار هذا الشرط و تعرّض له أصحابنا الإماميه فى باب شروط القاضى و كذا فى المفتى.

قال صاحب الجواهر تبعاً للمحقّق فى الشرايع: «وكذا لا- ينعقد القضاء لولد الزنا بناء على كفره... أمّا على غيره فالعمده الإجماع المحكى و فحوى ما دلّ على المنع من إمامته و شهادته إن كان قلنا به موءيداً بنفر طباع الناس منه»^(١).

توضيح العبارة: بناء على كفر ولد الزنا لا كلام فى عدم انعقاد إمامته، و أمّا بناء على عدم كفره إن وجد الدليل على المنع من إمامه ولد الزنا فى الصلاه و عدم شهادته و قلنا بمنع إمامته فى الصلاه، فالدليل على عدم صحّه قضاوته، الإجماع المحكى و الأولويه و يوءيد

ص: ١٤٤

ذلك تنفّر طباع الناس من قضاؤه ولد الزنا.

أقول: يدلّ على عدم انعقاد الإمامة لولد الزنا مضافاً إلى أصل عدم الولاية أمور:

الأول فحوى ما دلّ على اشتراط طهاره المولد في إمام الجماعة و عدم قبول شهاده ولد الزنا.

الثاني: الأخبار الظاهره في النجاسه الباطنيه و القذاره المعنويه لولد الزنا فلا يصحّ للإمامه.

الثالث: ما دلّ على عدم الخير فيه، قال زراره سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا خير في ولد الزنا» (١).

يستفاد من جميع ذلك تنفّر طباع الناس عن ولد الزنا فلا يناسب منصب الإمامه و القضاء و الولاية له، و ينبغي أن يكون الإمام منزهاً عن كلّ ما يوجب تنفّر الطباع و رغبتهم عنه.

قال المحقق الطوسي: يجب في النبي العصمه... و عدم السّهو و كلّما ينفّر عنه من دناءه الآباء و عهر الأمّهات و الفحشاء و الزنا و الفظايع الخشونه (٢).

أقول: ملاك عدم ما يوجب تنفّر طباع الناس في النبي و الإمام واحد و لا اختصاص له بمنصب النبوه لأنّه أمر عقلي.

١- بحار الأنوار، ج ٥، ص ٢٨٥، باب ولد الزنا، الحديث ٦.

٢- تجريد الاعتقاد المقصد الرابع في النبوه، المسأله الثالثه.

ص: ١٤٥

الشرط الثامن: أن لا يكون الإمام من أهل البخل و الطمع و المصانعة.

لم يتعرض لهذا الشرط إخواننا أهل السنّة و لعلمهم اكتفوا منها باشتراط صفه العدالة، فتعرض لبيان اعتباره و الدليل عليه فنقول: بما أنّ الوالى مسلّط على أعراض المسلمين و أموالهم فينبغى له رعايه مصالح المسلمين و استيفاء حقوقهم، والبخل لأنّه «عارٌّ و جامع لمساوئ العيوب و زمام يقاد به إلى كلّ سوء و لكونه من شرّ خصال الرجال»^(١) يمنع عن صرف المال فى مصالح المجتمع، و كذا الطمع يوجب الجور على الناس و حرص الوالى فى نهب أموالهم و ذخائرهم، و المصانعة تمنع عن إقامة الحقّ و الاستقلال فى الرأى و هذه الصفات الذميمة تضرّ بعداله الإمام و توجب فسقه و عزله عن الإمامة و عدم نفوذ رأيه.

قال على عليه السلام: «قد علمتم أنّه لا- ينبغى أن يكون الوالى على الفروج و الدماء و المغانم و الأحكام و إمامه المسلمين البخل فتكون فى أموالهم نهمته، و لا الجاهل فيضلهم بجهله، و لا المرتشى فى الحكم فيذهب بالحقوق...»^(٢).

النّهم بفتح النون و سكون الهاء إفراط الشهوة و المبالغة فى

١- نهج البلاغه، كلمات القصار الرقم ٣، ص ٢٣٤ و ٣٧٨.

٢- نهج البلاغه، الخطبه ١٣١، فيض الإسلام، ص ٤٠٧؛ عبده، ج ٢، ص ١٩؛ صبحى صالح، ص ١٨٩.

ص: ١٤٦

الحرص و الطمع وفي نهج البلاغه عن على عليه السلام : «لا يقيم أمر الله سبحانه إلا مَنْ لا يصانع و لا يضارع و لا يتبع المطامع» (١). الأمر بمعنى الولايه و لا- يصانع أى لا يوارى فى الحقّ ولا يدهن فى إقامته و لا يضارع أى لا يشابه المبطلين؛ يعنى ينبغى أن يكون الإمام الوالى مستقلاً فى رأيه و نظره و لا- يشابه نفسه مثل عوام الناس و لا- يقع تحت تأثير العواطف و الروابط فى إجراء القوانين لإحقاق حقوق الناس.

الشرط التاسع: البلوغ لم يتعرّض الإماميه اعتبار البلوغ فى الإمام و لعلّ وجه عدم ذكره عندهم عدم اعتبارها فى الإمام بالمعنى الخاصّ أى المعصوم عليه السلام فقط، أمّا اشتراطها فى الإمام بالمعنى الأعمّ فلا محيص عندهم عن الالتزام بها، كما التزموا بها فى القاضى و المفتى الذى يراى تقليده.

والصبي لعدم استقلاله و كونه مرفوعاً عنه القلم و مسلوباً عنه العبارة؛ أى لا اعتبار بها و هو مؤلّى عليه بحكم الشرع، فلا يصلح للإمامه و لا القضاء، و إن حصلت له سائر الشرائط المعتبره، و عند الشكّ فى جواز انعقاد الإمامه معه يرجع إلى أصل العدم؛ لأنّ الأصل كما مرّ فى أوّل البحث عدم ولايه أحد على أحد إلا ما خرج بالدليل.

١- نهج البلاغه، الحكمة ١١٠، فيض، ص ١٣٧؛ عبده، ج ٣، ص ١٧٦؛ صبحى صالح، ص ٤٨٨.

ص: ١٤٧

وفى نهج البلاغه للإمام على عليه السلام: «يأتى على الناس زمان لا يقرب فيه إلا الماحل، ولا يُظرف فيه إلا الفاجر، ولا يضعف إلا المنصف، يعدون الصدقه فيه غرماً، وصله الرحم مَنّاً، والعباده إستطاله على الناس، فعند ذلك يكون السلطان بمشوره النساء وإماره الصبيان و تدبير الخصيان»^(١).

قوله عليه السلام: الماحل بمعنى الساعى فى الناس بالوشايه و التمامه و محلّ إلى الأمير أى سعى إليه. و لا يظرف أى لا يعدّ ذكياً و الاستطاله التفوق على الناس والتزايد عليهم فى الفضل و السلطنه عليهم. و السلطان: الحجه و سُمى المَلِك بذلك؛ لأنه به تقام الحجه و الحقوق وله السلطنه على الناس.

عدم اشتراط البلوغ في الأنبياء والأئمة المعصومين

قال الله تبارك و تعالى: «يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً * وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيّاً»^(٢).

قال الإمام الفخر الرازى: اعلم أنّ الله تعالى وصف يحيى فى هذه الآيات بصفات تسع: الصفه الأولى كونه مخاطباً من الله تعالى بقوله: «يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ» الكتاب المذكور يحتمل أن يكون هو

١- نهج البلاغه، الحكمة ١٠٢، فيض، ١١٣٢؛ عبده، ج ٣، ص ١٧٣؛ صبحى، ص ٤٨٥.

٢- مريم، آيه ١٣-١٢.

ص: ١٤٨

التوراه. قوله بقوة، المراد منه الجد والصبر على القيام بأمر النبوة.

الصفة الثانية: قوله تعالى: «وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا» اعلم أن في الحكم أقوالاً:

الأول: إنه الحكمه، و هو الفهم في التوراه و الفقه في الدين.

والثاني: إنه العقل، روى أنه قال: ما للعب خلقتنا.

والثالث: إنه النبوة، فإن الله أحكم عقله في صباه و أوحى إليه و ذلك؛ لأن الله تعالى بعث يحيى و عيسى عليهما السلام و هما صبيان، و الأقرب حمله على النبوة لوجهين:

الأول: أن الله تعالى ذكر في هذه الآيه صفات شرفه و منقبته، و معلوم أن النبوة أشرف صفات الإنسان فذكرها في معرض المدح أولى من ذكر غيرها.

الثاني: أن الحكم «وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ» هو ما يصلح لأن يحكم به على غيره و لغيره على الإطلاق، و ذلك لا يكون إلا بالنبوة.

فإن قيل: كيف يعقل حصول العقل و الفطنة و النبوة حال الصبا؟ قلنا: هذا السائل إما أن يمنع من خرق العاده أو لا يمنع منه، فإن منع فقد سد باب النبوات، وإن لم يمنع فقد زال هذا الاستبعاد، فإنه ليس استبعاد صيروره الصبي عاقلاً أشد من استبعاد انشقاق القمر و انفلاق البحر. انتهى كلامه (١).

ص: ١٤٩

استدل الإمام الفخر الرازى لإعطاء منصب النبوة ليحيى عليه السلام فى حال الصباوه بوجهين، وقال فى بيان الوجه الثانى: الحكم الذى آتاه الله ليحيى بن زكريا هو النبوة؛ لأن الحكم ما يصلح للاحتجاج به على الغير و له على الإطلاق، وقال فى جواب استبعاد المعترض لحصول العقل و الفطانه و النبوة للصبي: إن هذا من قبيل خوارق العادات فى المعجزات، و ليس بأشدد من شق القمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، و انفلاق البحر لموسى عليه السلام .

قال الفخر الرازى: قوله تعالى «كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا * قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ» (١) الآية.

«كَانَ فِي الْمَهْدِ» بمعنى حصل و وجد. قوله تعالى: «آتَانِيَ الْكِتَابَ» و فيه مسائل:

المسألة الأولى: اختلف الناس فيه، فالجمهور على أنه قال هذا الكلام حال صغره، أما الأولون فلهم قولان:

أحدهما: أنه كان فى ذلك الصغر نبياً.

والثانى: لما بلغ أربعين سنة بعثه الله نبياً.

و قال الأولون: إنه لا امتناع فى كونه نبياً فى ذلك الوقت و قوله: «آتَانِيَ الْكِتَابَ» يدل على كونه عيسى بن مريم عليهما السلام نبياً فى ذلك

ص: ١٥٠

الوقت أى الصّباوه.

قوله تعالى: «وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا» فان قيل: كيف أمر بالصلاة والزكاة مع أنّه كان صغيراً والقلم مرفوع عنه على ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم: «رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ...» الحديث. فلعلّ الأولى أن يقال: إنّ تعالى جعله مع صغر جثته قوى التركيب، كامل العقل بحيث كان يمكنه أداء الصلاة والزكاة (١). انتهى كلامه.

فيمكن إعطاء النبوه والتكليف للصبي مع صغر جسمه باستكمال عقله وقواه بعد وجود المقتضى فيه، ولا مانع له من إعطاء مقام النبوه.

قال العلامة الطباطبائي: وقوله: «آتَانِي الْكِتَابُ» إخبارٌ بإعطاء الكتاب، والظاهر أنّه الإنجيل، وفي قوله: «وَجَعَلَنِي نَبِيًّا» إعلامٌ بنبوته عيسى بن مريم، وقد تقدّم في مباحث النبوه فى الجزء الثانى من الكتاب الفرق بين النبوه والرساله، فقد كان يومئذ نبياً فحسب، ثم اختاره الله للرساله، و ظاهر الكلام أنّه كان أوتى الكتاب والنبوه، لا أنّ ذلك إخبارٌ بما سيقع (٢). انتهى كلامه رحمه الله.

قال الطبرسى: «وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا» (٣) أى آتينا النبوه فى حال صباه، وهو ابن ثلاث سنين عن ابن عباس، و روى العياشى

١- التفسير الكبير، ج ٢١، ص ٢١٥-٢١٣.

٢- الميزان، ج ١٤، ص ٤٧.

٣- مريم، آيه ١٢.

ص: ١٥١

بإسناده عن علي بن أسباط قال: قدمت المدينة و أنا أريد مصر، فدخلت على أبي جعفر محمد بن علي الرضا جواد الائمه عليه السلام و هو إذ ذاك خماسي، فجعلت أتأمله لاء صفة لأصحابنا بمصر، فنظر إلي فقال عليه السلام لي: يا علي إن الله قد أخذ في الإمامه كما أخذ في النبوه، قال: «وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا»، و قال: «آتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا» فقد يجوز أن يعطى الحكم ابن أربعين سنه، و يجوز أن يعطاه الصبي^(١). انتهى كلامه.

أقول: في هذه العبارة تصريح بأن قضاء الله قد يتعلق بإعطاء النبوه لابن أربعين سنه مثل يوسف عليه السلام^(٢)، و قد يتعلق بإعطائها للصبي و هو ابن ثلاث سنين مثل يحيى بن زكريا عليه السلام، و روايه علي بن أسباط ترفع الاستبعاد في إعطاء النبوه أو الإمامه من الله للصبي، و تدل على جواز إعطاء منصب الإمامه لمثل محمد بن علي بن موسى الرضا عليه السلام و هو ابن سبع أو تسع سنين أو خمس سنين، على اختلاف الروايات.

قال صاحب الجواهر: «فلا ينعقد منصب القضاء لصبي و لو مُراهق، و لا مجنون و لو أدواراً حال جنونه؛ لسلب أفعالهما و أقوالهما، و كونهما موّلّٰي عليهما، فلا يصلحان لهذا المنصب العظيم، و

١- مجمع البيان، ج، ص ٥٠٦.

٢- يوسف، آيه ٢٢.

ص: ١٥٢

منصب الإمامه ليحيى عليه السلام و للّصّاحب روحى له الفداء إنّما كان لنوع من القضاء الإلهى، نحو عيسى بن مريم عليهما السلام «(١) انتهى كلامه.

فلا ينعقد منصب القضاء و النبوه و الإمامه للصبي، و أمّا انعقادها و إعطائها لبعض الأنبياء مثل يحيى و عيسى عليهما السلام و لبعض الأئمة المعصومين فى سنّ الصباوه مثل محمّد بن على التقي عليهما السلام و صاحب الأمر المهديّ عج لقضاء من الله و حكمه رآها، و الله العالم بحقائق الأمور.

قال الشيخ المفيد فى إرشاده: و كان المأمون قد شغف بأبى جعفر عليه السلام لما رأى من فضله مع صغر سنّه، و بلوغه فى العلم و الحكمه و الأدب و كمال العقل ما لم يساوه فيه أحدٌ من مشايخ أهل الزمان، فزوّجه ابنته أمّ الفضل و حملها معه إلى المدينه، و كان متوفراً على إكرامه و تعظيمه و إجلال قدره (٢).

روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن أحمد بن محمّد بن أبى نصر قال: دخلتُ و صفوان بن يحيى على الرضا عليه السلام و أبو جعفر عنده، ما تمّ له ثلاث سنين، فقلنا له: جعلنا الله فداك إن و نعوذ بالله من حدث يحدث من القائم بعدك؟ قال ابني هذا، قلت: و هو هذا السنّ؟ فقال: «إنّ الله احتجّ بعيسى و هو ابن سنتين، إنّ الإمامه تجرى مجرى

١- جواهر الكلام، ج ١٢، ص ٤٠، للشيخ محمّد بن حسن النجفى.

٢- الإرشاد، ص ٣١٩.

ص: ١٥٣

النَّبَوَّة (١).

أقول: أجرى على بن موسى الرضا عليهما السلام الإمامه مجرى النبوة ونزلها منزلتها فى إمكان إعطائها لمن لم يبلغ حد البلوغ لمصلحه اقتضتها الحكمة الإلهيه.

وروى أن محمداً الجواد عليه السلام دخل على عم أبيه على بن جعفر الصادق عليهما السلام فقام واحترمه وعظمه فقالوا: إنك عم أبيه وأنت تعظمه؟ فأخذ بيده لحيته وقال: إذا لم ير الله هذه الشبيه للإمامه أراها أهلاً للنار إذا لم أقر بإمامته (٢). محمد الجواد

أقر على بن جعفر لإمامه ابن ابن أخيه محمد بن على التقي وعظمه مع شيعته وكبر سنه، وقال: إن لم أقر بإمامته فاكون من أهل النار.

وقال ابن حجر من مؤرخى أهل السنه: «إن على بن محمد العسكري لم يخلف ولداً إلا أبا القاسم، محمد، الحجّه هذه ألقاب المهدي «ع»، وكان عند وفاه أبيه ابن خمس سنين، ولكن أعطاه الله الحكمة فى هذا الزمان» (٣).

أقول: قد يتوهم عدم صحه إمامه الصبى، وكذا إيمانه وإسلامه، ويشكل فى إيمان على بن أبى طالب عليه السلام برسول الله و هو ابن ثمان أو

١- إثبات الهداه، ج ٣، ص ٣٢٦.

٢- ينابيع الموده، ص ٣٨٦، للحافظ سليمان بن إبراهيم.

٣- الصواعق المحرقة، ص ١١٤.

ص: ١٥٤

عشر سنين، و لا قيمه لإيمان غير البالغ و إسلامه، فلا يكون أمير المؤمنين على عليه السلام أول من آمن برسول الله. و يردّ هذا التوهم مضافاً إلى أنّه اجتهد في مقابل النصّ و مخالف لكتاب الله المجيد بعدم قياس الأنبياء و الأئمة المعصومين بغيرهم، و لا يكون البلوغ شرطاً للنّبوة و الإمامه، و الله تعالى لعنايته الخاصّه بهم يستكمل عقولهم و يعدّهم لإيتاء المناصب العاليه، بل إيمان الصبي و إسلامه لنبوغه العقلي و درايته في زمان الجاهليه و ثقافه الكفر و الشرك فضيله له لا نقيصه.

عن على بن موسى الرضا عليهما السلام : «إنّ العبد إذا اختاره الله عزّ و جلّ لأمر عبادته شرح صدره لذلك، و أودع قلبه ينابيع الحكمة و ألهمه العلم إلهاماً، فلم يعى بعدّ بجواب و لا يحير فيه عن الصواب، و هو معصوم موءيد موفق مسدّد، قد أمن الخطأ و الزلل و العثار، يخصّه الله عزّ و جلّ بذلك ليكون حجّه على عبادته و شاهده على خلقه، و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء و الله ذو الفضل العظيم» (١).

فتحصّل بحمد الله من جميع ما ذكرنا أنّ البلوغ شرط في إمامه غير المعصوم، أمّا في المعصوم فلا دليل على اشتراطه، بل القضايا الخارجيه أول دليل على عدم اشتراط البلوغ في انعقاد الإمامه و النّبوة للمعصومين الموءيدّين المسدّدين من عند الله، فيجب متابعتهم و

١- بحار الانوار، ج ٢٥، ص ١٢٨، كتاب الإمامه.

ص: ١٥٥

الالتزام بولايتهم وعدم جواز مخالفتهم ونقض بيعتهم.

الشرط العاشر فى الإمام سلامه الأعضاء والحواس.

قال الماوردى: الثالث: سلامه الحواس من السمع والبصر واللسان؛ ليصح معها مباشرة ما يدرك بها.

والرابع: سلامه الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعه النهوض. انتهى.

كما يستفاد من تعليل الماوردى لسلامه الحواس، لما كان من لوازم الإمامه مباشرة الأمور وفصلها، اعتبرت سلامه القوه الباصره و السامعه و الناطقه؛ ليقدر الإمام بها على إتيان الوظائف المختصه به، و الظاهر عدم دليل خاص على اعتبار سلامه الحواس والأعضاء، نعم اعتبار حسن الولاية والقوه فيها يستدعى عدم نقص الأعضاء والحواس المقتضى لتعطيل مسؤوليات الإمام الوالى، أو يوجب تنفر الطباع منه.

نعم اعتبر نصير الدين الطوسى فى النبى أموراً لا يبعد تعدّيها إلى الإمام لوحده الملاك فيهما، وهى كمال العقل والذكاء والفطنه وقوه الرأى وعدم السهو فى المعصوم وكلما يُنفّر عنه من دناءه الآباء وعهر الأمهات الزنا والفحشاء والفضاضه الخشونه وشبهها.

وقال العلامة فى شرحها: وأن يكون فى غايه الذكاء والفطنه وقوه الرأى، بحيث لا يكون ضعيف الرأى متردداً فى الأمور متحيراً؛ لأن ذلك من أعظم المنفّرات عنه... وأن يكون منزهاً عن الفضاضه و

ص: ١٥٦

الغلظة؛ لئلاّ يحصل النفرة عنه، و أن يكون منزهاً عن الأمراض المنفرة مثل الجذام و البرص، و عن كثير من المباحات الصارفة عن القبول منه القادحة فى تعظيمه نحو الأكل على الطريق و غير ذلك؛ لأنّ كلّ ذلك ممّا ينفر عنه (١).

الشرط الحادى عشر القرشيه.

وقد شرطها فى الإمامه أكثر علماء السنّه و ادّعى كثير منهم الاتفاق عليها.

نعم قال ابن خلدون: «واختلف فى شرط خامس، و هو النسب القرشى» (٢).

وفى الفقه على المذاهب الأربعة: «خامساً: أن يكون قرشياً إذا وجد قرشى جامع الشروط فإن عُدِمَ فمتسبب إلى كنانة... و لا يشترط فيه كونه هاشمياً بالاتفاق» (٣).

قال الشهيد الثانى فى الروضه: «القرشيه هى المنتسبه بالأب إلى النضر بن كنانه و هى أعم من الهاشميه» (٤). انتهى كلامه.

أقول: نضر بن كنانه هو الجدّ الثانى عشر للنّبي صلى الله عليه و آله وسلم و هاشم هو الجدّ الثانى لمحمّد بن عبد الله صلى الله عليه و آله وسلم و على بن أبى طالب، و كلا

١- شرح التجريد، المقصد الرابع، المسأله الثالثه، ص ٢٧٤.

٢- مقدّمه ابن خلدون، الفصل ٢٦، ص ١٣٥.

٣- الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٥، ص ٤١٦ و ٤١٧.

٤- الروضه فى شرح اللمعه، ج ١، ص ٤١.

ص: ١٥٧

الفريقين يشترطون القرشية في الإمام، ولكن الإمامية يقولون: يجب أن يكون من هاشم، وأهل السنّة يقولون أعم من الهاشمية. ولا دلالة للروايات على اعتبار القرشية في الإمام الغير المعصوم، وهي مختصة بإمامه الأئمة الاثنى عشر و هم من بطن هاشم.

وكيف كان فنذكر بعض الأخبار المتضمنه لشرط القرشية ليتّضح الحال.

منها: ١ ما في البحار عن العيون، عن الرضا عليه السلام عن آبائه قال: «قال النبي: الأئمة من قريش».

٢ ما في روايه طارق بن شهاب عن أمير المؤمنين: «فهو في الذروه من قريش و الشرف من هاشم، و البقية من إبراهيم» (١) الحديث. الذروه القمه و البقية ناظر إلى قوله تعالى: «وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ» (٢) أي ابراهيم عليه السلام . جعل كلمه التوحيد باقيه في عقبه.

٣ ما في نهج البلاغه: «أين الذين يزعمون أنّهم راسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً علينا، أن رفعنا الله و وضعهم و أعطانا و حرّمهم و أدخلنا و أخرجهم. بنا يستعطى الهدى و يستجلى العمى. إنّ الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم».

وقال عليه السلام: «لا تصلح الولاء من غيرهم» (٣).

١- بحار الأنوار، ج ٢٥، كتاب الإمامه، ص ١٧٢.

٢- الزخرف، آيه ٢٨.

٣- نهج البلاغه، فيض الإسلام، ص ٤٣٧؛ عبده، ج ٢، ص ٣٧؛ صبحي، ٢٠١، الخطبه ١٤٤.

ص: ١٥٨

هذه الروايات من طرق الإمامية ناظره إلى إمامه الإمام المعصوم المشترك فيه وصف القرشيه من هاشم.

أما الإمام بمعنى العام يعنى كل من يتصدى أمور الناس و لو بتعيينهم و انتخابهم فلا يشترط فيه القرشيه.

٤ و فى صحيح البخارى عن جابر بن سمره قال: سمعت النبى صلى الله عليه و آله وسلم يقول: يكون اثنا عشر أميراً فقال كلمه لم أسمعها، فقال أبى: إنه قال: «كلهم من قريش» (١). وفى صحيح مسلم عن جابر بن سمره، قال دخلت مع أبى على النبى صلى الله عليه و آله وسلم فسمعتة يقول: إن هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة».

قال تكلم بكلام خفى على، قال: فقلت لأبى ما قال؟ قال: «كلهم من قريش» (٢).

وفى سنن الترمذى عن جابر بن سمره مثله. و الراوى فى جميع هذه الروايات هو جابر بن سمره بن جندب و جاء فى بعضها اثنى عشر أميراً و فى بعضها خليفه واختلف فى معنى الخليفه فقليل: المراد منها المستحقون للخلافه و هم أئمة العدل وقيل: الخلفاء الذين اجتمعت عليهم الأئمة و غير ذلك و الظاهر هو الأول و مصداقه إمامه الأئمة الاثنى عشر المنصوص عليهم من قريش و من بطن هاشم.

و

١- صحيح البخارى، ج ٤، ص ٢٤٨، كتاب الحكام.

٢- صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢، كتاب الإمامه، باب الناس تبع لقريش.

ص: ١٥٩

لا دلالة فى هذه الروايات المرويه بطرق الفريقين على اعتبار القرشيه فى الإمام العام الغير المعصوم نظير المنصوبين من قبل رسول الله و أمير المؤمنين فى زمان الحضور مثل مالك الأشتر رحمه الله و غيره.

الشرط الثانى عشر، العصمه.

قال باعتبارها الشيعة الإماميه فى الإمام المنسوب من الله و رسوله.

وأمّا علماء السنّه لا- يشترطون العصمه فى الإمام بأى معنى كان. و يستفاد اعتبارها من بعض الآيات و أخبار كثيره نذكر بعضها للاستبصار.

وقبل التعرّض لبعض الآيات و الأخبار نذكر بعض الكلمات فى هذا المجال.

قال العلامة الحلى: «ذهب الإماميه و الاسماعيليه إلى أنّ الإمام يجب أن يكون معصوما و خالف فيه جميع الفرق...» و قال أيضاً فى التذكرة: «يجب أن يكون الإمام معصوما عند الشيعة. لأنّ المقتضى لوجوب الإمامه و نصب الإمام جواز الخطأ على الأئمة. فلا يجوز وقوع الخطأ منه و إلّا لوجب أن يكون له إمام آخر و يتسلسل. فلهذا وجب أن يكون معصوماً. و لأنّه أوجب علينا طاعته و امتثال أوامره لقوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (١).

١- كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد، ص ٢٨٦، المقصد الخامس.

ص: ١٦٠

فلو لم يكن معصوماً لجاز أن يأمر بالخطأ فإن وجب علينا اتّباعه لزم الأمر بالضّدين و هو محالّ.

ويجب أن يكون منصوباً عليه من الله أو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم ممّن ثبتت إمامته بالنصّ منهما، لأنّ العصمة من الأمور الخفية التى «لا يمكن» الاطلاع عليها فلو لم يكن منصوباً عليه لزم تكليف ما لا يطاق (١).

المنجد: العصمة: المنع، ملكه اجتناب المعاصى أو الخطأ و عَصَمَ الشىء أى منعه و عَصَمَ القِرَابَةَ أى شدّها بالعِصَام. جعل العلامة رحمه الله اعتبار العصمة فى الإمام دليلاً- على كون الإمامه بالنصّ و هو برهان إنّى يستدلّ بها من المعلول إلى العلّة واستدلّ على اعتبار العصمة بوجهين:

الأول: إمكان الخطأ على الأئمة يقتضى وجوب نصب الإمام المعصوم و إلّا هو أيضاً يحتاج إلى إمام و يتسلسل.

الثانى: أوجب الله علينا طاعه الإمام للحفظ من الخطأ فلو لم يكن معصوماً جاز عليه الأمر بالخطأ، فيلزم الأمر بالضّدين و هو محالّ.

وفى روايه هشام بن الحكم، عن أبى عبد الله عليه السلام: «المعصوم هو

ص: ١٦١

الممتنع بالله من جميع محارم الله» (١) و قد قال الله تبارك و تعالى «وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (٢).

وفى روايه النعمانى عن أمير المؤمنين: «والإمام المستحق للإمامه له علامات، فمنها أن يعلم أنه معصوم من الذنوب كلها صغيرها و كبيرها، لا يزل فى الفتيا و لا يخطئ فى الجواب و لا يسهو و لا ينسى و لا يلهو بشئ من أمر الدنيا» (٣).

أقول: البحث عن عصمه الأنبياء و الأئمة الاثنى عشر بحث كلامى و الشيعة الإماميه تعتقد باعتبارها فيهم عليهم السلام بالإجماع و الكتاب و السنه المستفيضه فى بعضها: «على عليه السلام و الأئمة عليهم السلام من ولده معصومون» (٤).

وفى بعضها: «الأنبياء و أوصيائهم لا ذنوب لهم لأنهم معصومون مطهرون» (٥).

ومن الآيات قوله تعالى: «قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (٦) قد استدلل بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً

١- بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٩٤، باب عصمتهم ولزوم عصمه الإمام، الحديث ٦.

٢- آل عمران، آيه ١٠١.

٣- بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٦٤، باب جامع فى صفات الإمام، الحديث ١١.

٤- بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢٠١، عن ابن عباس عن رسول الله، الحديث ١٣.

٥- بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٩٤، خبر الأعمش عن الصادق، الحديث ٨.

٦- البقره، آيه ١٢٤.

ص: ١٦٢

عن القبائح و الذنوب فلما دعا إبراهيم عليه السلام أن يجعل الله من ذريته إماماً أجيب بأن الإمامه وثيقه إلهيه لا تنال الظالمين لأن الإمام هو المطاع بين الناس، المتصرف في الأحوال و النفوس، وقائد المجتمع إلى السعادة فيجب أن يكون على الصراط المستقيم حتى يكون أمره و نهيه وتصرفه و قيادته نابعة منه فالإمامه التي لا تنفك عن التصرف في الأحوال و النفوس و بها يناط حفظ القوانين يجب أن يكون القائم بها إنساناً مالكا لنفسه و غرائزه حتى لا يتجاوز في حكمه عن الحق.

إن قلت: إن الآية إنما تشمل من كان قيمياً و متلبساً بالظلم أما التائب منه فلا تشمله قلت أن الناس بالنسبة إلى الظلم على أربعة أقسام:

١ من كان طول حياته ظالماً.

٢ من كان طاهراً و نقياً في جميع عمره.

٣ من كان ظالماً في ابتداء عمره و طاهراً في آخره.

٤ من كان طاهراً في بدايه عمره و ظالماً في آخره و معلوم أن إبراهيم عليه السلام لم يسئل الإمامه لذريته للقسم الأول و الرابع منهم فبقى الثاني و الثالث و قد قال الله: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» و الظالم في الآية لا ينطبق إلا على القسم الثالث أعنى الظالم في بدايه عمره التائب منه حين التصدي فبقى لمنصب الإمامه من لم يتلبس بالظلم طول حياته مطلقاً و هو المعصوم.

قال الإمام الفخر الرازي: «قال الجمهور من الفقهاء و المتكلمين

ص: ١٦٣

الفاسق حال فسقه لا يجوز عقد الإمامه له.

قال: قيل: ظاهر الآية «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» يقتضى انتفاء كونهم ظالمين ظاهراً و باطناً و لا يصح ذلك فى الأئمة و القضاء.

قلنا: أما الشيعة الإمامية فيستدلون بهذه الآية على صحه قولهم فى وجوب العصمة ظاهراً و باطناً و أما نحن فنقول: مقتضى الآية ذلك، إلا أننا تركنا اعتبار الباطن فتبقى العدالة الظاهره معتبرة»^(١).

أقول: الشيعة الإمامية تعتقد أن الإمامه بالمعنى الأخصّ مقام شامخ إلهي تثبت بالنصّ لا بالتعيين و الانتخاب و هذا الكلام يختصّ بإمامه المعصومين أمّا فى غيرهم فنحن فى فسحه من عدم اعتبار هذا الشرط: نعم تعتبر العدالة يقيناً لأنّ أصول مسؤوليات الإمام و وظائفه ثلاثه:

١ بيان أحكام الله و حفظها من الإندراس و الانحراف.

٢ حفظ حوزة الإسلام و نظام المسلمين و إجراء أحكام الحكومه.

٣ إنفاذ أمر القضاء و فصل المنازعات فهذه أولاً و بالذات من شؤون الإمام المعصوم و فى زمان الغيبه من شؤون نوابه العام أى الفقهاء و المجتهدين العدول والمنصوبين من قبلهم لمباشرة الأمور.

فالإمامه و أحكامها بواسطه فقد المعصومين لا تعطّل و لا تفوّض

١- التفسير الكبير، ج ٤، ص ٤٧٤٦.

ص: ١٦٤

إلى الفساد بل حفظها وإجرائها يكون بيد الفقهاء العدول وعمالهم.

ثبت من جميع ما ذكرنا بطوله، أن العصمة شرط في انعقاد الإمامة للمعصومين المنصوبين فقط و أما في غيرهم لا أقل تشترط العدالة لا محالة. نعم مع وجود الإمام المعصوم المنصوص لا يجوز عقد الإمامة مع غيره و الانتخاب أو التعيين متأخر رتبة عن النص. و يترتب عليه الآثار الفقهية إذا لم يوجد نص فإن اختيار الله واختيار رسوله مقدم على اختيار الأمة.

هل تثبت الامامه بغير النص؟

الشرط الثالث عشر كون الإمام منصوباً. بعد إثبات كون الإمامة ضرورية ونصب الإمام واجب عقلاً و شرعاً، اختلف العلماء المسلمون في أن النص واجب على الله أو واجب على العقلاء، فقالت الإمامية: الإمام لطف فيجب على الله نصبه تحصيلًا للغرض.

وقال أهل السنة طريق الإمامة لا ينحصر في التنصيب و تثبت الإمامة بغير النص أيضاً.

قال الفخر الرازي في هذا المجال: «القائلون بأن الإمام لا يصير إماماً إلا بالنص تمسكوا بهذه الآية «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» (١).

فقالوا: إنه تعالى بين أنه إبراهيم صار إماماً بسبب التنصيب

ص: ١٦٥

على إمامته ونظيره قوله تعالى «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» (١) فيبين أنه لا يحصل له منصب الخلافة إلا بالتنصيب عليه وهذا ضعيف لأننا بينا أن المراد بالإمامة ههنا في مورد إبراهيم النبوة. ثم لو سلمنا أن المراد فيها مطلق الإمامة لكن الآية تدل على أن النص طريق الإمامة وذلك لا نزاع فيه، إنما النزاع في أنه هل تثبت الإمامة بغير النص وليس في هذه الآية تعرض لهذه المسألة لا بالنفي ولا بالإثبات (٢).

أقول: أثبتنا سابقا في الفصل الأول في الجواب عن الفخر أن المراد من إعطاء الإمامة لإبراهيم عليه السلام غير النبوة.

قال القاضي عضد الإيجي إمام الشافعية: «المقصد الثالث فيما يثبت به الإمامة، أنها تثبت بالنص من الرسول، و من الإمام السابق، بالإجماع و تثبت ببيعه أهل الحلّ و العقد خلافاً للشيعة، لنا ثبوت إمامه أبي بكر بالبيعة» (٣).

وقال: «إذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار و البيعة، فاعلم أن ذلك لا يفتقر إلى الإجماع يعنى جميع أهل الحلّ و العقد إذ لم يقم دليل عليه من العقل أو السمع بل الواحد و الاثنان من أهل الحلّ و العقد كافٍ لعلنا أن الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك كعقد عمر لأبي بكر و عقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان و لم يشترطوا اجتماع

١- البقرة، آيه ٣٠.

٢- التفسير الكبير، ج ٢، ص ٤٤.

٣- الغدير، ج ٧، ص ١٤١.

ص: ١٦٦

مَنْ فِي الْمَدِينَةِ فَضْلاً عَنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

هذا و لم ينكر عليهم أحدٌ و عليه إنطوت الأعصار إلى وقتنا هذا»(١).

قال الماوردي: «الإمامة تنعقد من وجهين:

أحدهما باختيار أهل العقد و الحلّ.

والثاني بعهد الإمام من قبل، فأما انعقادها باختيار أهل الحلّ و العقد اختلفت العلماء في عدد من تنعقد به الإمامة منهم على مذاهب شتى.

فقال طائفة: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد و الحلّ من كلّ بلد ليكون الرضا به عاماً، و التسليم للإمامة إجماعاً و هذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضي الله عنه على خلافه باختيار مَنْ حَضَرَهَا و لم ينتظر ببيعة قدوم غائب عنها»(٢).

أهل السنّة كما ترى لا يشترطون في الإمام التّنصيب من الله أو إمام قبله فقط وبيعه أهل الحلّ و العقد كافٍ عندهم في انعقاد الإمامة لأحدٍ و بعضهم يقولون لا يفتقر عقد الإمامة إلى اتفاق جميع أهل الحلّ و العقد بل الواحد و الاثنان كافٍ ودليلهم عمل الصحابة و تأييدهم في الاكتفاء بعقد عمر لأبي بكر و عقد عبد الرحمن لعثمان و

١- نفس المصدر.

٢- الأحكام السلطانية، ج ١، ص ٦.

ص: ١٦٧

لم يشترطوا اجتماع أهل المدينة فضلاً عن اتفاق الأمة و لم ينكر أحد عليهم إلى زماننا هذا.

فطريق الإمامة عندهم إما التنصيب من الله أو عهد من إمام قبله أو التعيين ببيعة أهل الحل والعقد أو بعضهم.

قال النووى: «وتعتقد الإمامة بالبيعة... و باستخلاف الإمام... و لاستيلاء جامع للشروط و كذا فاسق و جاهل فى الأصح» (١).

رأى الإمامية فى انعقاد الإمامة

الشيعة الإمامية تعتقد أن الله تعالى يعطى الإمامة و الزعامه لمن أختبر فى جميع الجهات لأنه حجه الله على خلقه و أولى الناس منهم فينبغى أن يكون معصوماً واعلم الناس فى زمانه لأنه قائد دينى و مرجع للناس فى مسائل الدين و الدنيا فى التفكير الشيعى فى سطح عالٍ عن الحكومه و أحد وظائفها و شؤونها الحكومه و وظيفتها الأصلية البيان و توضيح الإسلام و لها المرجعية فى الأحكام.

قال على بن أبى طالب عليه السلام: «اللهم بلى لا- تخلوا الأرض من قائم لله بحجه إما ظاهراً و إما خائفاً مغموراً، لأن لا تبطل حجج الله و بيناته... أولئك خلفاء الله فى أرضه و الدعاه إلى دينه» (٢). و عند

١- المنهاج، ص ٥١٨ كتاب النجاه.

٢- نهج البلاغه، ص ١٤٧، الحكمة.

ص: ١٦٨

إخواننا السنّة الإمام فى حدّ الحاكم الذى وظيفته أمورٌ مثل تدبير الجند و حفظ الثغور و إيجاد الأمن و الإمام مع هذا الشأن يمكن ان ينتخب بيد الناس و الإمام عند الشيعة الإمامية مع شؤونه الخالصة به مثل بيان الأحكام و الرجوع إليه فى المسائل الفرعية و غيرها لا يجوز تعيينه من الناس أو تفويض حقهم إليه» (١).

قال محمّد بن محمّد الحسن خواجه نصير الدين الطوسى: «العصمة تقتضى النصّ و سيرته صلى الله عليه و آله» (٢).

وقال العلامة الحلّى فى شرح هذا الكلام: ذهب الإمامية خاصة إلى أنّ الإمام يجب أن يكون منصوباً عليه.

وقالت العباسية: إن الطريق الى تعيين الإمام النصّ أو الميراث.

وقالت الزيدية: تعيين الإمام بالنصّ أو الدعوه إلى نفسه.

وقال باقى المسلمين: الطريق إنّما هو النصّ أو اختيار أهل الحلّ و العقد و الدليل على ما ذهبنا إليه النصّ فقط و جهان:

الأول إنّنا قد بينّا أنّه يجب أن يكون الإمام معصوماً و العصمة أمر خفى لا يعلمها إلاّ الله تعالى فيجب أن يكون نصبه من قبلة تعالى لأنّه العالم بالشرط العصمة دون غيره.

الثانى أن النبى صلى الله عليه و آله وسلم كان أشفقّ على الناس من الوالد على ولده

١- راجع فى هذا المجال الإمامه والزعامه للشهيد آية ... المطهرى، ص ١١١ ١١٧.

٢- تجريد الاعتقاد خواجه نصير الدين الطوسى مبحث الإمامه، ص ٢٨٨.

ص: ١٦٩

حتى أنه عليه السلام أرشدهم إلى أشياء لا نسبة لها أي لا ارتباط لها إلى الخليفة بعده كما أرشدهم في قضاء الحاجه إلى أمور كثيرة مندوبه وغيرها من الوقائع و كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر عن المدينة يوماً أو يومين استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين و من هذه حاله كيف ينسب إليه إهمال أمته و عدم إرشادهم في أجل الأشياء و أسناتها و أعظمها قدراً وأكثرها فائدةً و أشد حاجه إليها و هو المتولى لأُمُورهم بعده، فوجب من سيرته صلى الله عليه وآله وسلم نصب إمام بعده و النص عليه و تعريفهم إياه أي تعريف النبي للناس الإمام الذي يكون بعده و هذا برهان لمي (١).

وقال العلامة الحلّي في التذكرة في شروط الإمام: «أن يكون منصوباً عليه من الله تعالى أو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو ممن ثبتت إمامته بالنص منهما، لأن العصمة من الأمور الخفية التي لا يمكن الاطلاع عليها. فلو لم يكن منصوباً عليه لزم تكليف ما لا يطاق» (٢).

أقول: حيث إن الشيعة الإمامية يعتبرون في الإمام العصمة من الزلل و الخطأ لأن الإمام حجة و شاهد من الله على الناس و الحجة متبع في أعماله و سيرته فعلى هذا يجب على الله من باب اللطف أن ينصب حجة و يعينه لأن الحجة المعصومه مخفية لا يعرفها إلا الله فلو فوّض أمر معرفتها إلى الناس و حتى أهل خبره من الحلّ و العقد، يكون تكليفاً بما لا يطاق، خصوصاً مع خطأ أهل خبره في

١- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للعلامة الحلّي، ص ٢٨٨.

٢- التذكرة، ج ١، ص ٤٥٣.

ص: ١٧٠

التشخيص و الكشف أو إعمال الحبّ و البغض فى التعيين.

فاللطف من الله الذى معناه ما يُقَرَّب العبد إلى الطاعة و يبعده عن المعصية، يقتضى وجوب نصب الإمام و تعيينه بعلائمه و صفاته.

قال على بن الحسين عليهما السلام: «الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً. و ليست العصمة فى ظاهر الخلقه فيعرف بها، فلذلك لا يكون إلّا منصوباً» (١).

أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «اتّرون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء؟ كلا، و الله إنّه لعهد معهود من رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم إلى رجل فرجل، حتّى ينتهى إلى صاحبه» (٢).

أنس ابن مالك عن النبى صلى الله عليه و آله وسلم: «إنّ الله خلق آدم من طين كيف يشاء.

ثم قال: «ويختار» إنّ الله اختارنى و أهل بيتى على جميع الخلق فانتجبتنا، فجعلنى الرسول و جعل على بن أبى طالب عليه السلام الوصى.

ثم قال: «ما كان لهم الخيره يعنى ما جعلت للعباد أن يختاروا. و لكنّى اختار من أشاء، فأنا و أهل بيتى صفوه الله و خيرته من خلقه» (٣).

١- بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٩٤، باب عصمتهم، الحديث ٥.

٢- بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٧٠، باب أى الإمامه لا تكون إلّا بالنص، الحديث ٣.

٣- بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٧٤، الحديث ٦.

ص: ١٧١

طرق انعقاد الإمامه

قال القاضي الإيجي في المواقف: «إنها تثبت بالنص من الرسول و من الإمام السابق بالإجماع و تثبت ببيعه أهل الحلّ و العقد خلافاً للشيعة، لنا ثبوت إمامه أبي بكر بالبيعة.

وقال: إذا ثبت حصول الإمامه بالاختيار و البيعه فاعلم أنّ ذلك لا يفتقر الى الإجماع اى جميع أهل الحلّ و العقد إذ لم يقم عليه دليل من العقل أو السمع بل الواحد و الاثنان من أهل الحلّ و العقد كافٍ، لعلنا أنّ الصحابه مع صلابتهم فى الدين اكتفوا بذلك كعقد عمر لأبى بكر و عقد عبد الرحمن ابن عوف لعثمان و لم يشترطوا اجتماع من فى المدينه فضلاً عن إجماع الأئمة.

هذا و لم ينكر عليهم أحدٌ و عليه إنطوت الأعصار إلى وقتنا هذا.

وقال بعض الأصحاب: يجب كون ذلك بمشهد بينه عادله كفاً للخصام فى ادعاء من يزعم عقد الإمامه له سرّاً قبل من عقد له جهرّاً و هذا من المسائل الاجتهاديه ثمّ إذا اتفق التعدّد تفحص عن المتقدم فأمضى... (١).

أقول: اعترف القاضي الإيجي فى هذا الكلام بثبوت الإمامه

١- المواقف، ص ٣٩٩ ٤٠٠، للقاضى عضد الدين الإيجي م ٧٥٧ من علماء الشافعيه.

ص: ١٧٢

بالنص من الرسول والإمام السابق بالإجماع و ظاهره إجماع الأمة و الخاصه.

وأما قوله: «ببوتها ببيعه أهل الحلّ والعقد خلافاً للشيعة».

إنّ الشيعة الإمامية يعتقدون بانعقاد الإمامه ببيعه أهل الحلّ والعقد طويلاً عند عدم النص من الله و الرسول و مع وجود النص فطريق انعقاد الإمامه منحصر فيه، فليس للناس أن يتحكّموا فيمن يعينه الله هادياً و مرشداً لعامة البشر، كما ليس لهم حقّ تعيينه أو ترشيحه أو انتخابه، لأنّ الشخص الذي له من نفسه القدسيه استعداد لتحمل أعباء الإمامه العامه و هدايه البشر قاطبه يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله و لا يعين إلا بتعيينه»^(١).

وأما كفايه الواحد و الاثنان من أهل الحلّ والعقد، إستدلّ القاضي الإيجي عليه بعمل الصحابه.

و قال إمام الحرمين الجويني في إرشاده: «بل تنعقد الإمامه و إن لم تجمع الأمة على عقدها... و لم يثبت عددٌ معيّن و لاحدٌ محدودٌ فالوجه الحكم بأنّ الإمامه تنعقد بعقد واحد من أهل الحلّ والعقد»^(٢).

و قال الإمام ابن العربي المالكي في شرح صحيح الترمذي: «لا يلزم في عقد البيعه للإمام أن تكون جميع الأنام بل يكفي لعقد ذلك

١- راجع عقائد الإماميه للشيخ محمد رضا المظفر، ص ١٠٣.

٢- الإرشاد لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ، ص ٤٢٤؛ والغير، ج ٧، ص ١٤٢.

ص: ١٧٣

اثان و واحد على الخلاف المعلوم فيه» (١).

أقول: يمكن أن يطرح المسألة هكذا: هل الملا-ك في الانتخاب آراء الجميع أو الأ-كثر أو جميع أهل الحل والعقد أو أكثرهم أو بعضهم أو آراء الحاضرين في بلد الإمام؟ في المسألة وجوه.

ترجيح الأكثرية على الأقلية

والتحقيق أن يقال: إنه بعد أن أثبتنا صحه الانتخاب و انعقاد الإمامه به عند عدم النص، أن نقول: حصول الاتفاق لجميع الأمة في مقام الانتخاب على فرد واحد نادر جداً و لا- يقع عادة لاختلاف آراء الناس و سلاتقهم فلا يمكن ادعاء حمل الأدله الداله على صحه الإمامه بالانتخاب على صوره حصول الاتفاق في الجميع على فرد واحد.

والسيره من العقلاء مستمره في جميع الأعصار و الأمكنه على ترجيح رأى الأكثرية على الأقلية و الأدله الشرعيه القائمه على صحه الانتخاب إمضاء و تأييد لهذه السيره لا محاله و حكى أن النبي صلى الله عليه و آله وسلم في غزوه أحد أخذ آراء الأكثرية بالخروج من المدينه مع كون نظره صلى الله عليه و آله وسلم الشخصى عدم الخروج فهذا ترجيح لرأى الأكثرية على الأقلية (٢).

١- شرح صحيح الترمذى لابن عربى المالكى، ص ٢٩٩؛ والغدير، ج ١٤٣، ص ٧.

٢- راجع الكامل لابن أثير، ج ٢، ص ١٥٠.

ص: ١٧٤

فإذا دار الأمر بين تعطيل الإمامه أو الأخذ بآراء الأكثرية أو الأقلية، حيث إن الأول يوجب اختلال النظام و تضييع الحقوق لأن الإمامه نظام الملّه و الأمان من الفرقة فيدور الأمر بين الأخذ برأى الأكثرية أو الأقلية و لا إشكال فى ترجيح الأكثرية على الأقلية لوجهين: أحدهما من الجبهه الحقوقية.

ثانيهما من جبهه الكشف عن الواقع بمعنى أن رعايه حقوق الأكثر أهمّ و أوجب وجهه الكشف فى آراء الأكثرية أقوى من الأقلية نعم إذا كانت الأقلية صالحين وأهل سواد و عفه و الأكثرية غير الصالحه و تمتاز الأقلية عن الأكثرية، أمكن القول بيتقدمها على الأكثرية بل يجب.

وفى نهج البلاغه قال على عليه السلام: «والزموا السواد الأعظم، فإنّ يد الله على الجماعة و إنيّاكم و الفرقة فإنّ الشاذّ من الناس للشيطان كما أنّ الشاذّ من الغنم للذئب»^(١) يستفاد من أمثال هذا الحديث أنّ فى مقام تعارض الأ-كثريه و الأقلية الشاذّه يوءخذ بالأكثرية بشرط كونهم أهل صلاح و سداد.

١- نهج البلاغه، خطبه ١٢٧؛ فيض، ص ٣٩٢؛ عبده، ج ٢، ص ١١؛ صبحى صالح، ص ١٨٤.

ص: ١٧٥

انتخاب أهل الحلّ والعقد

وأما أهل الحلّ والعقد المذكور في كلام القاضي الإيجي وغيره من الفقهاء العامّة و لم يفسّروه بما يرفع إجماله فَمَنْ هم أهل الحلّ والعقد؟ وماذا يحلّون وماذا يعقدون؟ أهم أصحاب الفقه والرّأى فيرجع إليهم الناس في أمورهم الدّينية وهل يشترط فيهم درجه خاصّه من العلم والفقه؟ أم هم أهل التجربة والخبره في الأمور فيتعهد إليهم الناس؟ و أى عددهم هل يصدق بالواحد والاثنين أم لا؟ وكيف كان فهل يكتفى بدل الأكثرية بالأقلية، و لكن أقلية خاصّه لا متعارف الناس وهم أهل الحلّ والعقد من كلّ بلد أو بلاد المعروفين بالفضل والعدالة والتدبير والتجربة في الأمور، لا يبعد الدعوى أنّ الإمامه لما كانت من الأمور المهمه و يحتاج فيها إلى رأى و تدبير و تشخيص و لا- يعرفونها إلّا- أهل الإمامه و خبراء القوم، يكتفى فيها بانتخاب أهل الحلّ والعقد الذين نسّمّهم بأهل الخبره و لهم في الروايات مصاديق مختلفه مثل المهاجرين والأنصار و البدرين و أهل الشورى وأهل الفضل والحجى.

وبالجملة: اتّفاق جميع الأئمّه في مقام انتخاب الإمام لما لم يحصل غالبا أو لا يمكن حصوله و الأكثرية لا يصلح لهم تعيين الإمام و تشخيصه فانتخاب الإمام وظيفه و حقّ لأهل الحلّ والعقد المعبر عنهم في الروايات بتعابير مختلفه نذكر أهمّها.

ص: ١٧٦

قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: «ولعمري لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتّى تحضرها عامّة الناس فما إلى ذلك سبيلٌ ولكنّ أهلها يحكمون علي من غاب عنها، ثمّ ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار، ألا وإنّي أقاتل رجلين: رجل ادّعى ما ليس له وآخر منّع الذي عليه (١)».

الظاهر أنّ المراد بأهلها، أهل الإمامة الذين لهم صلاحية تشخيص الإمام وتعيينه فينطبق قهراً على أهل الحلّ والعقد والخبره و مصداقها في كلامه عليه السلام في عصره المهاجرون والأنصار وقوله عليه السلام: «ليس للشاهد أن يرجع» إشارة إلى نكث طلحه و الزبير، وقوله: «ولا للغائب أن يختار» إشاره إلى معاوية و أمثاله الممتنعين عن بيعته عليه السلام .

ومثله قوله عليه السلام في كتابه إلى معاوية: «إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر و عمر و عثمان علي ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يردّ وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا علي رجل و سمّوه إماماً كان ذلك الله رضا فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعه ردّوه إلى ما خرج منه.

فإن أبى قاتلوه علي أتباعه غير سبيل المؤمنين و ولاه الله ما تولّى» (٢).

١- نهج البلاغه، الخطبه ١٧٣؛ فيض، ص ٥٥٨؛ عبده، ج ٢، ص ١٠٥؛ صبحي، ص ٢٤٨.

٢- نهج البلاغه، الكتاب ٦؛ فيض، ص ٨٤٠؛ عبده، ج ٣، ص ٨؛ صبحي، ٣٦٦.

ص: ١٧٧

وفى كتاب الإمامه والسياسة: «أما بعد، فإن بيعتى بالمدينه لزمتهك و أنت بالشام، فإنه بايعنى القوم(١) الذين بايعوا أبا بكر و عمر و عثمان على ما بايعوا فلم يكن للشاهد أن يختار و لا للغائب أن يُردّ... .

احتج عليه السلام على معاويه ببيعه القوم معه كما بايعوا الخلفاء على الإمامه و مقتضى هذه البيعه التى وقعت بمشاوره المهاجرين و الأنصار التزم الشاهد و الغائب بها وجعل عليه السلام المهاجرين و الأنصار على إمامه شخص لله فيه رضا و الخارج عن أمرهم يجب رده إلى ما خرج منه فإن امتنع عنه قوتل معه لأنه أتبع غير سبيل المؤمنين إشار عليه السلام إلى قوله تعالى: «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُؤله ما تولى و نُصله جهنم و ساءت مصيراً»(٢).

قال ابن أبى الحديد المعتزلى: «إن هذا الفصل إنه بايعنى القوم الذين بايعوا... دالّ بصراحه على كون الاختيار طريقاً إلى الإمامه. كما يذكره أصحابنا المتكلمون، لأنه احتج على معاويه ببيعه أهل الحلّ و العقد له و لم يراعِ فى ذلك إجماع المسلمين كلّهم، و قياسه على بيعه أهل الحلّ و العقد لأبى بكر، فإنه ما روعى فيها إجماع

١- الإمامه والسياسة لابن قتيبه، ص ١٤.

٢- النساء، آيه ١١٥.

ص: ١٧٨

المسلمين... و هذا دليل على صحّ الاختيار و كونه طريقاً إلى الإمامة و أنّه لا يقدح في إمامته عليه السلام امتناع معاويه من البيعه و أهل الشام.

فأمّا الإمامية فتحمل هذا الكتاب منه عليه السلام على التقيه و تقول: ما كان يمكنه أن يصرح لمعاويه في مكتوبه بباطن الحال و يقول له: أنا منصوص علىّ من رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ومعهود إلى المسلمين أن أكون خليفه فيهم بلا فصل... و هذا القول من الإمامية دعوى لو عضدها دليلٌ لوجب أن يقال بها و يصار إليها و لكن لا دليل لهم على ما يذهبون إليه من الأصول التي تسوقهم إلى حمل هذا الكلام على التقيه^(١).

أقول: دليل الإمامية التصريحات الكثيره من النبي صلى الله عليه و آله وسلم على إمامه أمير المؤمنين من أوّل بعثته إلى آخر وفاته و أنّ إمامه أمير المؤمنين و الأئمّه من ولده عندنا كانت بالنصّ كما يحاجّ به على عليه السلام في خطبه و كتبه كثيراً^(٢) و إنّ الإمامه تنعقد بالانتخاب و البيعه و لو من أهل الحلّ و العقد في صوره عدم النصّ. و كلام على عليه السلام في هذا

١- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد، الكتاب ٦، ص ٣٦ ٣٧، ج ١٤؛ و مثله، ج ٩، الخطبه ١٧٤، ص ٣٧.

٢- منها قوله عليه السلام: «منها قوله صلى الله عليه و آله وسلم تنازع المسلمون الأمر من بعده. فوالله ما كان يلقي في روعى ولا يخطر ببالى أنّ العرب تُزعج هذا الأمر من بعد عن أهل بيته ولا أنّهم منّحوه من بعده» نهج البلاغه، الكتاب ٦٢؛ فيض، ١٠٤٨؛ و صبحى، ص ٤٥١.

ص: ١٧٩

المقام و أمثاله صدر عنه تقيته أو مماشاه و جدلاً.

قال الله تعالى: «وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (١) فاستشهاده عليه السلام لبيعه الناس معه بمبايعتهم لأبي بكر و عمر يعرب عن أنه في مقام إسكات معاويه الذي يعتبر البيعه وجهاً شرعياً للخلافه (٢).

وليس معنى الجدل هنا من الإمام على عليه السلام بطلان البيعه بالكليه و جعله كالعدم بل معناه أن الاختيار و البيعه أيضاً طريق إلى الإمامه كما يعترف بها معاويه وأصحابه و لكنّه في طول النصّ و في صورته عدمه.

فمماشاه أميرالمؤمنين و الاستدلال على معاويه و أمثاله بطريق الجدل والاعراض عن الاستدلال بالبرهان المسلّم عندالجميع، ليست بمعنى تسليم ما ليس حقّاً أى عدم النصّ على إمامته فالجدل في كلامه عليه السلام بمعنى أن إمامته عليه السلام تكون بالنصّ و لو فرض عدم اعتراف الخصم بها و لكن يعترف بالبيعه و الانتخاب فكان ينبغي أن تقبل إمامته عليه السلام لوقوع البيعه المعترف بها عند معاويه و أصحابه بالشام.

وكيف كان فهذا الكلام منه عليه السلام يدلّ على عدم الاحتياج إلى بيعه جميع الأمّة وكفايه بيعه أهل الحلّ و العقد في المدينه المنطبق في

١- النحل، آيه ١٢٥.

٢- الجدل عند المطلقين نوع من القياس الموءلف من قضايا مشهوده أو مسلّم بها عند المخاطب و غرضه إفهام الخصم وإسكاته مع معتقداته والأمر المسلّم عنده ولو لم تكن حقيقه عند المتكلم. راجع الجدل والاستدلال في القرآن للموءلف.

ص: ١٨٠

عصره عليه السلام على المهاجرين والأنصار.

وفى كتاب الإمامه و السياسه، قال: «فقام الناس فأتوا علياً عليه السلام فى داره فقالوا: نبايعك، فمَدَّ يَدَكَ لا بَدَّ مِنْ أَمِيرٍ، أَنْتَ أَحَقُّ بِهَا. فقال: ليس ذلك إليكم، إنّما هو لأهل الشورى و أهل بدر، فمن رضى به أهل الشورى و أهل بدر فهو خليفه نجتمع و ننظر فى هذا الأمر فأبى أن يبايعهم فانصرفوا عنه...»^(١).

وفى جواب سيّد الشهداء لأهل الكوفه: «فإن كتب مسلم بن عقيل إلّى أنّه قد اجتمع رأى ملئكم و ذوى الحجى و الفضل منكم...فانى اقدم لك و شيكاً»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات الظاهره فى اختصاص الشورى و الانتخاب بالمهاجرين و الأنصار أو بأهل المدينه أو البدرين ذوى الفضل و الحجى و أنّ الشورى و الانتخاب بطبعها تستدعى كون المشاور من أهل الخبره و الاطلاع و لا سيما فى الأمور المهمه المرتبطه بمقدرات الأمه مثل الإمامه و الولايه فليس لكلّ أحد الشركه فى الشورى و انتخاب الوالى بل يشترط فى الناخب أن يكون من أهل العلم والدرايه و التدبير و العداله و بما أنّ المهاجرين و الأنصار كانوا فى المدينه مع النبى فى جميع المراحل و المواقف و كانوا عالمين بسنّه النبى صلى الله عليه و آله وسلم و أهدافه، فلذا خصّوا بأمر الإمامه. و

١- الإمامه و السياسه، ص ٤٦، لابن قتيبه الدينورى، المتوفى ٢٧٦.

٢- إرشاد المفيد، ص ١٨٥؛ والكامل لابن أثير، ج ٤، ص ٢١؛ المنجد، الحجى: العقل و الفطنه. و شيكاً: أى سريعاً.

ص: ١٨١

تخصيص هذا الأمر بالبدرين في بعض الروايات لعله كان باعتبار كونهم من أصحابه الأولين و كانوا على صفه العدالة و الدفاع عن الحق و إظهاره و كانوا أكثر اطلاعاً بسنة النبي و غرضه صلى الله عليه و آله وسلم .

فتحصّل من جميع ما ذكرنا بطوله، لما كانت الإمامه من الأمور المهمّة والتخصّصيّة، فانتخاب الإمام وظيفه أهل الحلّ و العقد و من حقوقهم فيقع الكلام في عدد أهل الحلّ و العقد و صفاتهم مثل العلم و التدبير و العدالة.

أشرنا سابقاً إلى أنّ عنوان أهل الحلّ و العقد لم يصرّح به في الروايات و هذا التعبير راع في كلمات أهل السنة و سرى في كتب الإماميّة أيضاً و هذا التعبير يطلق على كلّ من يحلّل الأمور العويصة و يعقدها و ينطبق كما مرّ على المهاجرين والأنصار و البدرين و أهل الشورى و ذوى العقل و الدرايه و العدالة و الفضل و الحجى من كلّ قوم.

وأما صفاتهم هي صفات الناخبين كما قال الماوردى و أبو يعلى: «فأما أهل الاختيار فالشروط المعتبره فيهم ثلاثة:

أحدها العدالة الجامعه لشروطها.

والثاني العلم الذى يتوصل به إلى معرفه من يستحقّ الإمامه على الشروط المعتبره فيها.

والثالث الرأى و الحكمه الموءديان إلى اختيار من هو للإمامه أصلح و بتدبير المصالح أقوم و أعرف.

ص: ١٨٢

وقال: «أهل الحلّ والعقد هم الطليعة الواعية و الفئه المستنيره من أهل الاجتهاد من الأئمه و هم الجديرون باختيار الإمام سيحملون وزره إذا لم يتحيروا في اختياره الصواب و سيكونون شركائه في مآثمه و مظالمه»^(١).

عدد أهل الحلّ والعقد

أهل الحلّ والعقد في كلّ بلد و في البلاد كثيره و لم يعتبر في انعقاد الإمامه عند علماء السنّه عدد خاصّ و عباراتهم في ذلك شتى. قال التفتازاني: «تنعقد الإمامه بطرق:

أحدها: بيعه أهل الحلّ والعقد من العلماء و الروءساء و وجوه الناس الذين يتيسّر حضورهم من غير اشتراط عددٍ و لا اتّفاق من في سائر البلاد بل لو تعلّق الحلّ والعقد لواحد مطاع كفت بيعته»^(٢).

وقال إمام الحرمين الجويني: «اعلموا إنّه لا- يشترط في عقد الإمامه الإجماع فإذا لم يشترط الإجماع في عقد الإمامه لم يثبت عدد معدود و لا حدّ محدود، فالوجه الحكم بأنّ الإمامه تنعقد بعقد واحدٍ من أهل الحلّ والعقد»^(٣).

١- الأحكام السلطانيه للماوردي، ص ٦؛ والأحكام السلطانيه لأبي يعلى الفراء، ص ١٩.

٢- شرح المواقف، ج ٢، ص ٢٧٢.

٣- الإرشاد، ص ٤٢٤، لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨.

ص: ١٨٣

وقال الماوردي: اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الإمامة منهم على مذاهب شتى.

فقال طائفه: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد و الحلّ من كلّ بلد ليكون الرضا به عامّاً و التسليم لإمامته إجماعاً.

وقالت طائفه أخرى: أقلّ ما تنعقد به منهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقده أحدهم برضا الأربعة. و هذا قول أكثر الفقهاء و المتكلمين من أهل البصرة. وقال آخرون من علماء الكوفة: تنعقد بثلاثة يتولّاها أحدهم برضا الاثنين ليكونوا حاكماً و شاهدين كما يصحّ عقد النكاح بوليّ و شاهدين.

وقالت طائفه أخرى: تنعقد بواحد (١).

أقول: لا- يخفى إنّ بعض القائلين بعدم اعتبار عدد خاصّ في أهل الحلّ و العقد لانعقاد الإمامة جعل عقد الإمامة كأحد العقود المتعارفه مثل عقد النكاح الذي يصحّ بوليّ و شاهدين و لكن يمكن أن يجاب بالفرق بين الإمامة و عقد النكاح لأنّ الإمامة ترتبط بجميع الأئمّه و تعتبر فيها رضا العامّه و إطاعتهم، كما نقل الماوردي عن طائفه من العلماء العامّه أنّها لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد و الحلّ من كلّ بلد ليكون الرضا به عامّاً و التسليم لإمامته إجماعاً. و لا ريب أنّ شوريّ أهل الحلّ و العقد و أهل العلم و المعرفه تستعقب غالباً رضا جميع

ص: ١٨٤

الأمة أو أكثرهم قهراً.

وأما إذا انعقد الإمامه بالقهر والغلبه أو بواحد و اثنين لا يترتب عليه رضا العامة و أيضاً طبع المشاوره يقتضى التعدّد ليحصل فيها الرأى الصحيح و أكثر القائلين باعتبار عدد واحد أو اثنين إلى سته، استدّلوا بما جرى للخلفاء فى عقد الإمامه و كان وجهه نظرهم إلى تبرير عملهم لا ما يقتضيه العقل و الوجدان السليم.

وإذ تنزلنا عن اشتراط انتخاب أكثرية الأمة و التزمنا بكفايه رأى الأقلية مع عدم النصّ فلا أقلّ من اعتبار عدد معتدّ به و حيث إنّ أهل الحلّ و العقد مثل الأمة فتتخبط الأمة خبراء العدول و أهل الرأى و النظر بعنوان أهل الحلّ و العقد و الشورى و هم ينتخبون الإمام الأعظم.

قال أمير المؤمنين على عليه السلام : «وإنما الشورى للمهاجرين و الأنصار فإن اجتمعوا على رجل و سمّوه إماماً كان ذلك لله رضا» (١). جعل عليه السلام الشورى فى المهاجرين و الأنصار و كان عددهم فى عصره كثير و لعلهم كانوا أكثر أهل المدينة و جعل الملايك فى تعيين الإمام شورايم و كانوا أهل الحلّ و العقد و العلم و المعرفة و لا يخفى أنّ رأيهم يستتبّع رضا العامة و انقيادهم للإمام.

قال أمير المؤمنين عليه السلام فيما جرى بينه و بين معاويه: «إنما الناس

ص: ١٨٥

تبع المهاجرين والأنصار و هم شهود المسلمين فى البلاد على ولايتهم و أمر دينهم. فرضوا بى وبايعونى و لست استحل أن ادعَ ضرب معاوية يحكم على الأئمة و يركبهم و يشقّ عصاهم و يحكم، هذا البدرين دون الصحابه ليس فى الأرض بدرى إلاّ قد بايعنى وهو معى أو قد قام و رضى فلا يغرنكم معاوية من أنفسكم و دينكم»^(١).

قوله عليه السلام: «ضرب معاوية أى مثله و شبيهه و غرضه من الصحابه بعض المهاجرين و الأنصار و هم عدد قليل. و الظاهر من كلامه عليه السلام إن حق البيعه و الرأى ليس لعامة المسلمين بل لجماعه خاصه منهم و اختصاص البيعه بالبدرين لبائهم على العدالة و التقوى و الدفاع عن الحقّ أو لكونهم من الصحابه الأولين السابقين فكانوا أصلح و أعرف بموازين الإسلام و أهدافه و أصحاب البدر كما قال الواقدى: كانوا ثلثمائة و ثلاثة عشر رجلاً.

وقال الواقدى: حدثنى عبد الله بن جعفر قال: سألت الزهرى كم استشهد من المسلمين ببدر؟ قال: أربعة عشر. سته من المهاجرين و ثمانية من الأنصار.

وقال الواقدى: لم يشهد بديراً من المسلمين القرشى أو حليف لقرشى أو أنصارى أو حليف الأنصارى أو مولى واحد منهما^(٢).

١- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد، ج ٤، ص ١٧.

٢- المغازى للواقدى، ج ١، ص ١٥٢؛ و شرح ابن أبى الحديد، ج ١٤، ص ٢١٢ و ٢١٣.

ص: ١٨٦

فأصحاب البدر كانوا من المهاجرين والأنصار. فأهل الحلّ والعقد ينطبق على أصحاب البدر و هم جماعه كثيره فعلى رأى الإماميه عقد الإمامه مع عدم النصّ تحتاج إلى رأى الأكثرية أو أكثرية أهل الحلّ والعقد.

هل تنعقد الإمامة بدون الشرائط المعتبرة؟

قلنا سابقاً: تعتبر فى الإمام الوالى شرائط كثيره بعضها متفق عليها و بعضها مختلف فيها و بعد تحقق الشرائط المعتبره فى الإمام و التزامه بها و العمل عليها يجب على الرعيه بعد عقد الإمامه معه، إطاعته و امتثال أوامره و نواهيهِ عقلاً و شرعاً فيما وافق الحقّ و أمّا إذا لم يكن الشخص واجداً للشرائط المعتبره هل تنعقد معه عقد الإمامه و تجب إطاعته أم لا و بعبارة أخرى هل له الولاية على أموال الناس و نفوسهم أم لا؟

قال القاضى أبى يعلى الفراء: «وقد روى عن الإمام أحمد ألقاظٌ تقتضى إسقاط اعتبار العدالة و العلم و الفضل فقال فى روايه عبدوس بن مالك القطان: «ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفه و سمى أمير المؤمنين لا يحلّ لأحدٍ يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبيت و لا يراه إماماً عليه، براً أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين».

وقال أيضاً فى روايه المروزي: فإن كان أميراً يعرف بشرب

ص: ١٨٧

المسكر والغلول يغزو معه، إنما ذلك له في نفسه»^(١).

أقول: إنَّ أحمد هو أحمد بن حنبل إمام فرقه الحنبلية و لازم كلامه في نقل الروايه عن عبدوس و مروزي، عدم اعتبار الشرائط المعترفه في أمير المؤمنين و لا تحتاج إمامته و إمارته إلى النص أو البيعه أو الانتخاب و الغلبه و الاستيلاء بالسيف أحد طرق حصول الولايه و الإمامه له على الناس و وجوب إطاعته و إن كان شارب الخمر.

قال الإسفرائني في كتاب الجنایات: «وتعتقد الإمامه بالقهر و الاستيلاء و لو كان فاسقاً أو جاهلاً أو عجمياً»^(٢).

وقال التفتازاني: «وتعتقد الإمامه بطرق:

أحدها: بيعه أهل الحلّ و العقد من العلماء والروءساء و وجوه الناس الذين يتيسر حضورهم من غير اشتراط عدد و لا اتفاق من في سائر البلاد بل لو تعلّق الحلّ و العقد بواحدٍ مطاع كفت بيعته.

الثاني: استخلاف الإمام و عهده و جعله الأمر شوري بمنزله الاستخلاف.

الثالث: القهر و الاستيلاء فإذا مات الإمام و تصدّى للإمامه من يستجمع شرائطهما من غير بيعه و استخلاف و قهر الناس شكّته

١- الأحكام السلطانيه للقاضي أبي يعلى الفراء، ص ٢٠.

٢- إحقاق الحقّ، للسيد التستري، ج ٢، ص ٣١٧.

ص: ١٨٨

انعقدت الخلافة له و كذا إذا كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر» (١).

مقتضى كلام الإسفرائني من علماء السنّة و التفتازاني انعقاد إمامه الفاسق أو الجاهل حتّى بالقهر و الغلبة و لازمه عدم اشتراط العدالة و العلم بالحكّام و ولايه الجاهل و الفاسق على المجتمع و لو كان فيه العلماء و الفقهاء و العدول و الأتقياء وهذا لا يرضى به ذو مسكّه فضلاً عن الإسلام.

نعم إذا كانت الإمامة عند العامّة هي الخلافة الظاهرية و الإمارة فقط يمكن الالتزام بانعقادها بالقهر و الغلبة بدون العدالة و العلم.

وأما إذا كانت الإمامة كما اعتقد بها الشيعة الإمامية الخلافة الكلّية الإلهية التي من آثارها الولايات التشريعية التي منها الإمارة و الخلافة الظاهرية فالإمام هو الإنسان الكامل الإلهي العالم بجميع ما يحتاج إليه الناس في دينهم و دنياهم، الأمين على أحكام الله المنزّه عن الفسق و المعاصي.

فالاختلاف بين العامّة و الإمامية في الإمامة جوهرى لا في بعض الشرائط.

فلذا قال الأستاذ الشهيد المطهرى قدّس سرّه: «لزم علينا أن لا نخالط مسألة الإمامة مع مسألة الحكومه و نقول: إنّ العامّة ماذا تقول؟ و نحن ماذا نقول؟ بل مسألة الإمامة مسألة أخرى و مفهومها

ص: ١٨٩

نظير مفهوم النبوة واستمرار لها.

لها من درجاتها و شرط العاليه الإمامه و انعقادها فى الإمام المنسوب العصمه وفى غيره العداله، فالشروط المعتبره فى الوالى تجب رعايتها تكليفاً حين الانتخاب ولا يجوز اختيار الفاقد للشرائط ولا بدّ من وجود الشرائط وضعاً بحيث يبطل الانتخاب ولا تنعقد الإمامه بدونها.

وظاهر الآيات و الروايات المتعرّضه لأوصاف الإمام الوالى فى مقام بيان حكم التكليفى و الوضعى معاً و أنّ الإسلام و الفقاهه و العداله و غيرها شروط الوالى الإمام فلا تنعقد الولاية و الإمامه لمن فقدها و إن اختاره الناس بآرائهم أو استولى عليهم بالغلبه.

فمن الآيات قوله تعالى: «لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» (١). المستفاد منها عدم جواز التصرف و الولاية للكافرين على المؤمنين بأى نحو كان.

وقوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ» (٢) لما رأى يوسف أن الولاية على خزائن أرض الملك يحتاج إلى الحفظ والتدبير قال: إِنِّي حَفِيظٌ أَى حَافِظٌ لوديعتك من الخيانة و عليكم بوظيفته. فحفظ الإمانه من الخيانة الذى هو من

١- النساء، آيه ١٤١.

٢- يوسف، آيه ٥٥.

ص: ١٩٠

شعب العدالة و العلم بالوظيفه بالنسبه إلى ما فيه الإمارة و الولاية، لازم للوالى و الأمير، فكذا فى الإمام بوحده الملاك.

وقوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ» (١) أى اتقوا من مخالفه الله و أطيعوه فيما أمركم به ولا- تطيعوا أمر المسرفين من قوم ثمود الذين عقروا الناقة الذين عملهم الفساد فى الأرض و لا يجيء منهم الصلاح، الآية بإطلاقها تدلّ على اشتراط العدالة فيمن يقتدى به فى أعماله و أقواله.

وأما الروايات فمنها: قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم: لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصالٍ ورعٌ يحجزه عن معاصى الله و حلمٌ يملك به غضبه و حسن الولاية على من يلى» (٢) ينفى صلى الله عليه و آله وسلم الإمامة عن العاصى لأمر الله و الذى يغضب لغير الله و لا- يحسن الولاية على من له الولاية و قول أمير المؤمنين على عليه السلام: «لا ينبغي أن يكون الوالى على الفروج و الدماء و المغانم و الأحكام و إمامه المسلمين البخيل فتكون فى أموالهم نهمته، و لا الجاهل يفضلهم بجهله... و لا المعطل للسنة فيهلك الأمة».

النهمه: إفراط الشهوه و المبالغه فى الحرص.

١- الشعراء، آيه ١٥٢، ١٥٠.

٢- الأصول من الكافي، ج ١، ص ٤٠٧؛ كتاب الحجّة، باب ما يجب من حقّ الإمام، الحديث ٨.

ص: ١٩١

قوله عليه السلام اجمع كلمه فى شرائط الوالى و الإمام و اعتبر عليه السلام السماح و السخاوه فى أموال المسلمين و العلم ليرشدهم و يدبر أمورهم لما فيه صلاحهم و العمل بالسنة لإحياء الأمة و هدايتهم إلى السعادة.

وقول الإمام الحسن المجتبى عليه السلام فى خطبته عند معاويه: «إنما الخليفة من ساد بكتاب الله و سنة نبيه صلى الله عليه و آله وسلم و ليس الخليفة من ساد بالجور» (١).

وقول سيد الشهداء الحسين بن على عليه السلام لاهل الكوفة: «فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب القائم بالقسط الدائن بدين الحق الحابس نفسه على ذات الله» (٢). هذه نموذج من الآيات و الروايات و الأمر و النهى فيها ظاهران فى الإرشاد إلى شرطيه هذه الأمور للإمامه و مانعيه نقائضها لانعقاد الإمامه. و مع ذلك كله،

قال الماوردى: «لو ابتدءوا بيعه المفضول مع وجود الأفضل نظر فإن كان ذلك لعذر دعا إليه من كون الأفضل غائباً أو مريضاً أو كون المفضول أطوع فى الناس وأقرب فى القلوب انعقدت بيعه المفضول و صحت إمامته و إن بويع لغير عذر فقد اختلف فى انعقاد بيعته و صحه إمامته فذهبت طائفه منهم: الجاحظ إلى أن بيعته لا تنعقد لأن

١- مقاتل الطالبين، ص ٤٧.

٢- إرشاد المفيد، طبع بيروت، ص ٢٠٤.

الاختيار إذا دعا إلى أولى الأمرين لم يجز العدول عنه إلى غيره مما ليس بأولى كالاتجاه في الأحكام الشرعية.

وقال الأ-كثر من الفقهاء والمتكلمين: تجوز إمامته و صحّت بيعته و لا- يكون وجود الأفضل مانعاً من إمامه المفضول إذ لم يكن مقصراً عن شروط الإمامه، كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضول مع وجود الأفضل لأنّ زياده الفضل مبالغه في الاختيار و ليست معتبره في شروط الاستحقاق»(١).

قال الشيخ محمد رضا المظفر رحمه الله: «ونعتقد أنّ الإمام كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب أن يكون أفضل الناس في صفات الكمال من شجاعه و كرم و عفه و صدق و عدل و من تدبير و عقل و حكمه و خلق و الدليل في النبي هو نفسه الدليل في الإمام»(٢).

أقول: مقتضى كون الإمام قائماً مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع شؤونه إلّا- تلقى الوحي هو تخلّقه بأخلاقه و اتّصافه بصفاته إذ بدون ذلك لا يتم الاستخلاف و النيابة، ومعه لا يتم اللطف و هو نقض للغرض و الغرض من بعثه النبي استكمال النفوس فاللازم أن يكون النبي في الصفات أكمل و أفضل من المبعوثين إليهم حتّى يتمكن من هدايتهم و استكمالهم و ينقاد الناس له فكذا الإمام لأنّه قائم مقام النبي و نائب

١- الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٨.

٢- عقائد الإمامية، ص ٩٥.

ص: ١٩٣

عنه في جميع الأمور والشؤون إلا تلقى الوحي و ينبغي أن يكون الخليفة بصفات المستخلف و إليه أشار المحقق اللاهيجي حيث قال: «لا بد أن يكون الإمام في غايه التفرد في استجماع أنواع الكمالات و الفضائل حتى تطيع و تنقاد له جميع الطبقات من الشرفاء و العلماء بحيث ليس لأحد منهم عاز في الاتباع عنه و الإنقياد له»^(١).

وجوب إطاعة إمام العادل الواجد للشرائط

البيعه كما قال ابن خلدون: «هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين و لا ينازعه في شيء من ذلك»^(٢). فالإمام المنصوب المعصوم أو المنتخب الجامع للشرائط يجب إطاعته و لا يجوز نكث بيعته فإن الإمامه كما عرفت سابقا منصب جعلي اعتباري و إنما تتبلور خارجا في طاعة الأمة و تسليمهم بالخروج عن طاعة الإمام العدل الجامع للشرائط نقض لإمامته خارجاً.

روى الحلبي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: «من فارق جماعه المسلمين ونكث صفقه الإمام جاء إلى الله أجذم»^(٣).

١- الإيمان سرمايه إيمان، ص ١١٥.

٢- مقدمه ابن خلدون، ص ١٤٧، الفصل ٢٩ من الفصل الثالث.

٣- الكافي، ج ١، ص ٤٠٥، كتاب الحجّه باب ما أمر النبي صلى الله عليه و آله وسلم بالنصيحه لأئمّه المسلمين، حديث ٥.

ص: ١٩٤

الأجذم: مقطوع اليد و الصفقة: البيعه.

وروى على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من فارق جماعه المسلمين فقد خلع ربقه الإسلام عن عنقه.

قيل: يا رسول الله و ما جماعه المسلمين؟

قال: جماعه أهل الحق و إن قلوا»(١).

قال الله تبارك و تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»(٢) القدر المتيقن من أولى الأمر الأئمة العدول و الأمر بإطاعتهم كما قلنا سابقاً أمر مولوى فى أوامرهم الحكوميه و القضائيه و ما ترتبط بإمامتهم وولايتهم فى التصرفات، و الأمر بإطاعه أولى الأمر مطلق ظاهر فى امتثال أوامرهم فى غير معصيه الله.

الخروج على الإمام وعصيان

أمّا عصيانه و عدم طاعته: فإنّ الحاكم الفاسق الجائر لا يجب بل لا يجوز إطاعته فى كلّ ما أمر به و نهى عنه من الجور و المعصيه و الظاهر عدم الإشكال فى ذلك كتابا و سنّه.

١- بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٦٧، الباب ٣ باب ما أمر به النبى من كتاب الإمامه، الحديث ١.

٢- النساء، آيه ٥٩.

ص: ١٩٥

أما الكتاب فمنه قوله تعالى: «وَلَا تَزْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ».

قال الطبرسي رحمه الله في ذيل الآية: «أى و لا تميلوا إلى المشركين فى شىء من دينكم».

عن ابن عباس و قيل: لا تدهنوا الظلمه.

عن السدى و ابن زيد و قيل: الركون إلى الظالمين المنهى عنه هو الدخول معهم فى ظلمهم و إظهار الرضا بفعالهم أو إظهار موالاتهم.

وقريب منه ما روى عنهم عليهم السلام: «الركون، المودّة و النصيحة و الطاعة»^(١).

وقال تعالى أيضاً: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ»^(٢).

مفردات

السرف: التجاوز عن الحدّ فى كلّ فعل يفعلّه الإنسان.

قال السيّد على موسى البهبهاني: «إنّ وجوب الطاعة يدور مدار الولاية، ضروره أنّه مع عدم ولاية الأمر على المأمور لا يستحقّ الإطاعة فاستحقاق الإطاعة إنّما هى من شؤون الولاية»^(٣).

١- مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٠٠.

٢- الشعراء، آيه ١٥١ ١٥٢.

٣- مصباح الهداية فى إثبات الولاية، ص ٢.

ص: ١٩٦

أقول: إنّ الفاسق مسرف «وأنّ المسرفين هم أصحاب النار»^(١).

والفاسق لا ولايه له على الناس فلا يستحقّ الإطاعة و في نهج البلاغة: «لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(٢).

وفي صحيح مسلم بسنده عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره إلا أن يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»^(٣).

وعن العيون بسنده عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أرضى سلطانا بما أسخط الله خرج من دين الله»^(٤).

أقول: هذه الآيات و الروايات صريحة في عدم جواز إطاعة الإمام الجائر الفاسق في فسقه و جوره.

وأما ما دلّ على وجوب إطاعه أولى الأمر فإنّما يدلّ على وجوب الإطاعة والتسليم لمن يكون له ولايه الأمر و حقّ الأمر و النهي و الإمام الجائر الأمر بالمعصية أو العامل بها ليس ولياً للأمر شرعاً بمقتضى ما مرّ من الأدلّة على اعتبار الشرائط المعتبرة مثل العدالة في الإمام الوالي.

١- غافر، آيه ٤٣.

٢- نهج البلاغة، الحكمه ١٦٥؛ فيض، ص ١١٦٧؛ عبده، ج ٣، ص ١٩٣؛ صبحي، ص ٥٠٠.

٣- صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٦٩؛ كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٣٩، وروى نحوه النجاشي، ج ٤، ص ٢٣٤.

٤- الوسائل، ج ١١، ص ٤٢٢، الباب ١١ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ٩.

ص: ١٩٧

الخروج على الإمام الجائر والكفاح معه

قلنا في البحث السابق عدم جواز إطاعة الإمام الجائر الفاسق في فسقه وجوره.

وأما الخروج عليه و الكفاح مَعَهُ لهزمه و عزله فحكمه أن الإمام الحاكم بعد ما كانت حكومته و ولايته مشروعاً في بادى الأمر مع وجدان الشرائط المعتبرة إذا صدرت عنه معصية جزئية أو ظلم في مورد خاص مع بقاء النظام الإسلامى على أساسه و موازينه ففي هذه الصورة لا يجوز الخروج عليه أو الحكم بجواز عزله عن الولاية أو انزاله عنها قهراً و لا فرق في ذلك بين الإمام الأعظم المنتخب و بين ولاته و وزرائه و العاملين المنصوبين من ناحيته (١).

والدليل على ذلك أن الإمام الحاكم الغير المعصوم يكثر وقوع الخطأ و الغلط منه خصوصاً في الإمام الوالى المنصوب من ناحيه الإمام الأعظم فالحكم بالخروج عليه أو انزاله القهرى عن الإمامه أو التخلّف عنه في أوامره المشروعه يوجب الهرج و المرج و اختلال النظام في كلّ يوم و ناحيه.

نعم يجوز بل يجب التخلّف عنه في الأمر بالمعصية بل يمكن أن

١- لا يخفى أن فرض البحث الإمام الغير المعصوم المنتخب من قبل الأمة الذى لا يعتبر فيه العصمه و يكفى العداله فيه. لأن الإمام المعصوم لا يمكن وقوع الخطأ والاشتباه فيه فضلاً عن المعصية.

ص: ١٩٨

يقال: لا يصدق عليه الفاسق أو الجائر بمجرد صدور معصيه جزئية أحياناً ليجوز معه الكفاح. فلا يجوز النزاع معه مع بقاء عنوان العدالة وصدق عنوان العادل له وبقاء منصب الإمامة المفوض اليه.

نعم يجب نصحه و إرشاده من باب النصيحة لأئمة المسلمين و يلزم رعايه مراتب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر معه.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لله و لكتابه و لرسوله و لأئمة المسلمين و عاَمَتهم»^(١).

وأما إذ صار الإمام الحاكم فاسقاً بسبب الإصرار على المعصية و الانحراف إنحرافاً أساسياً عن موازين الإسلام و العدالة، فإن كان من قبيل الوزراء و العمال للإمام الأعظم فأمره في العزل و الإبقاء بيده.

وأما في الإمام المنتخب الأعظم يجب و مع ذلك كله بعض علماء السنّة بل أكثرهم يعتقدون بانعقاد الإمامة للفاسق و الجائر و عدم جواز مخالفته و الخروج عليه.

منهم الإمام أحمد فيما روى عنه في روايه: «فإن كان أميراً يعرف بشرب المكسر و الغلول، يغزو معه، إنّما ذلك له في نفسه»^(٢).

أى يغزو الشخص تحت لوائه بَرّا كان الإمام أو فاجراً، يعرف بشرب الخمر والخيانة.

١- صحيح مسلم، ج ١، ص ٧٤، كتاب الإيمان، الباب ٢٣، الحديث ٥٥.

٢- الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الفراء، ج ٢٠.

ص: ١٩٩

وفى كتاب المنهاج للنووى أحد العظماء الشافعية: «وتعتقد الإمامه بالبيعه... وباستخلاف الإمام... وباستيلاء جامع وكذا فاسق وجاهل فى الأصح» (١).

أى استيلاء جامع للشرائط على الأمة.

قال ابن حزم الأندلسى: «وجب أن ينظر فى شروط الإمامه التى لا يجوز الإمامه لغير من هنّ فيه وجدناها..» أن يكون عالماً بما يلزمه من فرائض الدين منقياً لله تعالى بالجملة، غير معلى بالفساد فى الأرض لقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» (٢).

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» (٣) فصَحَّ أن ولايه من لم يستكمل هذه الشروط الثمانية باطل لا يجوز ولا ينعقد أصلاً.

ثم يستحب أن يكون عالماً بما يخصّه من أمور الدين من العبادات والسياسه والأحكام، موءدياً للفرائض كلّها لا يخلُ بشيء منها، مجتنباً لجميع الكبائر سراً وجهراً مستتراً بالصغائر إن كانت منه، فهذه أربع صفات يكره أن يلى الأمة من لم ينتظمها فإن ولى فولايته

١- المنهاج، ص ٥١٨ كتاب البغاه.

٢- المائدة، آيه ٢.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ١٣٠، الباب ٤٢، من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١١.

ص: ٢٠٠

صحيحةً و نكرهها و طاعته فيما أطاع الله فيه واجبةً و منعه ممّا لم يطع الله فيه واجبٌ» (١).

أقول: ابن حزم الأندلسي كما ترى اشترط الإمامه بشروط ثمانية و لم يشترط فيها الاجتهاد في أمور الدين و السياسة و أداء الفرائض كلّها و الاجتناب عن جميع الكبائر في السرّ و العلانية و الاستتار بالصغائر و تكره إمامه غير المجتهد و غير الموءدى لجميع الواجبات و غير المجتنب عن جميع الكبائر و غير المستتر بالصغائر و ولايته صحيحة مكروهه و يجب طاعته فيما أطاع الله و منعه ممّا لم يطع الله منه.

ولكنّ الشيعة الإمامية ينظرون إلى الإمامه بأنّها استمرار لوظائف الرسالة لا نفس الرسالة و النبوه فإنّهما مختومتان بارتحال النبي إلى الرفيق الأعلى، و من المعلوم أن ممارسه هذه الرسالة يتوقّف على توفرّ صلاحيات عاليه إلهيه لا- ينالها الفرد إلا إذا وقع تحت عنايه خاصّه إلهيه ربّانيه فيخلف النبي في علمه بالأصول والفروع و في عدالته و عصمته و قيادته الحكميه و غير ذلك من الشؤون المهمّه، فلذا يرون في الإمام المعصوم عصمته عن الخطأ و العصيان و في غير المعصوم العداله.

أمّا الإمامه عند إخواننا أهل السنّه أشبه بسياسه و قتيه زمانيه غير

١- جامع الأصول، ج ١، ص ١٩٧، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّه، الباب ١.

ص: ٢٠١

إلهيته متصدّيتها فرد من الأئمة للحكومة عليهم بطريق البيعة أو عهد من إمام قبله أو الاستيلاء والغلبة، فلا- يشترطون في انعقاد الإمامة العصمة أو الاجتهاد و الاجتناب عن المعاصي و لا يجوزون الخروج عليه.

ولأجل وقوف الباحث على صحه هذه الدعوى نشير بكلماتهم غير ما ذكرنا منهم.

قال الباقلاني: «لا- ينخلع الإمام بفسقه و ظلمه بغصب الأموال و ضرب الأبخار و تناول النفوس المحرّمة و تضييع الحقوق و تعطيل الحدود و لا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه و تخويله و ترك طاعته في شىء ممّا يدعوا إليه من معاصي الله» (١) الباقلاني كما ترى يعتقد عدم انخلاع الإمام بفسقه و ظلمه في الأموال و قتل النفوس المحترمة و عدم جواز الخروج عليه بل يجب وعظه و ارشاده فقط و مقتضى كلامه بقاء إمامه الفاسق و مشروعيته حتّى مع المخالفة لكلّ وظائفه التي منها حفظ النفوس و الأعراض و إيجاد الأمن العامّ و إجراء الحدود وغيرها و هذا نقض لغرض إقامه الحكومة و التسلّط عليها و الإمامه معها لتنفيذ أحكام الإسلام، و إجراء الحدود لحفظ النفوس و الأموال عن التعدي و يلزم المخالفة معه و السعى في خلعه لأنّ حكومته غير مشروعته و ينزل قهراً و الدليل على مخالفته و الحرب معه بعد عدم تأثير مراتب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر:

١- التمهيد للقاضي أبي بكر الباقلاني، ص ١٨١، المتوفى عام ٤٠٣.

ص: ٢٠٢

الأول: الآيات الكريمة منها:

قوله تعالى في جواز قتال البغاه بل وجوبه: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» (١).

تعليق الحكم قاتلوا في الآية على الوصف البغي والطغيان يشعر بل يدل على العلية فالبغي على الرعية والطغيان على الله عليه لوجوب القتال مع الباغي سواء كان من ناحيه طائفه على أخرى أو ناحيه الأفراد أو الإمام الحاكم.

إن قلت: وقوع الأمر عقيب توهم الحظر المنع عن مقاتله الموءمنين حتى مع بغيهم قرينه على عدم إرادته الوجوب منه،

قلنا: يكفينا في الاستدلال الجواز فالامر لا أقل تدل على الجواز.

وقوله تعالى: «فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ» (٢).

الآية مربوطه بروء ساء الكفر والضلاله وخصهم بقتالهم لأنهم يضلون أتباعهم ونقضوا عهدهم وإيمانهم، و لم يفوا بها فلذلك وجب قتالهم.

١- الحجرات، آيه ٩.

٢- التوبة، آيه ١٢.

ص: ٢٠٣

ويمكن أن يستفاد من الآية بوحده الملاك وجوب القتال مع كل من لا يعمل بمقتضى عهده و يمينه و يضلّ أتباعه.

وقوله تعالى: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (١) يدلّ بالملازمة على جواز القتال لمن تقمّص بالإمامه و لا يلتزم بلوازمها و يعمل عمل الظالمين. و الإمامه عهد إلهي لا ينال كل أحد.

وأما الروايات الدالة على القتال مع السلطان الجائر

فمنها: ما في تاريخ الطبري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَوْمَ لَقِينَا أَهْلَ الشَّامِ أَيُّهَا الْمَوْءُئِنُونَ إِنَّهُ مِنْ رَأْيِ عَدَوَانَا يَعْمَلُ بِهِ وَ مَنْكَرًا يَدْعَى إِلَيْهِ فَأَنْكَرَهُ بِقَلْبِهِ فَقَدْ سَلِمَ وَ بَرِئَ وَ مَنْ أَنْكَرَهُ بِلِسَانِهِ فَقَدْ آجَرَ، وَ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَاحِبِهِ وَ مَنْ أَنْكَرَهُ بِالسَّيْفِ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْعُلْيَا وَ كَلِمَةُ الظَّالِمِينَ السَّفْلَى فَذَلِكَ الَّذِي أَصَابَ سَبِيلَ الْهَدْيِ وَ قَامَ عَلَى الطَّرِيقِ وَ نَوَّرَ فِي قَلْبِهِ الْيَقِينَ» (٢).

وروى الطبري في تاريخه و ابن الأثير في الكامل أن الحسين عليه السلام خطب أصحابه و أصحاب الحرّ، فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحِلًّا لِحَرَمٍ

١- التوبة.

٢- الوسائل، ج ١١، ص ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ٨، وفي نهج البلاغه فيض، الحكمة ٣٧٣، ص ١٢٦٢؛ و عبده، ج ٣، ص ٢٤٣؛ و صبحي، ص ٥٤١.

ص: ٢٠٤

الله، ناكثاً لعهد الله مخالفاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلوا حرام الله، وحرموا حلاله، وأنا أحق من غيره» (١).

هذه خطبة سيد الشهداء عليه السلام في وقعه عاشوراء عند مواجهه جيش عبيد الله بقياده حرّ ابن يزيد الرياحي وقد بين عليه السلام فيها علل جهاده مع جائر زمانه ورغب الناس في القتال مع كلّ سلطان جائر مغير لأحكام الله وسنة نبيه في كلّ زمانٍ.

وفي سنن الترمذي عن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «سيكون بعدى أمراء فمن دخل عليهم فصدّهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارِدٍ على الحوض».

وعن السكوني عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ أين أعوان الظلمة ومن لاق لهم دواتاً، أو ربط كيساً، أو مدّ لهم مدّة قلم، فاحشروهم معهم» (٢).

وقال التفتازاني: «ولا ينزل الإمام بالفسق أو بالخروج عن طاعة الله تعالى، والجور أي الظلم على عباد الله لأنه قد ظهر الفسق وانتشر

١- تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٣٠٠؛ والكامل لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٨.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ١٣٠، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتب به، الحديث ١١.

ص: ٢٠٥

الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين و السلف كانوا ينقادون لهم و يقيمون الجُمع و الأعياد بإذنهم و لا يرون الخروج عليهم و في كتب الشافعية: أنَّ القاضي ينزل بالفسق بخلاف الإمام، و الفرق أنَّ في انزاله و وجوب نصب غيره إثارة الفتنة لما له من الشوكه بخلاف القاضي» (١).

التفتازاني إستدلَّ على عدم انزال الإمام الجائر الفاسق و الخارج عن طاعة الله، أنَّ الجور و الفسق ظهر بعد الخلفاء الراشدين من الأئمة و الأمراء و السلف من الناس يطيعونهم و يقيمون معهم الأعياد و الجُمعات و لا يرون الخروج عليهم، فسيره السلف و عملهم حجة لنا و الشافعية يعتقدون عدم انزال الإمام بالفسق لأنَّه يوجب إثارة الفتنة لما له من الشوكه و العظمه، و هذه السيره على فرض تسليهما ليست حجة عندنا ما لم تكشف عن سيره رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم و أصحابه.

وقال الطحاوي: «ولا نرى الخروج على أئمتنا و ولاه أمورنا، و إن جاروا و لا ندعوا عليهم و لا ننزعُ يداً من طاعتهم و نرى طاعتهم من طاعة الله عزَّ و جلَّ فريضه، ما لم يأمرُوا بمعصيته، و ندعو لهم بالصلاح و المعافاه، و الحجَّ و الجهاد ماضيان مع أولى الأمر من المسلمين، برَّهم و فاجرهم، إلى قيام الساعة، و لا يبطلهما شيء»

١- شرح العقائد النسفيه لأبي حفص عمر بن محمد النسفي، الشارح: سعد الدين التفتازاني.

ص: ٢٠٦

ولا ينقضهما» (١) إلى غير ذلك من الكلمات التي ذكروها في وجوب إطاعة السلطان والإمام الجائر وحرمة الخروج عليه، فإن هذه الكلمات تُبين لنا موقع منصب الإمامة عند أهل السنّة و تعرب عن أنّهم ينظرون إلى الإمامة بعنوان الزعامه الاجتماعيه و السياسيه للمسلمين بعد النبي و الإمام عندهم كسائس و حاكم يقدّم أمته في حياتهم الدنيويه و لأجل ذلك لا يكون الفسق و الفجور و ظلمه في الأموال و النفوس قادحاً في إمامته كما أن التسلط على الرقاب بالقهر والاستيلاء أحد الطرق المسوّغه للحكومهِ و الإمامهِ.

ولا يخفى أن إعانه الظالمين و مساعدتهم و حبّ بقائهم حرام و أنّ التسليم للظالم و إطاعته في أوامره الولائيه من أشدّ مراتب الإعانه و المساعده و أنّ هؤلاء المصنّفين من العامّه كانوا بصدّد توجيه وضع الموجود في أمر الولايه على المسلمين و تبرير عمل الأمراء و الخلفاء، فلذا قالوا بكفايه التغلّب أو بيعه عدّه قليله أو ولايه العهد و لكنّ الإمامه على المسلمين لما كانت تتعلّق برقاب جميع الناس وأموالهم و بضاعتهم، يجب أن تكون بالتنصيب من الله و رسوله و هو مقدّم على النصب و الانتخاب فضلاً عن الغلبه و الاستيلاء، و بما أن الحاكميه لله تعالى و بيده التشريع و الحكم فانتخاب الأئمّه في طول النصّ و إلّا لا يكون الانتخاب أو الغلبه ملاكاً لايجاب إطاعة الناس عقلاً و شرعاً.

ص: ٢٠٧

فلذا حكى أبو بكر الجصاص الحنفى فى أحكام القرآن مخالفه أبى حنيفة لإطاعه ولاه الجور والآية فى قتالهم.

قال: كان مذهبه مشهوراً فى قتال الظلمه وأئمة الجور وحدث بحديث عن عكرمه عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أفضل الشهداء حمزه بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف و نهاه عن المنكر فقتل» (١).

وفى تفسير المنار فى ذيل آية المحاربة (٢):

«و من المسائل المجمع عليها قولاً واعتقاداً أنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وإنما الطاعة فى المعروف، و أن الخروج على الحاكم المسلم إذا ارتد عن الإسلام واجب، و أن إباحه المجمع على تحريمها كالزنا والسِّكر و استباحه إبطال الحدود و شرع ما لم يأذن به الله كفر و ردّه و أنه إذا وجد فى الدنيا حكمه عادله تقيم الشرع و حكمه جائره تُعطله و جب على كل مسلم نصر الأولى ما استطاع وأنه إذا بغت طائفة من المسلمين على أخرى و جردت عليها السيف و تعذر الصلح بينهما فالواجب على المسلمين قتال الباغيه المتعدية حتى تفىء إلى أمر الله.

وما ورد فى الصبر على أئمة الجور إلا إذا كفروا معارض بنصوص أخرى.

١- أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٨١.

٢- «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله». المائدة، آية ٣٣.

ص: ٢٠٨

والمراد به اتقاء الفتنة و تفريق الكلمة المجتمعه و أقواها حديث «وإن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً»^(١).

قال النووي: «المراد بالكفر هنا المعصيه و مثله كثير و ظاهر الحديث أن منازعه الإمام الحق في إمامته لتزعها منه لا يجب إلا إذا كفر كفراً ظاهراً، و كذا عماله و ولاته.

وأما الظلم و المعاصي فيجب إرجاعه عنها مع بقاء إمامته في المعروف دون المنكر و إلا خلع و نصب غيره.

ومن هذا الباب خروج الإمام الحسين سبط الرسول صلى الله عليه و آله وسلم على إمام الجور والبغي الذي ولى أمر المسلمين بالقوة و المكر... و قد صار رأى الأمم الغالب في هذا العصر وجوب الخروج على الملوك المستبدّين المفسدين^(٢).

إنّ أخطاء الحاكم الذى بدت حكومته مشروعه، إن كانت جزئيه شخصيّه لا تمس كرامه الإسلام و المسلمين، فالحكم بانعزاله أو جواز الخروج عليه لذلك مشكل، بل لعله لا يخرج بذلك عن العدالة بناءً على كونها عبارة عن الملكة، و لو سلّم فالواجب فى قبale النصح و الإرشاد.

وأما إذا انحرف الحاكم انحرافاً كلياً و انطبق عليه عنوان

١- تفسير المنار، ج ٦، ص ٣٦٧.

٢- الأحكام السلطانيه للماوردي، ص ١٥ إلى ١٧.

ص: ٢٠٩

الطاغوت و سار أساس حكمه الاستبداد فحينئذٍ يجرى فيه مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و ربّما تصل النوبة إلى الكفاح المسلّح و إسقاطه و إقامة دوله حقّه مكانه.

وظائف الإمام وواجباته

يلزم على الإمام التدخّل و التصدّي للأمور العامّة الاجتماعية التي لا بدّ فيها لمجتمع الأمّة.

وأما الأمور غير العامّة كالزّراعة و الصناعه و الزّواج و غيرها المتعلّقه بالأشخاص لا وظيفه لتدخّل الإمام فيها إلّا الإرشاد و النظاره.

قال الماوردي: و الذي يلزمه من الأمور العامّة عشره أشياء:

أحدها: حفظ الدين على الأصول المستقرّة و ما اجمع عليه سلف الأمّة، فإنّ نجم متبدّع أو زاغ ذو شبهه عنه أوضح له الحجّه و بين له الصواب و أخذه بما يلزمه من الحقوق و الحدود، ليكون الدين محروساً من خللٍ و الأمّة ممنوعه من الزلل.

الثاني: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين و قطع الخصام بين المتنازعين حتّى تعمّ النصفه، فلا يتعدّى ظالم و لا يصفّ مظلوم.

الثالث: حمايه البيضة و الذب عن الحريم ليتصرّف الناس في المعاش و ينتشروا في الأسفار آمنين من غير تغرير بنفس أو مال.

والرابع: إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك

ص: ٢١٠

وتحفظ حقوق عباده من إتلافٍ واستهلاك.

الخامس: تحصين الثغور بالعدّة المانعة و القوة الدافعة حتّى لا تنظر الأعداء بغرّه ينتهكون فيها محرّماً أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهدٍ دماً.

والسادس: جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوه حتّى يسلم أو يدخل في الذمه...

والسابع: جباية الفىء و الصدقات على ما أوجبه الشرع نصّاً و اجتهداً من غير خوف و لا عسف.

والثامن: تقدير العطايا و ما يستحقّ في بيت المال من غير سرف و لا تقتير و دفعه في وقتٍ لا تقديم فيه و لا تأخير.

التاسع: استكفاء الأمناء و تقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال لتكون الأعمال بالكفائه مضبوطة و الأموال بالأمناء محفوظة.

العاشر: أن يباشر بنفسه مشارفه الأمور و تصفّح الأحوال، لينهض بسياسة الأمّة وحراسه المملّة و لا يعوّل على التفويض تشاغلاً بلذّه أو عباده، فقد يخون الأمين ويغشّ الناصح، و قد قال الله تعالى: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ» (١).

ص: ٢١١

فلم يقتصر الله سبحانه على التفويض دون المباشرة ولا عذره في الاتباع حتى وصفه بالضلال... وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأئمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم، ووجب له عليهم حقان: الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله.

والذى يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامه شيئان:

أحدهما جرح فى عدالته.

والثانى نقص فى بدنه مثل زوال العقل... (١).

قوله: نجم أى ظهر وزاع ذو شبهه عنه، أى انحرف عن الحق والنصفه الانصاف والعدل.

وحمايه البيضة أى حراسه ساحه البلد و أساسها عن التعدى و إيجاد الخوف.

والعسف العدول عن الحق وعسف الأمر أى ركبه على غير هدايه و لا درايه وبلا تدبير و يأتى بمعنى الظلم.

والتقير التضيق و إعمال البخل و استكفاء الأمر بمعنى جعل الإمام الأمناء كفواً وممثلاً له فى الأمور و نظيراً فى الأعمال و تقليد النصحاء أى تفويض الأعمال والأحوال إليهم و النصحاء جمع ناصح و نصيح بمعنى الخالص و الكفائه حاله يكون بها الشئ مساوياً لشيء آخر فالكفو المثل و النظر الذى يجعله الإمام لتصدى الأمور

ص: ٢١٢

وإداره البلد أو غيرها.

وجعل الماوردي عاشر وظائف الإمام و واجباته، المباشرة في الأمور و تصفح الأحوال بنفسه أي النظر الدقيق فيها و تتبعها مشارفها لئلا يخفى عليه شيء من أمور الرعية و لا يغش الأمين أو الناصح المنصوب من قبله، و لا يكفي تفويض المسؤولين إلى النواب و الوزراء اعتماداً على أمانتهم و نصحتهم و الاشتغال بلذّه أو عبادته.

والله تعالى أمر داود النبي صلى الله عليه و آله وسلم بالحكم بين الناس بنفسه بعد جعله خليفه و نهاه عن اتباع الهوى بترك الحق و استفاد الماوردي من الآيه لزوم مباشره الإمام للامور و تصفح الأحوال بنفسها، و عدم الاكتفاء بتفويضها إلى الغير و لو كان أميناً ناصحاً. ليس معنى ذلك أن يتصدى الإمام لجميع الشؤون بالمباشرة بل يحال كل أمر إلى موءسسه أو وزاره و لكن الإمام يشرف على الجميع إشرافاً تاماً و إليه ترجع مسؤوليه الأمور و هو المسؤول عنها.

وظائف الإمام في كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام

أجمع كلمه لبيان وظائف الإمام و واجباته الشخصية و الاجتماعية كتاب الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر النخعي حين ولّاه مصر و بين فيه أولاً أصول وظائفه ثم تعرّض عليه السلام لتفصيلها بالنسبة إلى كلّ طبقات الأمّة و أصنافهم مشروحاً.

أمّا أصول وظائفه و تكاليفه أربعة.

ص: ٢١٣

الأول: «جبايه خراجها».

الثاني: «جهاد عدوها».

الثالث: «استصلاح أهلها».

الرابع: «عمار به بلادها».

الوظائف الفردية والأخلاقية للإمام

ثم بيّن عليه السلام وظائف شخصيه و واجبات فرديه للإمام لتكون إمامته و ولايته على الناس بعد استكمال نفسه و تهذيب أخلاقه و هي الأمر بتقوى الله و إثبات طاعته على طاعه المخلوق و اتباع ما أمر به في كتاب الله من فرائضه و سننه و نصر الله بالقلب و اليد و اللسان و إكسار النفس عند الشهوات، لأنها أماره بالسوء إلا ما رحم الله، و ذخيره العمل الصالح فإنها أحب الذخائر و ضبط النفس عن الهوى و الانصاف منها في المحبوب و المكروه.

ينبغي أن يكون مسؤول الحكومه و إمام المجتمع مهذباً جامعاً لصفات الكمال ليتمكن من تأديب الناس و إصلاح الأئمة.

قال الإمام على عليه السلام: «من نصب نفسه للناس إماماً فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، و ليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، و معلّم نفسه و مؤدّبها أحقّ بالإجلال من معلّم الناس و مؤدّبهم»^(١).

١- نهج البلاغه، فيض الإسلام، حكمت ٧٠؛ و عبده، ص ٧٣.

ص: ٢١٤

وقال لعثمان: «فاعلم أنّ أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدى و هدى» (١).

وظائف الإمام وسيرته مع الرعية

قال الإمام على عليه السلام لمالك الاشر:

١ و أشعر قلبك الرحمة للرعية و المحبة لهم و اللطف بهم، أى إجعلها كالشعار له و هو الثوب الملاصق للجسد فى مقابل الدثار مثل العباء الذى يلبس فوق الألبسة و هو كناية عن أنّ المحبة و اللطف بالرعية ينبغى أن يكون باطناً و من صميم القلب لا ظاهراً من غير علاقة باطنيه.

والرعية: عامّة الناس الذين عليهم راع.

٢ فاعطهم من عفوك و صفحك.

٣ و لا تنصّب نفسك لحرب الله.

٤ و لا تقولنّ إننى مؤءمّر فاطاع.

٥ إياك و مساماه الله فى عظمتة و التشبه به فى جبروته. المساماه: المبادره فى العلوّ.

٦ و أنصف الله و أنصف الناس من نفسك و من خاصّه أهلك و من لك فيه هوئى من رعيّتك.

١- نهج البلاغه، فيض الإسلام، ص ٥٢٦؛ عبده، ج ٢، ص ٨٥، الخطبه ١٦٤.

ص: ٢١٥

٧ و ليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحقّ و أعَمّها في العدل و أجمعها لرضى الرعية، و إنّما عمود الدين و جماع المسلمين و العَدّة للأعداء العامّة من الأُمّة.

٨ و ليكن أبعد رعيّتك منك و اشنأهم عندك أطلبهم لمعايب الناس... فاستُر العوره ما استطعت يستر الله منك ما تحبّ ستره من رعيّتك.

٩ أطلق عن الناس عُقده كلّ حقّدٍ أى لا تكن ذا حقد بالناس.

١٠ و اقطع عنك سبب كلّ و ترٍ أى الانتقام و تَغَابٍ عن كلّ ما لا يصحّ لك. أى تغافل.

١١ و لا تعجلنّ إلى تصديق ساعٍ.

١٢ و لا تدخلنّ في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل و يعدّك الفقر و لا جباناً يضعّفك عن الأمور و لا حريصاً يزيّن لك الشرّ بالجور، فإنّ البخل و الجبن و الحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظنّ بالله.

١٣ أنّ شرّ وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً... فلا يكوننّ لك بطانه صاحب السرّ و الخاصّه.

١٤ و الصق بأهل الورع و الصدق.

١٥ و لا يكوننّ المحسن و المسيء عندك بمنزله سواء، فإنّ في ذلك تهيداً لأهل الإحسان في الإحسان و تدريباً أى إغراءً لأهل الإساءة على الإساءة.

ص: ٢١٦

١٦ و اعلم أنه ليس شيءٌ بأدعى إلى حسن ظنِّ راعٍ برعيته من إحسانه إليهم وتخفيفه الموءونات عليهم.

١٧ و لا تنقُضُ سنَّه صالحه عمل بها صدور هذه الأَمَّة و اجتمعت بها الألفه وصلحت عليها الرعيه.

١٨ و أكثرُ مُدارسَه العلماء و منافثه الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمرُ بلادك و إقامة ما استقام به الناس قبلك. المنافثه هي المحادثه و المصاحبه، أمر عليه السلام بالمرأوده مع العلماء و الحكماء و المشاوره معهم في الأمور.

١٩ و ليس يخرج الوالى من حقيقه ما الزمه الله من ذلك حقَّ إلا بالاهتمام والاستعانه بالله و توطين نفسه على لزوم الحقَّ و الصبر عليه فيما خَفَّ عليه أو ثَقُلَ.

وظائف الإمام بالنسبة إلى الجنود

١ قولٌ من جنودك أنصحهم في نفسك لله و لرسوله و لإمامك و أنقاهم جيئاً أى طاهر الصدر و القلب و أفضلهم حلماً. يرأف بالضعفاء و ينبو على الأقوياء أى يَشُدُّ عليهم و يبعد عنهم.

٢ ثم ألصق بذوى الأحساب و المروءات و اهل البيوتات الصالحه و السوابق الحسنه، ثم أهل النجده و الشجاعه و السخاء و السماحه فإنهم جماعٌ من الكرم و شُعَب من العُرف.

قوله عليه السلام: ألصق أى كن مع ذوى الأحساب و النسب و أكرمهم.

ص: ٢١٧

والنجدة: الرفعه و السماح: الجود.

وَمِنْ فِي «شُعْبٍ مِنَ الْعُرْفِ» زائدهُ و العرف بمعنى المعروف و كذا مِنْ فِي «جماع من الكرم» زائدهُ أى هذه الصفات مجموعه الكرم و شُعْبُ المعروف.

٣ ثم تفقد من أمورهم ما يتفقده الوالدان من ولدهما... و لا تحقرن لطفاً تعاهدتَهُم به و إن قلَّ فإنه داعيه لهم إلى بذل النصيحة لك و حُسن الظنِّ بِمَكَ. أى تفقد أمور الجنود كالوالد الشفيق و لا- تعدد شيئاً من تلطفك معهم حقيراً بل كلَّ تلطف و إن قلَّ فله موقع في قلوبهم.

٤ فافسح في آمالهم و واصل في حسن الثناء عليهم... فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تَهْزُ الشجاع و تُحَرِّضُ الناكل.

٥ و اردد إلى الله و رسوله ما يُضِلُّكَ مِنَ الخطوب و يشته عليك من الأمور فقد قال الله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» (١).

وظائف الإمام في القضاء

١ ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم و لا يتمادى في الزلَّة و لا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه و أقلهم تبرماً تضجراً و ملالاً بمراجعته الخصم.

ص: ٢١٨

٢ و أَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشُفِ الْأُمُورِ.

٣ و أَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِطْرَاءٌ.

٤ و لَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ وَ أَوْلَئِكَ قَلِيلٌ فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْرًا بَلِيغًا، فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يَعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى وَ تَطْلُبُ بِهِ الدُّنْيَا.

قوله عليه السلام لا- تمحكه الخصوم أى لا- تجعله لجوجاً و لا يتمادى فى الزلّة أى إن زلّ رجع و لا يستمرّ فى الباطل، أصرمهم أى أقطعهم فى الخصومه و أمضاهم و لا يزدهيه أى لا يوجب تكبره و الإطراء المدح و الثناء، و الإغراء أى التحريض والتشويق.

وظائف الإمام فى انتخاب العاملين

لَمَّا فَرَّغَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِ الْقَضَاءِ شَرَعَ فِي أَمْرِ الْعَمَالِ وَ هُمْ عَمَالُ السَّوَادِ وَ الْبُلْدَانِ وَالْإِدَارَاتِ وَ الصَّدَقَاتِ وَ الْوُقُوفِ وَ الْمَصَالِحِ. فَأَمَرَ الْأَمَامُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَالِكَ الْأَشْتَرِ:

١ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُمْ بَعْدَ اخْتِبَارِهِمْ وَ تَجَرِبَتِهِمْ لَا- مُحَابَاهَ أَى هَبَّةً وَ إِنْعَامًا وَ لَا- أَثَرَةً أَى اسْتِبْدَادًا وَ اخْتِصَاصًا بِلَا مَشُورَةٍ، فَإِنَّهُمَا جَمَاعٌ مِنْ شُعْبِ الْجَوْرِ وَ الْخِيَانَةِ أَى اسْتَعْمَالَهُمْ مُحَابَاهَ وَ أَثَرَةً مَجْمَعِ شُعْبِ الْجَوْرِ وَ الْخِيَانَةِ وَ تَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجَرِبَةِ وَ الْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَ الْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ... أَى أَطْلَبَ وَ تَحَرَّ أَهْلَ التَّجَرِبَةِ.

ص: ٢١٩

٢ ثم تفقد أعمالهم و ابعث العيون من أهل الصدق و الوفاء عليهم، فإنّ تعاهدك في السرّ لأُمورهم حدّوه أى باعث لهم على استعمال الأمانة و الرفق بالرعيه. العيون هم الرقباء. أمر عليه السلام بالتطلّع على العمّال و بعث العيون عليهم لإرصاد حرّكاتهم و مراقبه أعمالهم.

وظيفة الإمام في أمر الخراج

انتقل عليه السلام من ذكر العمّال إلى ذكر أرباب الخراج و دهاقين البلاد.

فقال عليه السلام : و تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، و ليكن نظرك في عماره الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنّ ذلك لا يدرك إلّا بالعماره و من طلب الخراج بغير عمّاره أخرب البلاد و أهلكت العباد و لم يستقم أمره إلّا قليلاً.

وظيفة الإمام في أمر كتاب الدوله

الكتاب على قسمين:

كتاب الخاصّه و كتاب العامّه، و العامّه العاملون في الإدارات و الدفاتر الدوليه والخاصّه يرجع إليهم أمر الكتابه عند الإمام أو الحاكم فأمّر الإمام عليه السلام مالك الأشر و قال: ثم انظر في حال كتابك قول على أمورك خيرهم و اخصّص رسائلك التي تدخل فيها مكائذك و أسرارك بأجمعهم لوجوه صالح الأخلاق... و اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك فاعمد لأحسنهم كان في العامّه أثراً، و أعرفهم بالأمانه وجهها...

ص: ٢٢٠

واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم لا يَقَهَرُ كبيرها ولا يَتَشَتَّ عليه كثيرها.

وظائف الإمام بالنسبة إلى التجار وذوى الصناعات

تعرض الإمام على عليه السلام هنا لذكر التجار وذوى الصناعات وأمر المالك أن يعمل معهم الخير وأن يوصى غيره من أمرائه وعماله أن يعملوا معهم الخير.

قال عليه السلام: «ثم استوص بالتجار وذوى الصناعات وأوص بهم خيراً: المقيم منهم، والمضطرب بماله، والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها. قوله عليه السلام استوص من باب الاستفعال وهنا بمعنى قبول الوصية أى اقبل منى الوصية لهم «المضطرب بماله» أى المتردد به بين البلدان «والمترفق ببدنه» أى المكتسب ببدنه. «مواد المنافع» جمع ماد اسم الفاعل الذى يمد المنافع من البلاد والأماكن و«تفقد أمورهم بحضرتك» وفى حواشى بلادك... أن فى كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع وتحكماً فى البياعات، وذلك باب مضره للعامة وعيب على الولاه. فامنع من الاحتكار فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منع منه،... فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به، عاقبه من غير إسراف» قارف الشئ أى دنى منه والنيكال بمعنى العذاب والعقوبة ليكون عبره للغير.

ص: ٢٢١

واجبات الإمام ووظائفه في أمر الضعفاء

انتقل عليه السلام من التجار إلى ذكر فقراء الرعية.

وقال عليه السلام: ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين و أهل البوءسى و الزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعا و معتزا. وصى عليه السلام في الطبقة السفلى من الأئمة و جعل الله واسطه بين الإمام و الرعية.

وقال: ثم الله الله.... و «الزمنى» جمع زمين و هو المصاب بالزمانة أى العاهه الذى لا- يقدر على الكسب «والبوسى» شدّه الفقر و «القانع»: السائل الفقير الذى يعرض نفسه للسؤال و «المعتز» المحتاج الذى لا يعرض نفسه للسؤال. «واجعل لهم قسما من بيت مالك... فلا تُشخص همك عنهم... فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم و تعهد أهل اليتيم و ذوى الرقة فى السن أى كبير السن ممن لا- حيلة له، و لا ينصب للمسألة نفسه و ذلك تعاهد أمر الفقراء وبعث الثقات لتشخيصهم من بين الناس على الولاية ثقيل و الحق كله ثقيل.

وقد يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبه فصبروا أنفسهم و وثقوا بصدق موعود الله لهم.

ص: ٢٢٢

تعاهد الإمام لذوى الحاجات

هذا الفصل من تتمه ما قبله قد بين عليه السلام منه لمالك الأشر أنه لابد له أن يجلس لذوى الحاجات و يجب أن يخلّى بينه وبينهم لتفقد حالهم وإنجاح طلباتهم من غير حاجب و ضيق.

قال عليه السلام: «واجعل لذوى الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك و تجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذى خلقك و تقعد عنهم جندك و أعوانك من أحراسك و شرطك، حتى يكلمك متكلمهم غير متتبع.

قوله عليه السلام تقعد عنهم جندك و أعوانك: تأمر بأن يقعد عنهم و لا يتعرض لهم جندك.

«الأحراس» جمع الحرس و هو من يحرس الحاكم من وصول المكروه.

«الشرط»: طائفه من أعوان الحاكم و هم المعروفون بالضابطه.

ثم احتجّل الخرق منهم و العى و نَحَّ عنك الضيق و الأنف يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته، و يوجب لك ثواب طاعته، و أعطى أعطيت هنيئاً و امنع فى إجمال و إغدار.

قوله عليه السلام الخرق: العنف ضد الرفق، و العى العجز عن النطق.

ونَحَّ أى أبعد، و الضيق: ضيق الصدر بسوء الخلق. العَنَف: الاستكاف والاستكبار و هنيئاً: سهلاً، و امنع فى إجمال و إغدار: و إذا منعت فامنع بلطف و تقديم عذر.

ص: ٢٢٣

من وظائف الإمام المباشرة في بعض الأمور

لابد للإمام في المجلس الذي يجلس لتفحص حاجات ذوي الحاجة أن يعاهد أموراً آخر مباشرة و هي:

قوله عليه السلام : ثم أمور من أمورك لابد لك من مباشرتها:

منها إجابه عمالك بما يعنى عنه كتابك. أى لا بد لك من إجابه العمال فيما يعجز عنه الكتاب يعنى المسؤولين فى الدوائر و عمالك و مسؤول ديوانك عاجزون عن حلها.

ومنها: إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك مما تخرج به صدور أعوانك. يعنى يجب عليك إنجاح حاجات الناس التى ترد عليك و تتعب و تضيق صدور أعوانك من حلها.

وأمض لكل يوم عمله، فإن لكل يوم مافيه. أى إعمل فى كل يوم بوظيفتك و ما يجب عليك و لا تكله إلى الغد فإن لكل يوم عمل و فى التأخير آفات.

ما يجب على الإمام من التكاليف العبادية

لما فرغ عليه السلام من وصيته بأمر الرعية، شرع فى وصيته للمالك بعنوان الوالى و الإمام بأداء الفرائض التى افترضها الله عليه من عبادته و إن كانت كل أمور الإمام إن صلحت فيها التيه و سلمت فيها الرعية تكون لله تعالى و عباده.

ص: ٢٢٤

قال عليه السلام: «و اجعل لنفسك فيما بينك وبين الله، أفضل تلك المواقيت و أجزل تلك الأقسام و إن كانت كلها لله إذا صلحت فيها التيه و سلمت منها الرعيه.

يعنى يجب على الإمام و الوالى مضافاً إلى إصلاح شؤون الأُمّة و إداره أمور الرعيه، الارتباط مع الله و الاشتغال بالدعاء و العباده فى أفضل الأوقات ليستمدّ من الله فى حلّ المعضلات و تقويه نفسها.

قال الله تبارك و تعالى: «وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ» (١).

أى استعينوا منه تعالى بالصوم و الصلاه و سائر العبادات، و ليكن وقت العباده زمان نشاط الإمام و تهيّأه لها، لا زمان الكسل و التعب ليستلذّ و يستفيد منها.

وقوله عليه السلام «أجزل تلك الأقسام» يعنى اجعل أعظم تلك الأقسام أى الآنات، للارتباط مع الله و الاشتغال بعبادته، و لا يبعد أن يكون المراد من الأجزل، الأعظم من حيث الكيفيه لا الكميه بحيث لا يضّرّ الاشتغال بالعباده بتكاليفه العامّه للناس. و أشار عليه السلام أنّ النظر فى أمور الرعيه مع صحّه التيه و قصد القربه و سلامه الأُمّة من ظلم الإمام من جمله العبادات و الفرائض أيضاً.

قال عليه السلام: «وليكن فى خاصّه ما تخلص لله به دينك، إقامة فرائضه

ص: ٢٢٥

التي هي له خاصه، فأعط الله من بدنك في ليلك و نهارك و وف ما تقربت به إلى الله من بدنك كاملاً غير مثلوم و لا منقوص بالغاً من ذلك ما بلغ».

يعنى فليكن إقامة الفرائض من الأمور الخاصه التي تخلص لله بها دينك.

وأعط الله من بدنك لله مقدار ما تشتغل بالواجبات في الليل و النهار.

واعمل ما تعمل لله كافياً وافياً غير مثلوم أى غير مخدوش بشيء من التقصير والرياء و اجتهد في العباده بالغاً من بدنك ما بلغ و لو حد التعب.

وظيفة الإمام في صلاة الجماعة

ثم أمر عليه السلام إذا صلى الإمام بالناس جماعه ألا يطيل فينفزهم عنها و لا ينقصها فيضيّعها.

قال عليه السلام : و إذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفراً و لا مضطرباً، فإن في الناس من به العله و له الحاجه.

قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : «صل بهم كصلاه أضعفهم، و كن بالموءمنين رحيماً» أوصى النبي صلى الله عليه و آله وسلم بالشفقه و الرّحمه للموءمنين في كلّ الأصول حتّى في الصلاه.

ص: ٢٢٦

النهى عن احتجاب الإمام

نهى أمير المؤمنين على عليه السلام المالك عن الاحتجاب عن الرعية.

وقال: فلا- تطولن احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق وقله علم بالأمر. نهاه عليه السلام عن الاحتجاب، فإنه مظنة اختفاء الأمور عنه و عدم الاطلاع عنها و لعل المخبرين لم يخبروا حقيقة الأخبار و قلبوها أو كتموا بعضها عن الإمام و إذا رفع الحجاب دخل عليه كل احد فعرف الأخبار و لم يخف عنه شيء من أحوال عمله و عمل عماله و يعرف كذب الأخبار عن صدقها، ولا- حازه لك بالاحتجاب عن الناس لأنك إن كنت جواداً سمحاً لم يكن لك إلى الحجاب داعٍ و إن كنت ممسكاً فسيعلم الناس ذلك منك فيكف عن مسألتك مع أن أكثر حاجات الناس لا معونة لك في إنجازها من شكاه مظلماً أو طلب إنصاف في معاملته. الشكاه: الشكاية.

وظيفة الولي والإمام في قبال عشيرته و بطانته

نهى أمير المؤمنين على عليه السلام المالك أن يحمل أقاربه و حاشيته على رقاب الناس و أن يستأثرهم في استخدام شؤون الحكومة، و إداره الأمور على سائر الناس، و نهاه أن يقطع أحداً منهم قطيعه أو يملكه ضيعه تضر بمن يجاورها في شرب نصيب من الماء يتغلبون

ص: ٢٢٧

على الماء منه أو ضياع يضيّفونها إلى ما ملكهم إياه، وإعفاء لهم من مؤونه أو حضر و غيره و حمل ثقلها على غيرهم.

قال عليه السلام: ثم إنَّ للوالى خاصّه و بطانته فيهم استئثار و تطاول. أى تكون للوالى خواصّ من أقوامه و عشيرته الذين تكون معه فى باطن داره و يريدون التسلّط على المنابع الاقتصادية و أخذ امتيازها بيدهم مثل المعادن و المصانع و المؤسسات التجارية و غيرها.

«وقله إنصافٍ فى معاملة» و إنصافهم فى المعاملات التجارية قليلة، لأنّ همّهم جلب المنفعة لهم و اختصاص المنافع و المنابع بهم.

فاحسم مادّه أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال و لا تُقطعنّ لأحدٍ من حاشيتك و حامتك قطيعه. أى اقطع مادّه ضرورهم عن الناس بقطع أسباب تعديهم، و الحامّة: الخاصّه و القرابه.

روى صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السلام أنّ أناساً من بنى هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشى و قالوا: يكون لنا هذا السهم الذى جعل الله عزّ و جلّ العاملين عليها فنحن أولى به.

فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يا بنى عبد المطلب هاشم إنّ الصدقه لا تحل لى و لا لكم، و لكنّى قد وُعدت الشفاعة. إلى أن قال: أترونّ موءثراً عليكم غيركم (١).

١- وسائل الشيعة، ج ٦، ص ١٨٦، الحديث ١، الباب ٢٩، المستحقّين للزكاة.

ص: ٢٢٨

حَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي بَدْوِ الْأَمْرِ مَادَةَ الْفُسَادِ لئَلَّا يَطْمَعَ أَحَدٌ مِنْ خَوَاصِهِ وَاقْرَبَائِهِ فِي اخْتِصَاصِ الزَّكَاةِ بِهِ.

وَقَالَ: لَا تَزْعُمُوا إِنِّي مَوْءُثْرٌ غَيْرَكُمْ عَلَيْكُمْ بَلْ خَيْرَكُمْ فِي عَدَمِ التَّدْخُلِ وَالتَّصَدَّى لِهَذِهِ الْأُمُورِ وَإِنِّي وُعِدْتُ الشِّفَاعَةَ وَتَصِلُ نَفْعُهَا إِلَيْكُمْ بَدَلَ حَرَمَانِكُمْ عَنِ الزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ أَوْسَاخُ أَيْدِي النَّاسِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عَقْدِهِ تَضَرُّرٌ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ فِي شَرْبِ أَوْ عَمَلِ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَوْءُوثَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَيَكُونُ مَهْنًا ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ وَغَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

العقده: المزرعه و المهناً: المنفعه الهنيئه.

وَالزَّمِ الْحَقَّ مِنْ لَزَمِهِ مِنَ الْقَرِيبِ وَ الْبَعِيدِ، وَ كُنْ فِي ذَلِكَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَاقِعًا ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَ خَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ.

أَيُّ الزَّمِ أَدَاءَ الْحَقِّ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا.

الصلح مع الأعداء وفوائده

أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَالِكَ بِقَبُولِ السَّلَامِ وَ الصَّلَاحِ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ وَ كَانَ فِيهِ رِضَى اللَّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ دَعَا الْجُنُودِ وَ رَاحِهِ لَهُمْ، وَ أَمَّنَ الْبِلَادَ مَعَ رِعَايَةِ الْإِحْتِيَاطِ وَ الْحَزْمِ وَ عَدَمِ الْغَفْلَةِ مِنْ كَيْدِ الْعَدُوِّ، وَ عَدَمِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي تَجْهِيْزِ قَوَاهِ.

قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ لَا تَدْفَعَنَّ صَلَاحًا دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ لِلَّهِ فِيهِ رِضَى... وَ لَكِنَّ الْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صَلَاحِهِ فَإِنَّ الْعَدُوَّ رُبَّمَا قَارِبٌ

ص: ٢٢٩

ليَتَغَفَّل، فَخُذَ بِالْحَزْمِ وَاتَّهَمَ فِي ذَلِكَ حَسَنَ الظَّنِّ... فَحُطَّ عَهْدُكَ بِالْوَفَاءِ إِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عَقْدَةً، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدَّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشَتُّ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ... فَلَا تَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ وَلَا تَخِيسَنَّ بَعْدَكَ. أَيْ لَا تَنْقُضْ عَهْدَكَ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْنًا أَفْضَاهُ بَيْنَ الْعِبَادِ بِرَحْمَتِهِ، وَحَرِيماً يَسْكُنُونَ إِلَى مَنْعَتِهِ وَيَسْتَفِيزُونَ إِلَى جَوَارِهِ.

أَفْضَاهُ أَيْ بَسَطَهُ بَيْنَ النَّاسِ لِيَسْتَرِيحُوا فِي مَعَاشِهِمْ، وَالرَّحْمَةُ الْوَاسِعَةُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ شَأْنُهُ تَقْتَضِي أَنْ تَعْتَبِرَ الْعُهُودَ وَالدِّمَمَ لِيَسْتَقَرَّ الْأَمْنُ وَالْهُدُوءُ بَيْنَ النَّاسِ، وَجَعَلَ الْعَهْدَ حَرِيماً أَيْ مَا يَحْتَرَمُ وَلَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِي هَتْكِهِ، وَالْمَنْعَةُ الْقُوَّةُ.

وظيفة الإمام في حفظ الدماء

حَذَّرَ الْإِمَامُ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ إِرَاقِهِ الدِّمِّ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ: «أَنْ أَوَّلَ مَا يَقْضِي اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ أَمْرُ الدِّمَاءِ» (١).

وَقَالَ: «إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بَغَيْرِ حَلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنَقِمَتِهِ وَلَا أَعْظَمَ لَتَبْعَتِهِ وَلَا أَحْرَى بِزَوَالِ نِعَمِهِ وَانْقِطَاعِ مَدِّهِ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بَغَيْرِ حَقِّهَا، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ مَبْتَدِئُ الْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تَقْوِينَ سُلْطَانَكُمْ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ،

١- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد.

ص: ٢٣٠

فإنّ ذلك ممّا يضعفُه ويوهنه بل يزيله وينقله، ولا عذر لك عند الله ولا عندى فى قتل العمد...».

إرشادات أمير المؤمنين للمالك ودعاءه عليه السلام له

١ وإياك والإعجاب بنفسك بما يعجبك منها وحبّ الإطراء المدح والثناء.

٢ وإياك والمنّ على رعيتك بإحسانك والتّرايد فيما كان من فعلك.

٣ أو أن تعدّهم فتتبع موعدك بخلفك.

٤ وإياك والعجلة بالأمر قبل أوانها.

٥ أو الوهن عنها إذا استوضحت.

٦ إياك والاستثثار بما الناس فيه أسوء.

٧ والتّغابى عمّا يعنى به ممّا قد وضح للعيون.

أى التغافل عمّا يعتنى به الناس ويرونه من سوء أفعالك أو أفعال أقربائك والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن تقدّمك من حكمومه عادله أو سنّه فاضله أو أثر عن نبينا أو فريضه فى كتاب الله.

وأنا أسأل الله بسعه رحمته وعظيم قدرته على إعطاء كلّ رغبة، أن يوفّقنى وإياك لما فيه رضاه من الإقامه على العذر الواضح وإلى خلقه، مع حسن الثناء فى العباد وجميل الأثر فى البلاد وتمام النعمة وتضعيف الكرامة.

ص: ٢٣١

أى يتم نعمته علينا و يضعف كرامته لنا و أن يختم لى و لك بالسعادة والشهادة، و إنا إليه راجعون و السلام على رسول الله صلى الله عليه و آله الطيبين الطاهرين.

استجاب دعاءه عليه السلام فى حق مالک الأشتر بالسعادة و الشهادة قبل وصوله إلى مصر و قد استشهد بيد بعض عمال معاوية غلام عثمان فى قُلم بالسّم فى العسل.

وقال أمير المؤمنين عليه السلام بعد سماعه خبر شهادة مالک، إنا لله و إنا إليه راجعون... فإنّها من أعظم المصيبات و لله درّ مالک لقد كان لى مثل ما كنت لرسول الله و لما وصل خبر شهادته عليه السلام الى معاوية:

قال: كان لعلی ابن أبی طالب يدان قطعت إحداهما فى حرب صفين و هى عمار ابن یاسر و أخرى قطعت اليوم و هى مالک الأشتر.

واجبات الإمام وتكاليفه في الآيات والروايات

الدّراسات فى ولايه الفقيه: «المتحصّل من جميع الآيات و الروايات الكثيره خمسہ عشر عنواناً، مع التحفّظ على التعبيرات الواقعه فيها.

١ جمع أمر المسلمين و حفظ نظامهم و منع الثغور و الأطراف و الدفاع عنهم و قتال مقاتليهم و البغاه عليهم(١).

١- راجع ما رواه عبد العزيز بن مسلم عن الرضا عليه السلام، أصول الكافي، ١، ٢٠٠، كتاب الحجّه، باب نادر جامع فى فضل الإمام.

ص: ٢٣٢

٢ الإصلاح في البلاد و إيجاد الأمن فيها و في السبل (١).

٣ أن يضع عنهم أصرهم و الإغلال التي كانت عليهم من الرّسوم و القيود و العادات و التقاليد الباطلة (٢).

٤ أن يعلمهم الكتاب و السنّه و حدود الإسلام و الإيمان و يبين لهم الحلال و الحرام و ما ينفعهم و يضرهم و يعمّم التعليم و التّربية بيّن المعلمين فيهم و تأليف الناس جميعاً ليرغبوا في تعلّم الدين و التفقّه فيه (٣).

٥ إقامه فرائض الله و شعائره من الصلاه و الحجّ و غيرهما و تأديب الناس على الأخلاق الفاضله (٤).

٦ إقامه السنّه و إمامته البدع و الذّب عن دين الله و حفظ الشرائع و السنن عن التغير و التأويل و الزيادة و النقصان (٥).

٧ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بمفهوماهما الواسع، أعنى السعى في إشاعه المعروف و بسطه و مكافحه أنواع المنكر و الظلم و الفساد (٦).

١- نهج البلاغه، خطبه ١٣١؛ فيض، ص ٤٠٦.

٢- إشاره إلى الآية ١٥٧ من سوره الأعراف.

٣- المستفاد من وصيته رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن. تحف العقول، ص ٢٥.

٤- تحف العقول، ص ٢٥؛ وأصول الكافي، ج ١، ص ٢٠٠.

٥- نهج البلاغه، خ ١٦٤؛ فيض، ص ٥٢٦؛ عبده، ج ٢، ص ٥٨؛ صبحي، ٢٣٤.

٦- الاعراف، آيه ١٥٧.

ص: ٢٣٣

٨ منع الظلم و إحقاق حقوق الضعفاء من الأقوياء و إعمال الشدّه في قبال الظالمين ١.

٩ القضاء بالعدل و إقامة حدود الله و أحكامه ٢.

١٠ ردّ ما غصب من بيت المال و الأموال العامّة و إجراء المساواه في حكم الله و ماله و رفع التبعيضات الظالمه التي توجب كظّه الظالمين و سغب المظلومين ٣.

١١ جبايه الفيئ و الصدقات على ما أمر الله به و توفيرها على مستحقّيها من الأشخاص و المصارف العامّة ٤.

١٢ تتابع الوعظ و التذكير و الإنذار و التبشير ٥.

١٣ التمييز بين الأخيار من الناس و الأشرار منهم بإكرام الخير و الإحسان إليه و تأنيب الشرّ و مجازاته ٦.

١٤ إعمال الرفق و العفو في غير ترك الحقّ، فيكون للرّعيّة كالوالد الرّحيم ٧.

١ . نهج البلاغه، الخطبه ١٥؛ فيض، ص ٦٦؛ عبده، ج ١، ص ٤٣؛ صبحي، ٥٧.

٢ . نهج البلاغه، الخطبه ٣٣؛ فيض، ص ١١١؛ عبده، ج ١، ص ٧٦؛ صبحي، ٧٦.

٣ . نهج البلاغه، الخطبه ١٥؛ فيض، ص ٦٦؛ عبده، ج ١، ص ٤٢؛ صبحي، ٥٧.

٤ . أصول الكافي، كتاب الحجّه، باب نادر جامع في فضل الإمام.

٥ . تحف العقول، ص ٢٥، وصيّيه الإمام على لمعاذ بن جبل.

٦ . نفس المصدر.

٧ . أصول الكافي، كتاب الحجّه، باب ما يجب الإمام على الرعيّته، الحديث ٨.

ص: ٢٣٤

١٥ حسن العلاقة مع سائر الأمم و المذاهب بالسَّلم و البرّ و القسط و حفظ الحقوق المتقابلة في النفوس و المله (١). و الاراضى و الأموال إذالم يقاتلوا المسلمين ولم يخرجوهم من ديارهم، لا بأن يتخذهم الولى بطانه أو يجعل لهم سبيلاً على المسلمين و شؤونهم.

فهذه خمسة عشر عنواناً لما يجب على الحاكم الإسلامى بالأصالة... و الجامع لجميع هذه العناوين هو الأمور المتعلقة بمجتمع المسلمين بما هو مجتمع أى بنحو العامّ المجمومى لا الاستغراقى، لحفظ نظامهم و أمن بلادهم و سبلهم و دفع الأعداء عنهم و إعداد القوى فى قبالتهم، و تعليمهم و هدايتهم، و إقامة السنّة و إماتة البدع... ويكون المتصدى لها من يتمثل فيه المجتمع أعنى الحاكم المنتخب من قبل الله تعالى أو من قبلهم، و الجامع بينها «حراسه الدين و سياسه الدنيا».

وأمّا تعيين السلطات الثلاثة المقتنّه، المجريه و القضائيه و رعايه المواصفات المعتره فيها و مراقبه أعمالها و بعث العيون عليها و نحو ذلك، فليست هذه الأمور من أهداف الحكومه و واجباتها بالأصالة، بل هى من قبيل المقدمات الواقعه فى طريق تحصيل الأهداف. و إن شئت قلت: هى قوام الحكومه لا من أهدافها (٢).

١- الممتحنه، آيه ٨ و ٩؛ الأنفال، آيه ٦١.

٢- دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص ٧-٢٣.

ص: ٢٣٥

تنبيه

قلنا سابقاً إنّ الإمام الحاكم إنّما يتصدّى ويتدخل في الأمور العامّة الاجتماعيّة أمّا الأمور والأحوال غير العامّة كالزراعة والصناعة و التجارة من الأمور المتعلقة بالأشخاص فالناس في انتخابها و كفياتها أحرارٌ و مصالحهم تقتضى تركهم أحراراً في نشاطاتهم و يكتفى بمساعدتهم و إرشادهم و مراقبتهم فيها و هذا يوجب اعتمادهم بأنفسهم و كثره النتائج و ازدهار استعداداتهم.

نعم إذا فرض في مورد خاصّ الإضرار و الإفساد بالمجتمع يجب على الإمام الحاكم تحديد الأشخاص و دفع أضرارهم.

و يتوقع من الإمام الحاكم الإرشاد و التعليم و الهداية للمؤسسات التوليدية والصناعات الإنتاجية و عدم التدخل فيها مباشرة بنفسه أو أقوامه و عشيرته، بنحو يأخذون إنحصار المراكز التوليدية الدوليّة لأنفسهم، لأنّ مباشرة الدولة بنفسها أو بأعوانها للزراعة و التجارة و الصناعات مضرة بالمجتمع و اقتصاد النظام، و قد عقد ابن خلدون في مقدّمته فصلاً بديعاً بعنوان أنّ التجارة من السلطان مضرة بالرعايا، مفسده للجباية.

خلاصته

«إنّ تصدّى السلطان للتجارة و الفلاحه غلط عظيم و إدخال

ص: ٢٣٦

الضرر على الرعايا من وجوه متعدده، و فيها أن له القدره و المال الكثير فيجعل السوق تحت قبضته و اختياره، فلا يحصل أحد من التجار على غرضه في شيء من حاجاته فيدخل على النفوس من ذلك غم و نكد و يدخل به على الرعايا من العنف والمضايقه و فساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي و يودى إلى فساد الجبايه، فإنه إذا انقبض الفلاحون عن الفلاحه و قعد التجار عن التجاره ذهبت الجبايه جملها أو دخلها النقص المتفاحش.

وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجبايه و بين هذه الأرباح وجدها بالنسبه إلى الجبايه أقل من القليل ثم فيه التعرض لأهل عمرانه و اختلال الدوله بفسادهم و نقصه، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثير أموالهم بالفلاحه و التجاره نقصت وتلاشت بالنفقات و كان فيها إتلاف أحوالهم»^(١).

قوله: «الجبايه» أى ما يجمع من الخراج.

حقوق الإمام على الأمة

من أهم الحقوق للإمام أنه يجب على الأمة التسليم و إطاعته و إلتاعه و لاته و عماله المنصوبين من ناحيته.

١- مقدمه ابن خلدون، ج ٢٨١، الفصل ٤٠، طبع بيروت، دار إحياء التراث العربى.

ص: ٢٣٧

ويدل عليه قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (١).

كما قلنا سابقا إن الأمر بإطاعة الله ناظر إلى إطاعته في أحكامه المبيّنة في الكتاب والسنة والأمر بها إرشادي، والأمر بإطاعة الرسول وأولى الأمر ناظر إلى إطاعتهم في أوامرهم المولوية الصادرة عنهم بما أنهم ولاء الأمر وساسه العباد والأمر بها مولوي لا إرشادي ولأجل ذلك كررت لفظه: «أطيعوا» والمقصود بالأمر في الآية هو الولاية والحكومة كما يستفاد من روايه فضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام حينما سأل السائل عنه «لِمَ جعل أولى الأمر وأمر بطاعتهم قال عليه السلام: لعل كثيره وبين أموراً ترتبط بأوامر المولوية (٢).

فالمراد بأولى الأمر الحكام الذين لهم حق الأمر والنهي في سياسته البلاد، وفصل الخصومات، والإمامه العظمى وإن كانت حقاً عندنا للأئمة المعصومين عليه السلام من عتره النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع حضورهم، ومعهم تبطل إمامه غيرهم، ولكن أن الحكومة لا- تتعطل في عصر الغيبة، وأن تعطيلها يساوق تعطيل الإسلام، وللحاكم الحق حق الأمر والنهي في محال حكمه ونطاق ولايته وتجب طاعته لا محاله.

نعم لا تجوز إطاعتهم في معصيه الله، والظاهر من الآية وجوب إطاعه صاحب الأمر أي من يكون له حق الأمر والنهي.

١- النساء، آيه ٥٩.

٢- علل الشرائع، للصدوق، الباب ١٨٢، ص ٢٥٣ و ٢٥٤.

ص: ٢٣٨

قال الزمخشري في الكشاف في تفسير الآية:

«والمراد بأولى الأمر أمراء الحق، لأنَّ أمراء الجور، الله ورسوله بريئان منهم، فلا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم... و كيف تلزم طاعة أمراء الجور و قد جنح الله الأمر بطاعه أولى الأمر بما لا يبقى معه شك» (١).

وفى نهج البلاغة: «أيها الناس أن لي عليكم حقًا و لكم على حق... و أمّا حقّي عليكم فالوفاء بالبيعة و النصيحة في المشهد و المغيب و الإجابة حين أدعوكم والطاعة حين آمركم» (٢).

النصيحة: اسم مصدر بمعنى الإخلاص و التصفية في المودّة و الدعاء إلى ما فيه الصلاح و النهي عما فيه الفساد.

قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم: «ما نظر الله عزّ و جلّ إلى وليّ له يجهد نفسه بالطاعة لإمامه، و النصيحة إلّا كان معنا في الرفيق الأعلى» (٣).

قال أبو جعفر الباقر عليه السلام في اختلاف الموالى: «إنّما كلّف الناس ثلاثة: معرفه الأئمّه، و التسليم لهم فيما ورد عليهم، و الردّ إليهم فيما اختلفوا فيه» (٤).

١- الكشاف، ج ١، ص ٥٣٥.

٢- نهج البلاغة، فيض، ص ١١٤؛ عبده، ج ١، ص ٨٠؛ صبحي، ص ٧٩، الخطبة، ص ٣٤.

٣- أصول الكافي، ج ١، ص ٤٠٤، كتاب الحجّه، باب ما أمرّ النبي بالنصيحه لأئمّه المسلمين، الحديث ٥.

٤- أصول الكافي، ج ١، ص ٣٩٠، كتاب الحجّه، باب التسليم، الحديث ١.

ص: ٢٣٩

الإمام هو المسؤول في الحكومة الإسلامية

يستفاد من بعض الآيات و الروايات أن المكلف و المسؤول لحفظ كيان الإسلام و المسلمين و تدبير أمورهم و إصلاح شؤونهم هو الإمام و الحاكم على أساس ضوابط الإسلام و مقرراته و هو المسؤول عن الفساد و الإصلاح، و لكن إذا اتسعت حيطة ملكه و الاحتياجات و الوظائف المتوجّه إليه احتاج إلى المشاورين و العمال و الولاة في البلاد و الدوائر المختلفة و لا محاله يفوض كلّ أمر إلى فرد متخصّص أو دائره مناسبة و من هنا نشأت السلطات و القوى الثلاثه و لا يكون الإمام الحاكم وجوداً تشريعياً من دون أن يتحمّل أيّ مسؤوليه فالمسؤول و المكلف في الحكومة الإسلامية هو الإمام الحاكم و القوى الثلاثه أياديه و أعوانه، و الإمامه نظام الأئمّه و لها الإشراف على القوى و السلطات ففي نهج البلاغه: «ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز يجمعه و يضمه، فإذا انقطع النظام تفرّق الخرز و ذهب ثمّ لم يجتمع بحذافيره أبداً»^(١).

القيم:القائم بالأمر و النظام: السلك ينظم فيه الخرز و هو الحبّ المثقوف، والحذافير: جمع حذفار، و هو أعلى الشئ و ناحيته و

١- نهج البلاغه، فيض، ص ٤٤٢؛ عبده، ج ٢، ص ٣٩؛ صبحي، ص ٢٠٣، الخطبه ١٤٦.

ص: ٢٤٠

الحذف: الجانب.

فالإمام الحاكم الحافظ لكيان الإسلام و نظام المسلمين، و هو المكلف بإداره الأمور العامه و الوزراء و العمّال و أعضاء مجلس الشورى و الكتاب و الجنود والقضاء كلهم أعوانه و أياديه، و يجب عليه الإشراف على أعمالهم.

و استفاد الماوردى و أبو يعلى لزوم مباشره الإمام بالأمر من آيه: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ» (١). فلم يقصر سبحانه على التفويض دون المباشرة.

وقال النبى صلى الله عليه و آله وسلم: «كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته» (٢).

السلطات الثلاث للحكومة

القوة المقتنة

قد اصطلح مجلس الشورى و القوة المقتنة فى عصرنا بديل السلطة التشريعية و هى من أهم أركان الحكومة و مقوماتها، و انتخاب النواب لمجلس الشورى من تكاليف الإمام و اختياراته، و لكن يفوض أمر انتخاب النواب إلى الأمة لجلب حمايتهم و تقويتهم للنواب و الاحترام بآرائهم، فإن رأى الإمام العادل عدم تهيئة الأمة

١- الوسائل، ج ٧، ص ١٨، الباب ٣، من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢.

٢- الأحكام السلطانية للماوردى، ص ١٦؛ ولأبى يعلى، ص ٢٨.

ص: ٢٤١

لانتخاب الأعضاء أو لم يكن لهم رشد و وعى سياسى لانتخاب الرجال الصالحين كان الإمام الذى فرض علمه و عدله و حسن ولايته، انتخاب الأعضاء بنفسه.

وليس مسؤوليه مجلس الشورى فى الحكومه الإسلاميه إلا المشاوره فى ترسيم الخطوط و البرامج الصحيحه الجامعه العادله للبلاد و العباد، و لا سيما القوه المجريه، على أساس ضوابط الإسلام المستخرجه باجتهاد الفقهاء.

لأن للحكم الشرعى ثلاث مراحل:

الأولى: مرحله التشريع و هو حق الله سبحانه فقط الذى يملك البلاد و العباد و يطلع على مصالحهم و مفاسدهم و مضارهم و منافعهم.

قال تعالى: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ» (١).

الثانيه: مرحله استنباط الأحكام و استخراجها من منابعها الصحيحه و الافتاء بها و مرجعها الفقهاء العدول.

والثالثه: مرحله ترسيم الخطوط الكليه و البرامج الصحيحه للعباد و البلاد على ضوء الفتاوى المستخرجه من ناحيه الفقهاء، لا على حسب آرائهم و أهوائهم كيفما شاءوا، و ليس لمجلس الشورى إلا مرحله الثالثه و لا يجوز له التخلف عن قوانين الإسلام، و ليس له التقنين و التشريع بارتجال أو على حسب أهواء الأمه أو ناخبهم. و

١- الأنعام، آيه ٥٧.

ص: ٢٤٢

يعتبر فيهم فهم الوقائع و الحوادث و إدراك حوائج الأمة، فليس لمجلس الشورى إلا المشورة و تشخيص ما يحتاج إليه الأمة، و يكون فيه صلاح شأنهم و تطبيق الوقائع و الحوادث على القوانين الإسلامية و الإسلام جامع لجميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة.

قال الله تبارك و تعالى: «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» (١).

وأيضا قوله تعالى: «نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ» (٢).

قال النبي في خطبته في حجة الوداع: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ وَاللَّهِ مَا مِنْ شَيْءٍ يَقْرَبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ. وَ مَا مِنْ شَيْءٍ يَقْرَبُكُمْ مِنَ النَّارِ وَيُبَاعِدُكُمْ عَنِ الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ» (٣).

و في خبر معلى بن خنيس قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله، و لكن لا تبلغه عقول الرجال» (٤).

و في صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله: أن أمير

١- الأنعام، آية ٣٨.

٢- النحل، آية ٨٩.

٣- أصول الكافي، ج ٢، ص ٧٤، كتاب الإيمان والكفر، باب الطاعة والتقوى، الحديث ٢.

٤- أصول الكافي، ج ١، ص ٦٠، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، الحديث ٦.

ص: ٢٤٣

المؤمنين عليه السلام قال: «الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى بينت للامة جميع ما يحتاج إليه» (١).

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ مشروعيه مجلس التقنين تكون بالآيات والروايات الدالة على الشورى والمشوره مثل قوله تعالى: «وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ» (٢).

القوة التنفيذية

قلنا سابقاً إن المكلف والمسؤول في الحكومه الإسلاميه أولاً وبالذات الإمام الحاكم والسلطات الثلاثه أياديّه وأعضاده في إجراء القوانين المقرّره في مجلس التقنين والوزراء والعمال. إمّا أن ينتخبوا من ناحيه الإمام والوالى الأعظم أو من طريق مجلس الشورى أو الأّمه مباشره أو الترشيح من قبل والى أو رئيس الجمهوريه لمجلس الشورى ولهم الردّ أو التأييد.

قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: «وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي» (٣).

وقال تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزيراً» (٤).

١- تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣١٩.

٢- الشورى، آيه ٣٧ و ٣٨.

٣- طه، آيه ٢٩ و ٣٢.

٤- الفرقان، آيه ٣٥.

ص: ٢٤٤

وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله: «لم يكن قبلي نبي إلا وقد أعطى سبعة رفقاء نجباء وزراء و إنني أعطيت أربعة عشر: حمزه وجعفر و علي و حسن و حسين و أبو بكر و عمر و المقداد و عبد الله بن مسعود و أبودر و حذيفة و سلمان و عمار و بلال»^١.

وروى المجلسي رحمه الله في البحار عن أعلام الدين قال النبي صلى الله عليه و آله وسلم: «ما من أحد ولى شيئاً من أمور المسلمين فأراد الله به خيراً إلا جعل الله له وزيراً صالحاً، إن نسي ذكره، و إن ذكر أعانه، و إن هم بشر كفه و زجره»^٢.

استفدنا سابقاً من الآيات و الروايات أن مسؤوليه إجراء القوانين العادلة أولاً متوجه إلى الإمام الحاكم. و ثانياً بتفويضه يتوجه إلى الوزراء و الولاة، و يجب عليهم تنفيذ القوانين المقررة من ناحية القوة التشريعية في مجلس الشورى، والاحتياج إليها واضح، فإن القانون مهما كان صالحاً و راقياً لا يكفي في إصلاح أمور المجتمع و رفع حوائجهم و يحتاج في تنفيذه و إجرائه إلى القوة المجريه والوزراء المسماة بالدولة.

قال الماوردي: الوزارة على ضربين:

وزارة تفويض، و وزارة تنفيذ.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٤٨.

٢. بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٣٥٩، طبعه إيران، ج ٧٥، ص ٣٥٩؛ كتاب العشرة، الباب ٨١، باب أحوال الملوك والأمراء، الحديث ٧٥.

ص: ٢٤٥

فأما وزاره التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده، و ليس يمتنع جواز هذه الوزاره، قال الله تعالى حكايه عن نبيّه موسى عليه السلام : «وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَيَّاؤُنْ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي»^(١).

فإذا جاز ذلك في النبوه كان في الإمامه أجوز، ولأنّ ما وُكِّلَ إلى الإمام من تدبير الأمّة، لا يقدر على مباشره جميعه إلا باستنابه و نيابه الوزير المشارك له في التدبير أصحّ في تنفيذ الأمور، من تفردّه بها ليستظهر به على نفسه و بها يكون أبعد من الزلل و أمنع من الخلل و يعتبر في تقليد هذه الوزاره أى تفويض هذه الإمامه وجعلها على عهده الغير شروط الإمامه إلا النسب وحده، لأنّه ممضّى الآراء ومنفذ الاجتهاد فافتضى أن يكون على صفات المجتهدين و يحتاج فيها إلى شروط زائده على شروط الإمامه و هو أن يكون من أهل الكفايه فيها و وُكِّلَ إليه من أمر الحرب والخراج خبره بهما... و على هذا الشرط مدار الوزاره و به تنظيم السياسه^(٢).

قوله وزاره التفويض أى النظر فيها للوزير و يعمل في الأمور برأيه و اجتهاده.

جوّز الماوردى الوزاره في الإمامه بالأولويه من الوزاره في

١- طه، آيه ٢٩ ٣٢.

٢- الأحكام السلطانيه للماوردى، ص ٢٢-٢٤؛ ولأبى يعلى، ص ٢٨-٢٩.

ص: ٢٤٦

النَّبِيُّه، لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْوَجَ مِنَ النَّبِيِّ بِالْوَزِيرِ، لِأَنَّ عَلَيْهِ تَدْبِيرَ الْأُمُورِ وَتَنْفِيزَ الْقَوَانِينِ.

وَلَمْ يَقْتَصِرْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى طَلَبِ مَجَرَّدِ الْوِزَارَةِ حَتَّى قَرَنَهُ بِشِدِّ أَزْرِهِ وَإِشْرَاكِهِ فِي أَمْرِهِ قَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي هَذَا الْمَجَالِ: لِأَنَّ اسْمَ الْوِزَارَةِ مُخْتَلَفٌ فِي اشْتِقَاقِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْوِزْرِ وَهُوَ الثَّقَلُ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَنِ الْمَلِكِ أَثْقَالَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْوِزْرِ وَهُوَ الْمَلْجَأُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «كَأَلَّا لَا وَزَرَ» (١).

أَيُّ لَا مَلْجَأَ فَسَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَلْجَأُ إِلَى رَأْيِهِ وَمَعُونَتِهِ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْأَزْرِ وَهُوَ الظَّهْرُ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَقْوَى بِوِزِيرِهِ كَقُوَّةِ الْبَدَنِ وَلِأَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى كَانَتْ مُشْتَقَّةً، فَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا مَا يَوْجِبُ الِاسْتِبْدَادَ بِالْأُمُورِ (٢).

وَأَمَّا وَزَارَهُ التَّنْفِيزَ

قَالَ الْمَاورِدِيُّ: فَحُكْمُهَا أَوْعَفُ وَشُرُوطُهَا أَقْلُ مِنَ وَزَارَةِ التَّفْوِيزِ، لِأَنَّ النَّظَرَ فِيهَا مَقْصُورٌ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ وَتَدْبِيرِهِ، وَهَذَا

١- الْقِيَامَةُ، آيَةُ ١١.

٢- الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ لِلْمَاورِدِيِّ، ص ٢٤؛ وَقَرِيبٌ مِنْهُ لِأَبِي يَعْلَى فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، ص ٢٩.

ص: ٢٤٧

الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة يوءدى عنه ما أمر و ينفذ عنه ما ذكر و يمضى ما حكم... فهو مُعين فى تنفيذ الأمور وليس بوالٍ عليها ولا متقلداً لها، فإن شورك فى رأى كان باسم الوزارة أخصّ، وإن لم يشارك فيه كان باسم الواسطة و السفاره أشبه، و ليس تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد، و إنّما يراعى فيها مجرّد الإذن و لا يعتبر فى الموءهل لها الحرّيه و لا العلم، لأنّه ليس له أن ينفرد بولايه و لا تقليد فيعتبر فيه الحرّيه. و لا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم و إنّما هو مقصور النظر على أمرين:

أن يوءدى إلى الخليفه و الثانى أن يوءدى عنه فيراعى فيه سبعة أوصاف:

أحدها: الأمانه حتّى لا يخون و لا يُغشّ.

والثانى: صدق اللهجه حتّى يوثق بخبره.

والثالث: قله الطمع حتّى لا يرتشى فيما يلى...

والرابع: أن يسلم فيما بينه و بين الناس من عداوه و شحناء، فإنّ العداوه تصدّ عن التناصف و تمنع عن التعاطف.

والخامس: أن يكون ذكوراً لما يوءدى إلى خليفه و عنه لأنّه شاهد له و عليه.

والسادس: الذكاء و الفطنه حتّى لا تُدلس عليه الأمور فتشتبه و لا تموّه عليه فتلتبس... .

والسابع: أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحقّ

ص: ٢٤٨

إلى الباطل

فإن كان هذا الوزير مشاركاً في الرأي احتاج إلى وصف ثامن وهو الحنكة الفهم والحكمة والتجربة التي توءدّيه إلى صحّة الرأي و صواب التدبير، فإنّ في التجارب خبره بعواقب الأمور... ولا يجوز أن تقوم بذلك وزاره التنفيذ امرأه، وإن كان خبرها مقبولاً لما تضمّنه معنى الولايات المصروفة عن النساء لقول النّبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأه» (١)، ولأنّ فيهما من طلب الرأي و ثبات العزم ما تضعف عنه النساء و من الظهور في مباشرة الأمور ما هو عليهنّ محظور (٢).

أقول: اشترط الماوردي و تبعه أبو يعلى في وزاره التقليد، الذكور. فالمنع عن وزاره التفويض للنساء أولى.

قال ابن عربى في أحكام القرآن: «والخلفاء (٣) على أقسام:

أولهم: الإمام الأعظم.

وآخرهم: العبد في مال سيّده و العبد راع في مال سيّده و مسؤول عن رعيّته.

بيد أنّ الإمام الأعظم لا يمكنه تولى كلّ الأمور بنفسه، فلا بدّ من استنباته و هى على أقسام كثيرة:

١- مسند أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ٣٨.

٢- الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٥-٢٦؛ ولأبى يعلى، ص ٣١-٣٢.

٣- قال ابن عربى: الخلافة لغه: هو قيام الشىء مقام الشىء.

ص: ٢٤٩

أُولَها: الاستخلاف على البلاد... و ذلك في ثلاثه أحكام:

الأول: القضاء بين الناس... وقد رام بعض الشافعية أن يحصر ولا يأت الشرع فجمعها في عشرين ولاية، و هي الخلافه العامه، و الوزاره، و الإمارة في الجهاد، وولاية حدود المصالح، و ولاية القضاء، و ولاية المظالم للقضاء فيما يعجز عنه القاضي إذا كان بين قوى و ضعيف أو قوين كظلم الأمراء و العمال فينظر فيه من هو أقوى، و ولاية النقابه على أهل الشرف لحفظ الأنساب و تشخيصها، و الصلاه، و الحج، و الصدقات، و قسم الفىء، و الغنيمه، و فرض الجزية و الخراج، و الموات و أحكامه، و الحمى، و الإقطاع، و الديوان، و الحسبه.

فإما ولاية الخلافه فهى صحيحه.

وإما الوزاره فهى ولاية شرعيه و هى عباره عن رجل موثوق به فى دينه و عقله يشاوره الخليفه فيما يعن له من الأمور.

قال الله تعالى مخبراً عن موسى: «وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِى * هَارُونَ أَخِى * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِى» (١) فلو سكت ها هنا، كانت وزاره مشوره و لكنّه تأدّب مع أخيه لسنّه و فضله و حلمه و صبره فقال: «وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِى» فساء وزاره مشاركه فى أصل النبوه (٢).

١- طه، آيه ٢٩ ٣١.

٢- أحكام القرآن لابن عربى، ج ٤، ص ١٦٤١.

ص: ٢٥٠

قوله: يعنُّ له من الامور، أى يظهر و يعترض له.

الوزاره كما فسرّها ابن عربى هى ولايه شرعيه مفوضه من الإمام الأعظم إلى الوزراء و تكون شعبه من شعب ولايتها، فلذا يعتبر فيها أكثر الشرائط المعبره فى الإمام الأعظم و منها الإسلام و العدالة و العلم و الإمامه. لقوله تعالى: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» (١)، و قوله تعالى: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ» (٢).

وقوله سبحانه: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» (٣)، و قال تعالى حكاية عن يوسف النبى عليه السلام: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ» (٤)، و قال عزّ و جلّ حكاية عن بنت شعيب النبى عليه السلام: «يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ» (٥).

وفى نهج البلاغه فى كتاب على عليه السلام لمالك الاشر: «إِنَّ شَرَّ وَزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيرًا وَ مَنْ شَارَكَهُمْ فِي الْأَثَامِ فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بَطَانَهُ فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الْأَثَمَةِ وَ إِخْوَانُ الظُّلْمَةِ» (٦).

١- النساء، الآية ١٤١.

٢- الشعراء، آيه ١٥١ ١٥٢.

٣- النساء، الآية ٥.

٤- يوسف، الآية ٥٥.

٥- القصص، آيه ٢٦.

٦- نهج البلاغه، الكتاب ٥٣؛ فيض، ص ٩٩٩؛ صبحى، ص ٤٠٣.

ص: ٢٥١

وفى البحار عن الغوالى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : «أصلح وزيرك، فإنه الذى يقودك إلى الجنة و النار»^(١).

وفى دعائم الإسلام عن على أنه كتب إلى رفاعه قاضيه على الأهواز: «اعلم يا رفاعه، أن هذه الإمارة أمانة فمن جعلها ضيافه فعليه لعنة الله إلى يوم القيامة، و من استعمل خائناً فإنَّ محمداً صلى الله عليه وآله وسلم برىء منه فى الدنيا والآخرة»^(٢).

السلطة القضائية

مرَّ سابقاً أن الأصل عدم ولاية أحد على أحد إلاَّ لله تعالى أو لمن ولاه الله أو أجاز له و انفذه و القضاء شعبه من شعب الولاية بل من أهمها و يكون ملازماً للتصرّف و السلطة على الغير فلذا لا يجوز إلاَّ من الله أو من أجاز له خصوصاً أو عموماً.

قال الله تعالى: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَفُضُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ»^(٣).

وفى خبر سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام : «اتّقوا الحكومه

١- بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ١٦٣، طبع إيران، ج ٧٧، ص ١٦٥، كتاب الروضة، الباب ٧.

٢- دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٥٣٣١، آداب قضاء، الحديث ١٨٩٠.

٣- الأنعام، آية ٥٧.

ص: ٢٥٢

فإنَّ الحكومه إنما هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين لنبي أو وصي نبي» (١).

وقال سبحانه: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ» (٢).

وكيف كان أمر القضاء و شأنه خطير و جعله الله للأنبياء أو وصي نبي و الوصي هو الإمام المعصوم و لا يبعد شمول الوصاية لعنوان عام و هو الفقهاء الواجدون لشرائط القضاء و منها الاجتهاد لئلا يلزم تعطيل الحدود و القضاء في عصر الغيبة.

شرائط القاضي

يشترط في القاضي امورٌ.

قال العلامة في القواعد: و يشترط فيه البلوغ و العقل و الذكوره و الإيمان والعدالة و طهاره المولد و العلم (٣).

وفي مختصر أبي القاسم الخرقى في فقه الحنابلة: «ولا يولى قاضى حتى يكون بالغاً عاقلاً، مسلماً، حرّاً، عدلاً، عالماً، فقيهاً و رعاً» (٤).

١- الوسائل، ج ٧، ص ١٨، الباب ٣، من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢.

٢- ص، آيه ٢٦.

٣- القواعد، ج ٢، ص ٢٠١.

٤- مغنى ابن قدامه، ج ١١، ص ٣٨٠.

ص: ٢٥٣

وفى بدايه المجتهد لابن رشد: «أما الصفات المشترطه فى الجواز فإن يكون حراً مسلماً بالغاً ذكراً عاقلاً عدلاً... و اختلفوا فى كونه من أهل الاجتهاد.

فقال الشافعى: يجب أن يكون من أهل الاجتهاد...

وقال أبو حنيفة: يجوز حكم العامى.... كذا اختلفوا فى اشتراط الذكوره.

فقال الجمهور: هى شرط فى صحه الحكم.

وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكون المرأة قاضيا فى الأموال.

قال الطبرى: يجوز أن تكون المرأة حاكما على الإطلاق فى كل شىء» (١).

قال الشيخ الطوسى فى الخلاف: «قال ابن جرير الطبرى: يجوز أن تكون المرأة قاضيه فى كل ما يجوز أن يكون الرجل قاضياً فيه» (٢).

قال الشيخ الطوسى: دليلنا أن جواز ذلك يحتاج إلى دليل، لأن القضاء حكم شرعى... و روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»

وقال عليه السلام: «أخروهن من حيث أخرن الله» (٣).

١- بدايه المجتهد، ج ٢، ص ٤٤٩، كتاب الأقضية.

٢- الخلاف، ج ٣، ص ٣١١.

٣- نفس المصدر.

ص: ٢٥٤

حكم الاجتهاد في الإمام القاضي

قلنا سابقاً أن القضاء أولاً وبالذات لله تعالى ولأنبيائه وأوصيائهم و ثبوته لغيرهم يحتاج إلى دليل و الأصل عدم صحه القضاء من غير أهله و القدر المتيقن في عصر الغيبة ثبوته للفقهاء المجتهدين و يشهد لذلك المقبوله (١) و المشهوره (٢) و غيرهما من الأدله و الاحتياط في الدماء و النفوس و الأعراض تقتضى رعايه هذا الشرط.

في فقه الدوله: «وعلى هذا فإذا لم يوجد قضاءً مجتهدون واجدون للشرائط بقدر المحاكم الدارجه كما لعله كذلك في عصرنا فالأحوط إن لم يكن أقوى تصدى بعض من يقدر و يطلع على موازين القضاء إجمالاً و لو عن تقليد، لأمر التحقيق وتهيئه المقدمات، ثم يحال القضاء و الحكم الجازم إلى القاضي المجتهد الواحد للشرائط، و يجب على المجتهدين التصدى لذلك و قبوله بقدر الكفايه كما هو واضح» (٣).

أقول: اشتراط الاجتهاد في القاضي كما قلنا ثابت بالنقل و الأصل و لمساس هذا المنصب لتشخيص الشبهات الموضوعه و

١- الأصول من الكافي، ج ١، ص ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف، الحديث ١٠.

٢- الوسائل، ج ٤، ص ١٨، الباب ١، من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥.

٣- دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدوله، ج ٢، ص ١٥٧.

ص: ٢٥٥

الحكميه و أحكامها، و لكن يجوز التصدي ضرورةً للقادر على فهم مسائله تقليداً في تنظيم مقدماته.

وأما إجراء الأحكام فهو منوط برأى المجتهد و تنفيذه.

ثبوت الهلال بحكم الإمام

لا إشكال في ثبوت الهلال بالرؤية و بالشيع المفيد للعلم أو الاطمئنان وبشهادة العدلين و مضي ثلاثين من الشهر السابق.

وكذا بحكم الإمام المعصوم.

و أمّا هل يثبت بحكم الحاكم الشرعي غير المعصوم و على فرض الثبوت فهل يقتصر فيه على الإمام و الولي الأعظم أو يكفي الفقيه المنصوب من قبله لعمل خاص أو قضاء أو يكفي في ذلك أي فقيه كان و إن لم يكن متصدياً لعمل أو قضاء؟

في المسألة وجوه. و يمكن أن يستدل على حجّيه حكم الإمام الغير المعصوم إجمالاً بإطلاق الأخبار الدالة على وجوب الرجوع إلى الفقهاء المستند فقهم إلى أحاديث أهل البيت و قبول حكمهم كقول الصادق عليه السلام: «إذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخفّ بحكم الله و علينا ردّ و الراذ علينا الراذ على الله» (١).

وقول الحجة عليه السلام: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى راوه

١- الوسائل، ج ١٨، ص ٩٩، الباب ١١، من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.

ص: ٢٥٦

حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم و أنا حجّج الله عليهم» (١).

ومعلوم أنّ أمر الهلال من الحوادث الواقعة في جميع الأعصار و حكم الحاكم فيه حجّة لنا.

ويستدلّ بصحيحه محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا شهد عند الإمام شاهدان إنهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم...» (٢). فالمستفاد من هذه الروايات و أمثالها أنّ أمر الهلال لمّا لم يكن أمراً شخصياً بل كان من الأمور العامة التي كان الإمام الحاكم الإسلامي مصدراً لها، يكون أمره ماضياً فيه والسيره المستمرّة شاهده في جميع الأعصار أنّ الحاكم مرجع للناس في صومهم وإفطارهم.

ولا يخفى أنّ الدليل على حجّيه حكم الحاكم في باب الهلال إن كان المقبوله والتوقيع الشريف و نحوهما من العمومات فالموضوع فيها هو الفقيه من الشيعة المبتنى فقهه على الكتاب و السنّه و أحاديث الأئمّه عليهم السلام فيعمّ كلّ فقيه واجد للشرائط سواء تصدّى للإمامه أو القضاء فعلاً أو كان منعزلاً عنهما.

وأما إذا كان الدليل الأخبار الخاصّه مثل: صحيحه محمّد بن

١- الوسائل، ج ١٨، ص ١٠١، الباب ١١، من أبواب صفات القاضي، الحديث ٩.

٢- الوسائل، ج ٧، ص ١٩٩، الباب ٦، من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١.

ص: ٢٥٧

قيس فالموضوع فيها هو الإمام و الظاهر في عنوان الإمام المتصدى فعلاً لمنصب الإمامه فلا يثبت الهلال بحكم غيره، و هكذا الفقيه المنعزل عن الإمامه و زعامه المسلمين فعلاً، و إن صلح لهما قال صاحب الحقائق: «لفظ الإمام في هذه الصحيحه يحمل على الإمام الأصل(١)» و لكن هذا الحمل على خلاف الظاهر لأنه كثيراً ما أطلق في الأبواب المختلفه من الفقه و الحديث لفظ الإمام على الأعم منه و لقائل أن يقول كما قال صاحب الحقائق: إذا ثبت الهلال بحكم الإمام الأصل، ثبت لئابه لحق نيابه.

قم المقدسه

٨٦ / ٦ / ٤

٨ / رجب / ١٤٢٨

١- الحقائق الناظره، ج ١٣، ص ٢٥٩.

ص: ٢٥٨

فهرس المصادر

القرآن الكريم؛

١ إنباه الهداه؛

٢ إحقاق الحق؛

٣ إحقاق الحق، للسيد التستري؛

٤ أحكام القرآن؛

٥ أحكام القرآن لابن عربي؛

٦ إرشاد الطالب؛

٧ إرشاد المفيد؛

٨ أقرب الموارد؛

٩ الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الفراء؛

١٠ الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الماوردي؛

١١ الاختصاص للشيخ المفيد؛

١٢ الإرشاد لإمام الحرمين الجويني؛

١٣ الأصول من الكافي؛

١٤ الإمامه والسياسه، لابن قتيبه الدينوري؛

١٥ الإمامه والقياده؛

١٦ الإيمان سرمايه ايمان؛

ص: ٢٥٩

١٧ البدر الزاهر؛

١٨ التذكرة للعلامة الحلّي؛

١٩ التفسير الكبير، الإمام الفخر الرازي؛

٢٠ التمهيد للقاضي أبي بكر الباقلاني؛

٢١ التنقيح؛

٢٢ الحاشية على الإلهيات؛

٢٣ الحدائق الناظرة ليوسف البحراني؛

٢٤ الخلاف؛

٢٥ الدرّ المنتور؛

٢٦ الرسائل العشر؛

٢٧ الروضة في شرح اللمعة؛

٢٨ الروضة من الكافي؛

٢٩ الشفاء؛

٣٠ الصّحاح للجوهري؛

٣١ الصواعق المحرقة؛

٣٢ العقيدة الطحاوية؛

٣٣ الغدير؛

٣٤ الغرر والدّرر؛

٣٥ الفقه على المذاهب الأربعة؛

٣٦ القاموس الفقهي؛

٣٧ القانون الأساسي للجمهوريه الإسلاميه؛

ومجموعه قوانين لانتخابات مجلس الخبراء المنشور سنه ١٣٧٧؛

٣٨ القواعد؛

٣٩ الكامل فى التاريخ لابن أثير؛

ص: ٢٦٠

٤٠ الكشاف؛

٤١ المعة الدمشقيه؛

٤٢ المحاسن؛

٤٣ المغازى للواقدي؛

٤٤ المغنى ابن قدامه؛

٤٥ المقاصد؛

٤٦ المكاسب؛

٤٧ الملل والنحل، الشهرستاني؛

٤٨ المنجد؛

٤٩ المنهاج؛

٥٠ المنهاج للنوى؛

٥١ المواقف للقاضى عضد الدين الايجى؛

٥٢ النهايه لابن الأثير؛

٥٣ الوسائل؛

٥٤ بحار الأنوار، طبع بيروت؛

٥٥ بدايه المجتهد؛

٥٦ بيست گفتار، للشهيد المطهرى؛

٥٧ تاريخ الطبرى؛

٥٨ تجريد الاعتقاد خواجه نصير الدين طوسى؛

٥٩ تحف العقول، طبع اسلاميه؛

٦٠ تفسير الأحكام للجصاص؛

٦١ تفسير القمي؛

٦٢ تفسير الكاشف، المطبوع في بيروت؛

٦٣ تفسير المنار؛

ص: ٢٤١

٦٤ تفسير الميزان؛

٦٥ تفسير رحمه من الرحمن؛

٦٦ تفسير مجمع البيان؛

٦٧ تفسير نور الثقلين؛

٦٨ توضيح المراد فى شرح تجريد الاعتقاد؛

٦٩ تهذيب الأحكام؛

٧٠ جامع الأصول؛

٧١ جواهر الكلام؛

٧٢ دراسات فى ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلاميه؛

٧٣ دعائم الإسلام؛

٧٤ دلائل الصدق للشيخ محمد حسن المظفر؛

٧٥ رحمه من الرحمن فى تفسير إشارات القرآن؛

٧٦ رسائل الشريف المرتضى؛

٧٧ شرح العقائد النسفيه لأبى حفص عمر بن محمد النسفى؛

٧٨ شرح المواقف؛

٧٩ شرح باب الحادى عشر للفاضل المقداد؛

٨٠ شرح صحيح الترمذى لابن عربى المالكى؛

٨١ شرح كفايه الأصول، طبع النجف الاشرف، للشيخ عبدالحسين الرشتى؛

٨٢ شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد؛

٨٣ صحاح اللغة؛

٨٤ صحيح البخارى؛

٨٥ علل الشرايع؛

٨٦ عيون أخبار الرضا؛

٨٧ قاموس اللغة؛

ص: ٢٤٢

٨٨ كتاب الإمامه، القاضي عبد الجبار؛

٨٩ كتاب البيع، للإمام الخميني؛

٩٠ كتاب سليم بن قيس؛

٩١ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للعلامة الحلّي؛

٩٢ كنز العمال؛

٩٣ گوهر مراد؛

٩٤ لسان العرب؛

٩٥ مجمع البحرين؛

٩٦ مسالك الأفهام؛

٩٧ مستدرک الوسائل؛

٩٨ مسند أحمد بن حنبل؛

٩٩ مصباح الهدايه في إثبات الولاية؛

١٠٠ معاني الأخبار؛

١٠١ معجم مقاييس اللغة؛

١٠٢ مفردات ألفاظ القرآن للراغب الإصفهاني؛

١٠٣ مقاتل الطالبيين؛

١٠٤ مقدّمه ابن خلدون، طبع بيروت؛

١٠٥ منتهى المطلب للعلامة الحلّي، حسن بن يوسف؛

١٠٦ من لا يحضره الفقيه؛

١٠٧ منهاج البراعه في شرح نهج البلاغه؛

١٠٨ منهاج الوصول في معرفه علم الأصول؛

١٠٩ نظام الحكم والإدارة في الإسلام؛

١١٠ نهج البلاغه؛

١١١ ينابيع المودّه، للحافظ سليمان بن إبراهيم.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
 هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
 الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرهما أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة إلكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
 تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
 تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
 الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
 توسيع عام لفكرة المطالعة
 تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
 إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
 الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
 العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات
 الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
 من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتيّاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز
الغمامة
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩